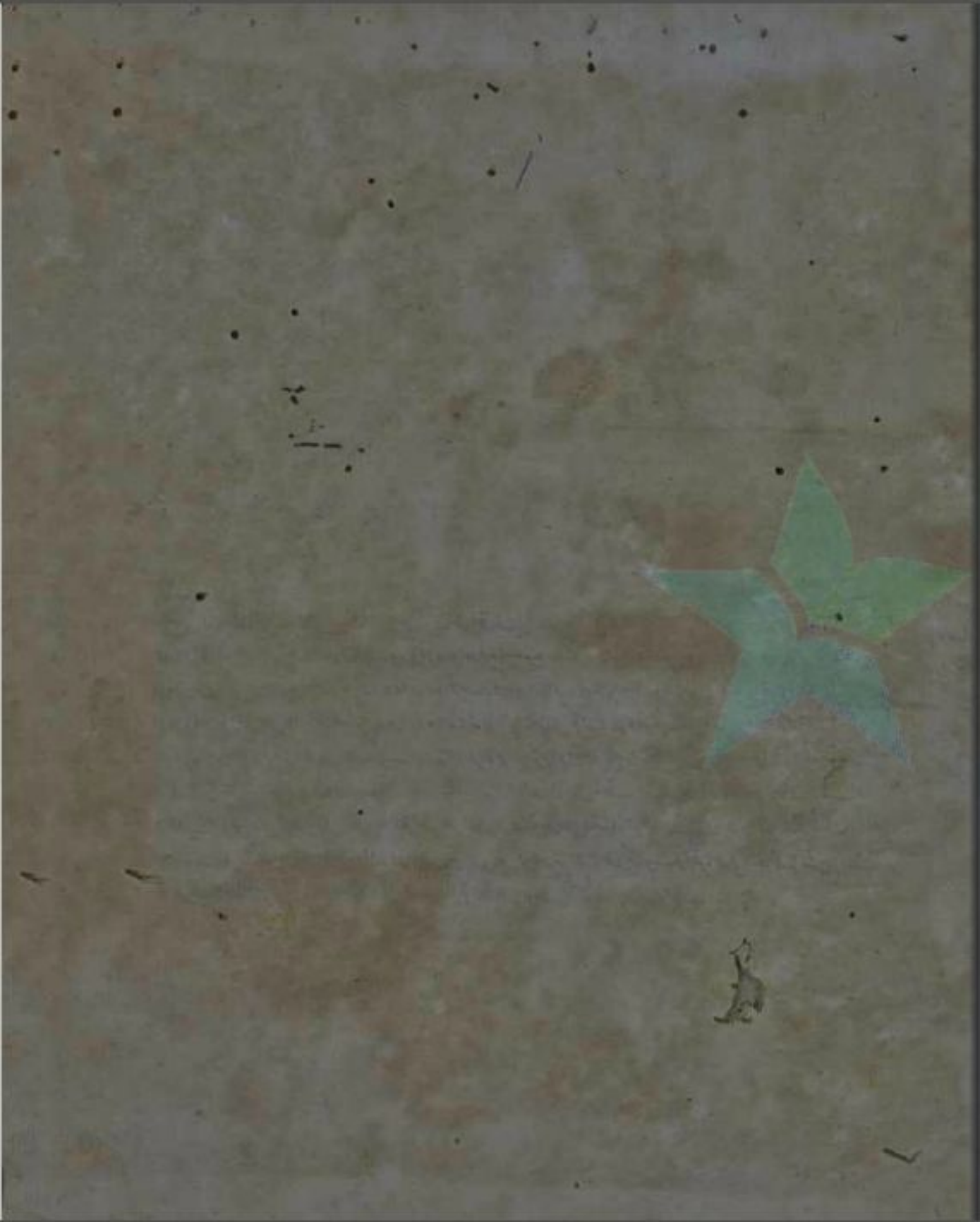

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى على عظيم جلاله الحمد لله على توفيق لمطالعة جماله والشكر له بجزيل نواله الشكر الحمد
وآله فالمحامد باسرها لاهل التشبيه ومقاله واصلى على سيدنا محمد المبعوث لسان حراده وجلاله واستعين
الاهات مطابق لصحته والحمد بعده فانى ان شرحت كتابه الكافيه فى نحو ولامع ايرادات واجوابه وايجاز كنين مقتضى
ثانيا مقتضى الى حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومبانيه الا فان رابع ذكر على اكثر ها
لرشيد حدقة الامير الكبير العالم الفاضل سلامة الامراة والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام
والمسلمين يحيى المجد العظيم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم ضياء الظاهر جلال الدنيا
والدين ابراهيم ابن فرشى بملكا ملك العفر انفر انصارها وخافق اقطارها بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذى
هو دستور لهذا الفن الاول الالباب وسميته بالوافيه فى شرح الكافيه لكونه واقيا لحل الفاظه شرح معانيه
وموصولا للطالبة الى مقاصده ومعانيه وما توفيقى الا بالله وعليه تكلت واليه انيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى على عظيم جلاله حمد الله عريق لمطالعة جماله واشكره بجزيل نواله شكرا تعتقد المادة
ومآله خاتمه باشرف اهل النبيه ومقاله واصلي عليه سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وجلاله واستعين
لادارة مطابقة بصحبته واله وبعده فاني ان شرحت كتاب الكافية في نحو الامع ايراد ت واجوبة واجابات
كثيرة شرحية ثانية مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته وبيانه الاذا دامع
ذكر علماء اكثرها لدرس حضرة الامير الكبير العالم الفاضل سلالة الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة
والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى المجد ومر العظيم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم
صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم ابن فرخشاه ملك ملوك التي اعز الله انصارها وضاعف اقتدارها بسبب
اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور لكل افن الاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه
واقيا لحل الفاظه شرح معانيه وموصلا لطالبه الى مقاصده ومعانيه ومن الله توفيقي الا بالله وعليه توكلت واليه
انيب قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد واعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة الله
اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان اوفي حكمه مهملا كان او مستعملا المراد بالوضع
ههنا تخصيص شيء بشيء متى اطلقوا احسن الشيء الاولي فهم الشيخ الثماني والمراد من المعنى المفرد وهو ما
لا تدل جزء لفظه على جزء معناه فاذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة والباقي من قيوده كالفصل
فاللفظ احتراز زيد عن خطوط والعقود والاشارات والنصب ٥ وقوله وضع لمعنى احتراز زيد عن المهملات وهي
اللفظ الغير الدالة على معنى بالوضع وقوله مفرد احتراز زيد عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر والانسان الحيوان
الكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد والطل وضرب وقد دلنا الالفاظ التي وقعت

لها معنيان فان المراد بالمعنى في قولنا لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا وضع لمعنى او غيره والقائلون يقولون
حينئذ انه كل شكل بالعلامات المصنوعة الالفاظ مركبة كلفظ الخبر والكلام والجملة فان لفظ الخبر موضوعة
لمثل قولنا زيد قايم ودعب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بان الاسلام ان لفظ الخبر موضوعة لمثل قولنا
زيد قايم بل هي موضوعة المفهوم صدق على مثل زيد قايم ومايحتمل الصدق والكذب وهو مفهوم
لسي بمركب وهو الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول ولئن سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل
زيد قايم لكن لانسلم انه يلزم منه ان يكون الخبر مركبا لعدم دلالة جزء الخبر على جزء معناه
وان كان معناه وهو زيد مثل زيد قايم مركبا لدلالة جزيه على جزء معناه ولايمنع ان يكون شئ
مفردا ومعناه مركبا وللقايل ان يورد عليها النقض بمثل قايمة فانها تدل على جزء معنى قايمة
وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء اعلى الجزء الاخر وهو التانيث فتكون مركبة فلا يمكن ان يجاب عنه
بمنع دلالة قايم فمن قايمة على معنى فضلا عن ان يدل على جزء معنى قايمة غاية مافي الباب ان
هو وقوع في اللفظ القايم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لو دل عليه لزم احتياج التذكير
والتانيث فيها وهو محال قوله وهي اسم وفعل وحرف اقتا ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني
الحروف ولا اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا الثاني الاسم والاول الفعل وانما انحصرت الكلمة
في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلوا اما ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل فهي الحروف
وان دلت فهي اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا يقترن فان اقترنت
فهي الفعل فان لم يقترن فهي الاسم والمراد من قولنا ان الحرف لا تدل على معنى في نفسها ان الحرف له
معنى ولذلك المعنى متعلق لابد له من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من ذان معناه
الابتداء والابتداء متعلق وهو البصرة والكوفة او غيرهما ولابد له من ذكر البصرة او الكوفة
او غيرهما ممن ذكر من وهو مفقوض بمثل دولا فاجواب ان يقول معناه ان الحرف مشروط في دلالته
على معناه ذكر متعلقة وحينئذ لا يرد عليه النقض بمثل دولان غير مشروط فيه ذلك لانه انما
جئ المتوصل في جعل الجنس صفة للشئ فلزم من ذلك ذكر متعلق لا الجل دلالته على معناه قوله
وقد علم بدلالة حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف
لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها باير اد الفصول للمنزع كل واحد منهما عن غيره فيكون
جنسها وفصولها معلومين مع تقيد الجنس بالفعل فيكون احدهما معلوما لان المراد من
معرفة الحد هي معرفة الجنس والفعل مع تقيد الجنس بالفعل قوله الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسنادي لا اخر قوله تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وحسنة عشر فلما قال بالاسنادي
خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كانت متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالمعنا ومعلوم ان
المراد بالاسنادي بينه احد الجزئين الي اخر ليفد المخاطب فانه يرجح قامة ليصح السكوت عليها
نحو قام زيد واكرم المخاطب ومثل اكرم ومثل كلام مركب من اكثر من كلمتين كمسئلة واحدة
مثلا وانما قال متضمن ومعلوم ان تركيب يشتمل اذا ما كان مركبا من كلمتين احدهما غير ملفوظ نحو قم واذهب وما كان
مركبا من اكثر من كلمتين كذلك او احدة فمسئلة واحدة خارجها لا يكون الا مركبتين من كلمتين ولكنهما متغيرتين
لان التضمن اعم من التركيب ولا يشكل لمثل قايم ابوه في قولنا زيد قايم فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين

بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكون على مثل قائم ابوه قوله ولا يقال في ذلك انه في
اسمين او فعل واسم اي لا يمكن حصول الكلام الاسنادي المركب ممن اسمين نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد
وانما لم يكن الاسم هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والحرف والفعل لا يزيد من ستة انواع وهي المركب
من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن
من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركبين اسمين والمركب من اسم وفعل لان الكلام تقتضي الاسناد على
ما ذكرنا في تعريف الاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون بين الاسناد نسبة المسند والمسند اليه وجوب تحقيق
تحقيق المنتسبين عنا تحقيق النسبة بالكلام فالكلام يقتضي المسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين
يجوز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من فعل واسم يجوز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه
وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او واحد منهما اما في المركب من فعلين فلانتفاء المسند اليه واما في
المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند والمسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب الفعل
والحرف فلانتفاء المسند والمسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع المسند اليه قوله الاسم ما دل على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى يتناول الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه
يخرج الحرف وقوله عليه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل
ومدلوله الزمان فقط نحو اليوم وامس ومدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاضطجاع والاتساق وينبغي
ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى ينقض الحد باسماء الافعال فانها تدل على معنى في نفسه مقترن بزمان نحو
صه فانه دل له على السكون المقترن بالاستقبال ان ان دلالته عليه ليست بدلالة اولية لان اول لا يدل الا على سكت
وبواسطته يدل على السكون المقترن بال استقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد من الاقتران وعدم الاقتران انما هو
بحسب الوضع ليلا يتوجه على النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرو الان او مضروب امس
لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بضرب المشترك بين الحال والاستقبال
ان عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بسبب العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معين لكن حصل الالتباس
عند السامع وقد يقال ان يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه
يصدق على المجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم ان يكون مجموع الحد
اسما لان كلا صدق عليه الحد وصدق عليه الحد والثاني انه منقوض من بالخط والعقود والاشارات
والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة كلها ليست باسم لانها ليست بكلمة
ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ما قسم الكلمة الى الاسم وغيره او لا نعلم ان الاسم فصا تقدم الحد الاسم كلمة دلت على
على معنى في نفسها الخ لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتكلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين
اما الاول فلان لا يصدق على مجموع الحد لانه مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلان خطوط والعقود
والاشارة والنصب ليست بكلمة لانها ليست بلفظ ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة الثلثة
واحد انها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين واما كان ينقض حد الاسم والفعل ما اذا ان يراد به واحد
بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن بغير ذلك المعنى اسما لا فعلا واما ان يراد به واحد غير معين
فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا
ولاحد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا وما نعا ضد خلل وجوابه انه لا يراد به واحد معين

ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييد او بعدم التقييد لا يقال تقابل ان يعود ويقول لا جايز ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين او عدم التعيين لان يلزم منه ان الذي اقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم يقيد به ولم يلزم بذكر حد الاسم ههنا مع قولنا من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منهما التكرار لان ذكرهما ههنا بالمطابقة وهناك بالالتزام قوله ومن خواصه وحوله الام والاخر والتنوين والاسناد اليه والاضافة اعلم الخواص جمع خصة وهي يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان التعريف يكون بالحد ويكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة مطرد بمعنى انه كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود مثلا اي كلمة صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم وينعكس بمعنى انه كلما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد يعني انه كل ما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما وجد خاصة الشيء وجد ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكس لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضمائر وغيرها وانما لم ينعكس الخاصة بجواز كونها غير شاملة افراده ساهي خاصة ثم نقول قوله ومن خواصه اشار الى كثرة الاسم لان من للتبعيض الا ان المضاف لم يذكر الا ما هو اشهر والكثير استعمل وهو على نوعين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلثة احدها وحوله لام التعريف وانما لم يرد قبل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف لان خبر وخة الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب وثانيها وخول الجر وانما لم يرد حمل على الفعل بناء على ان الاصل في الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجيء وانما قال وخول الجر ولم يقل حروف الجر لان حرف الجر يدخل في الفعل عليل سبيل الكناية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد ويقول التنوين والمراد بالتنوين ما عدا التنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يرد دخل الفعل لان التنوين على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على الاسم الذي يدخل عليها في الاسمية ولا امكنة الفعل في الاسمية فلم يرد دخل لعدم التنوين في الفعل واما التنوين التنكير فلان اضافة دخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه ما فلان بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت الان وصه اي سكت سكون ووقفا ما في الفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض عن المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي قريبا اذا كان كذلك فلما حذفت المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين ولان الفعل لما لم يضف اي شيء لم يحذف المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يرد دخل التنوين عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو تنوين الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض لمن النون في مسلمين ما يجيء في بابه ولما لم يحتج الفعل ولم يرد لم يرد دخل تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس محوضا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل وحروف التحسين الانشاء فالمراد من التنوين سواي الترنم واما العلامات المعنوية فالاسناد اليه اي كون مسندا اليه وانما اختص الاسناد اليه بالاسم ولم يرد دخل الفعل لان الفعل مسندا الى شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون في حال

واحدة وهو غير جايز والثاني الاضافة اي كونه مضافا تبعه بحرف الجر وانما يضاف الفعل الى شيء لان الاضافة
اما للتعريف واما التخصيص واما التخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لان الفعل لا يحتاج الى التعريف
والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانه بما زايد ان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذه الزايدة
فاذا تبدون ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الاضافة للتخفيف وانما هي بحذف التنوين انما يقوم قوام
ولا يوجد في الفعل التنوين ولا يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بحرف الجر
ليلا ينقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا (هو معرب
ومبني الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف اواخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف
فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قولنا احترازا به الاعراب
عن الالفاظ التي لم تتركب التركيب مع غيرها كاعداد وسايل الاسماء قبل التركيب وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء
لان في قام هؤلاء فلما قالوا لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونها مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه
والمراد بالمبني الاصل الماضي وامر المخاطب والحرف واعلم ان المعرب انما يكون معربا بسبب احد امور اربعة وهو
سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء فتعريفه بقولنا المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع من الاعراب
وهو عدم مشابهة مبني فتعرض بقولنا لم يشبه مبني الاصل ولقايل ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل
لان يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وجوابه ان تقول لا دليل الحد على ان
المعرب لم يشبه مبني الاصل فدلالته على ليس بمعنى الاصل اولى ولان تقدير الحد هكذا الاسم المعرب المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل لان يبحث عن احوال الاسم وحينئذ لم يتوجه الاشكال واعلم ان قولنا في قولنا المعرب
تساهلا لان المركب حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من
التركيب الاسنادي ليلا بالمشابهة المنفية في قولنا لم يشبه مبني وهي المشابهة الوجبة للبناء وليلا يخرج عن هذا
التعريف غير المتصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب في تحقق العرفين وليلا يخرج نحو اسم الفاعل
لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدا او في دلالته كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة
غير واجبة اي موجوب للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمعتاد المفرد بالتعريفة لانه يصدق عليه انه
مركب لم يشبه المبني الاصل لان يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك كما مر حتم في علة بنايه وهو ليس بمبني لان
الاصالي على تقدير مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لانسلم انه ليس بمشابه لمبني الاصل فانه
مشابه للكاف والذي في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك واياك فتكون مشابها للكاف الذي وهو
وهو في ذلك في اياك لان للكاف الذي للمشابهة للمشابهة المنفي مشابهة لذلك الشيء وهذا الكاف مشابه للكاف الذي
هو حرف ولا يقول لانسلم ان المشابه للمشابه مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين لان نقول لا تغاير
ههنا لان يشبه الكاف الذي في ادعوك في الافراد والخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف التي في ذلك واياك
في الافراد والتعريف وان لم يشبه وفي وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذي هو في ذلك واياك
في الافراد والتعريف والخطاب وهذا القدر كاف في ايجاب البناء فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم ان لو قيل ابتداء
بين المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان جدا اولم يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا
قوله وحكم ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي وحكم المعرب وحاصله يختلف اخره باختلاف
العوامل لفظا نحو جاني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاني فتى واصله فتي ورايت فتي اصله

فتيا ومررت بفتى اصله فتي قلبت الياء الفا في الاحوال الثلثة لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى في احوال
الثلثة وانما قال لم يختلف اخره لفظا لوجود الالف في اخره واشباع نحو الالف للحركة وانما قال ان يختلف اخره لانه
لو كان الاختلاف الرائي في امرئ والنون في ابنم يقول جائني امرئ وانيم ورايت امراء وانيما ومررت بامرئ
وانيم وانما يجعل الاعراب في اخر المعرب لان الاعراب لما الوضع للمعرب وكما يذكر الوضع بعد الفراغ عن الموضوع
في ذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما قال لاختلاف العوامل احتراز من اختلاف الاخر لاختلاف
العوامل فانه لا يكون من حروف المعرب نحو اختلاف اخر من في انيك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال عن
في شرح هذا الكتاب انما لم اعرف المعرب باعرف شائع النحاة وهو الذي تختلف اخره باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا لانه يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب بان يثبت هذا الحكم وهو اختلاف
اخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم له فيكون هو هذا الحكم اخفى من المعرب فلو
عرفنا به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وهو غير جائز ويمكن ان يجاب بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف ان
يعرف هذا الحكم له باستعلام العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء ان يطلق بعد
ان عرف ان احد نوعيه يختلف اخره باختلاف العوامل والنوع الاخر لا يختلف اخره باختلاف العوامل باسماء المعرب قوله
والاعراب ما اختلف اخره به اي الاعراب هو الذي يحصل فيه اختلاف اخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم
مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الالف والواو والياء في اسماء الستة واعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب
غير التام واما تقييده بالقريب فليئلا يدخل فيه في العوامل والمعاني للنحويين فانها اسباب بعيدة للاختلاف ولا يسمى
اعرابا واما تقييده بغير التام فلانه لا اختلاف ولا يوجد مع كل واحد من الضمة والفتحة والكسرة لوصول السبب على السبب
التام لكان اوجب لان الاختلاف يوجد مع واحد منها بناء على ان اللام وضع غير معرب اولا ثم يثار الاعراب بسبب
العوامل فهو حصول كل واحد منها بعد ما لم يكن حاصلا موجب الاختلاف اخر الكلمة قوله ليدل على المعاني المعنوية
عليه متعلق باختلافا في قوله ما اختلاف في قوله ما اختلاف اخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء
وهي ان لها معان في الاسماء يتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فان
المعنى الاول اي شيء احسن زيدا او معنى الثاني ما صار زيد واحسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد
اي خلق من اختلاف زيدا احسن ومعنى المعنوية المعدا ولتميز من اخر الشيء اذا تاه اولو قوله وانواعه ثلثة رفع
ونصب وجر اي وانواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب
لانه سيذكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله قوله في الرفع علم الفاعلية وللنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
انما قال الرفع علم الفاعلية والنصب ولم يقل علم الفاعل لانه ليس للفاعل وحده لوجوده في غيره كالمبتدء وغيره
بل علم الفاعلي وللاشياء المنسوبة الى الفاعل كالمبتدء والخبر واسم كان وما ولا وغيرها ولهذا لم يقل المنصب
علم المفعول وانما لم يقال الجر علم الاضافة لكون علما للاضافة ولا يوجد في غيرها تحلا فالرفع والنصب والمراد
بقولنا الجر علم الاضافة انه علم للمضاف اليه قوله والعوامل ما به يتوم المعنى المقتضي للاعراب العامل هاهنا يحصل
المعنى المقتضي للاعراب بمعنى ان العامل هو سبب مقتضي للاعراب فالعامل هو النحوي ومعنى المقتضي للاعراب
هو شيء اخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام
وفيه نظر لانه يخرج منه العوامل الفعل لانه عامل ليس بسبب المقتضي اعراب وجوابه انه ذكر احد عوامل الاسم
قوله فالمفرد المنصرف وجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جره

اعلم ان تركب مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخوذ من الحروف فان كان بالحروف فلعلة والاصل ما كان اعراب بالنيابة بالحركات ان يكون رفعه بالضمة والنصب بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معرب بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليتجانس من كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كانت انواع الاعراب مختلفة فان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها يشترك في انواع واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف والجمع الكسرة المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع الكسر المنصرف في حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال اذا رايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيل للمفرد المنصرف وجمع الكسر المنصرف لانهما لو كان غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيل الجمع بالكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه لو كان مذكرا كان اعرابه بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن اعرابه كذلك لانه لم يكن نصبه بالفتحة والقابل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان تقول رفع الضمة الى اعرابه النظم رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد هنا غير جايز لان الاعراب اما مقابل للمثنى او المجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكسرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابها كذلك فان قيل المفرد به الاول الكنة يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد هذا الاحتياج الى ذكر قيد للمنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والجمع وغير اسماء الستة قوله جمع المؤنث السالم بالضمة رفعا والكسرة جرا او نصبا اي رفع وكسرة جرا او نصبا جمع المؤنث السالم بالضمة ونصب وجره بالكسرة فنصب غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره كما يجيء فيجعل هنا كذلك لئلا يلزم للفرع مبنية على الاصل وانه وغير جايز قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجيء فهذه النوع جار على الاصل من حيث ان اعرابه بالنيابة بالحركات وغير جار على الاصل من حيث ان جره بالفتحة وانما كان جره بالفتحة لان غير المنصرف في مشابهة الفعل كما يجيء وكما لم يدخل على الفعل الكسرة فكذلك لم يدخل عليه تعليله اعلم ان بمثل صلمان علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند الجر كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا كان اعرابهما مقدرا بالفتحة ويمكن ان يجاب عنه ان يقال انه اطلق المعرب على غير المنصرف بالضمة والفتحة وذلك يكون غير المنصرف متفقا ملا لانا المطلوب بيانه في الجملة اي اعراب وما ذكرت محتمل فيه قوله ابوك واخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء وانما قيد هذه الاسماء بالحروف لكونها مضافة لانها لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اي ورايت اباه ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت اضافة اي ياء المتكلم كان مبنية او معربة وعلى هما تقدير انحو جاءني اي ورايت ابي ومررت بابي وكان الواجب عليه ذكر شرط او حرف وهو انها مكبرة لانها لو كانت مصغرة كانت اعرابها بالنيابة بالحركات تقول جاءني احيمك ورايت اخيك ومررت باخيك وهذا النوع اخلاق الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعلت اعرابها بالحروف لانه لما كان في اواخرها حروف تصلح ان تكون اعرابا من الحركات بايحتصل تقل حركات ما قبل حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله فقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان يحتصل قلبا لواو الفا حال النصب نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت اباك وبانا يحتصل

ان يكون فتحة حركة الي ما قبلها بعد سلب حركته وقلبه باء حال جره لخ ومررت بابيك اصله بابوك فنقلت حركة الواو الي الياء
بعد سلب حركة الياء ثم قلبت الواو ياء وسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك المثنى وهما مضافا الي
مضمر واثنا واثنان بالواو والياء اعلم ان المثنى وهما مضافا الي مضمر واثنان اعرابهما بالنون حالة الرفع وبالياء
حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورأيت الزيدان وكليهما واثنين ومررت بالزيدين و
كليهما واثنين وانما قيد كلا لكونه مضافا الي مضمر لانه لو كان مضافا الي مظهر لم يكن اعرابها كذلك بل يكون
اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا
بداخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم مفرد الخر باخره الف ونون او ياء ونون مكسورة وظاهر ان كلا واثنان ليسا
كذلك قوله جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها باواو والياء اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون
الي تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورأيت
الزيدين واولي مال وعشرين ومررت باولو وعشرون واخواتها كذلك لانها ليساداخلين في جمع المذكر السالم لان المراد
بالجمع المذكر السالم ان اسم مفرد الخر باخره واو ونون وياء مفتوحة وظاهر ان اولو وعشرون واخواتها ليس كذلك
فان قيل وعشرون واخواتها ليسا كذلك فان قيل وعشرون كذلك لان واحده عشر وقلنا لم يجز ان يكون وعشرون جمع عشرة
والذي يدل علي ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق وعشرين علي ثلثين لوجوب اطلاق الجمع علي ثلثة مقادير الواحد لكنه
يدل علي وعدد معين ولا شئ من الجمع بدال عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار اي
حملا والقياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى اليس بالالف
ونصب جمع ليس بالواو العلة في مخالفتهما القياس الاول فلانه للمثنى والمجموع فلو كان الاحاد والاعراب بالحروف
فرع علي الاعراب ما يجري واعراب بعض الاحاد وهو من اسماء الستة بالحروف فلو لم يحصل اعرابهما بالحروف
لكان للفرع من علي الاصل وانه غير جايز وانه كان في احدهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان يكونا اعرابا
يقلب بعضها الي بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف يغير الحركات اخوف من الحروف مع الحركة واما العلة
في الفتهما القياس الثاني وجهان الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة وحالة الاعراب ستة ثلثة للمثنى او ثلثة المجموع
فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لاتحادهما في
حالة الاضافة فاصة الاترى انك لو قلت رايت زيدك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك
لبقي المجموع بلا اعراب وجعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوازنت هذه الحروف علي المثنى والمجموع
بان جعلوا اعراب المثنى حالتي الرفع بالالف يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان وهما واعراب المجموع حالة الرفع بالواو
لوقوع الواو ضمير المرفوع للجمع نحو ضربوا ويضربون او جعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر حالي الاصل وفرقوا بينهما
بان فتحوا ما قبل الياء وكسر النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيها الجر دون الرفع
لمناسبة النصب في الجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة من ذي الكلام ومن حيث قرب مخرج علامتي
لان الفتح من اقصي الحلق والكسر من وسط القسم من الشفتين واعلم ان الالف والياء في المثنى الاعراب وكل واحد
منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الياء الجمع الاعراب وكل واحد منهما
مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة الشئ والواو والياء في الجمع الاعراب وكل واحد منهما ومعهما
ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة الجمع والنون في حال الاضافة بمنزلة التنوين في غيرها
لعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركات لان هذه الحروف عند تفسير الاعراب قوله التقدير فيما تعذر كقضا

واعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتقدر في الاعراب لفظا والثاني ان تقدري في الاعراب لفظا ولكن ينتقل اما الاول ففي موضعين احدهما اسماء المقصورة وهي اسماء في آخرها الف مقصورة اي ساكنة نحو جبا واعصا وفتى اوتقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى قلبت الياء فان اصله جاءني فتى ورايت فتيا ومررت قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصل فتا في الاول الثلثة وانما تقدر الاعراب لفظا لكون الالف في اخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا تسلم وجود الالف في فتى الوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي اللام والاضافة ظاهر واما في حال التنكير فبعد رد اللام لم يجز الاعراب عليه ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي ومسلماتي وانما الاعراب لفظا الوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء ولم يمنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك كل واحد بحركتين مختلفين واما الكسر فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين فقط تلتقي لا يقال بما لا يجوز ان يكون هذا الكسر كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول لنا هذا الكسر موجود وقبل التركيب المقتضي للاعراب وكسر الاعراب متاخرة عن التركيب فيكون غير الكسرة الاعراب وانما قال وغلامي مطلقا للاختلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديرا حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسر في حالة الجر واختار المصنفان تقديره في الاحوال الثلثة ما ذكرنا وليس اعراب غير المنصرف في حال الجر تقديرا لان اعرابه جره بالفتح لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حال النصب تقديرا لان اعرابه نصبه بالكسر لفظا غاية ما في الباب ان الجر الاول والنصب الثاني على خلاف القياس واما المستقل ففي موضعين احدهما اسماء المنقوصة وهي اسماء في آخرها ياء ما قبلها مكسور فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاض هلم قاضي ومررت بقاض اصله قاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء نحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء ودل التنوين فلكون التنوين للعلامات وهي علامة التمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب رايت قاضيا بفتحة ظاهرة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديرا رفعا ودون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلمون اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما على الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء تخفيفا وبدلت ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمين واما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وهكذا واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة فما سواه لفظي لا يقال قولنا سواه لفظي مكرر لانا ذكرنا من قبل بقطع فالمفرد المنصرف والجمع المكسر الى اخره لا تقول قوله فالمفرد المنصرف متاول باللفظية والتقدير لان اعرابها قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا بالضمة والفتحة والكسرة قوله غير المنصرف ما فيه العلتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وعدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وصدر القول تقريب عمر واحمر طلحة وتقريب وابراهيم ومساجد ومعدي كرب وعمر ان واحمري غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع او علة واحدة من هذه التسعة يقوم مقام العلتين ما ذكر في البيتين وانما قال وصدر القول تقريب لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها الثاني لحاية والتركيب وقال بعضهم انها احدى عشرة وهي التسعة المذكورة وشبه الوزن الثانية بخوارطي ومراعاة الاصل في احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب وهو اقرب لما ذكر غيره او يكون المراد به من قول صدر القول تقريب تدل بان كل واحد من الفعل التسعة علة تقريبية لا تحقيقية لان كل واحد منها ليس بعلة تامة لمنع الصرف والا لوجد منع الصرف ومع كل واحد منها وليس كذلك او يكون المراد ان ذكره لمضمون العلل التسع منظما تقريب الى فهم المبتدي وزائدة في منصوبه على انها حكاية عن حال في مثل قولنا يمنع الاسم الصرف والنون

زايدة اذ لا عامل ههنا حتى ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر مبتداء وهو النون لان الجملة
وهي قولنا النون زيدة ليت بسبب منع الصرف لا بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللام
الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحدة من هذه
العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع للعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول اجل ثم تقول للرجل والعجمة فرع العربة لان لغة كل واحد
قوم اصل بالنسبة اليهم الى لغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع افراده واما الالف والنون للمزيد
المزيدتان فاختلف فيهما فقال البصريون وانما يمنع الصرف لمشابهة الفي التانيث وحده لقال انه فرع لشيء وقال
الكوفيون انما يمنع الصرف بالاصالة للمشابهة وحده يكون فرعا على زيد عليه الالف ووزن الفعل فرع لوزن الاسم
فاعلم ان الاسم اصل والفعل فرع فكذلك ووزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فاما فرع الموصوف عن ذكر الفعل
اورد امثلتها بقوله على ترتيب ذكر تلك العلل بقوله نحو عمر واحمر الى اخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف
واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب لتانيث المعنوي والتعريف وابراهيم
للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكروهة ومعدي كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون
والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية قوله وحكم ان الاكسرة والا التنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا تدخل كسرة
ولا تنوين التمكن اذا كان مخصوصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا وبهذا الوسيط امرأة بمسلمات كان حالها
في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كحال غير منصرف حال التسمية فانما يمنع الكسرة لان ليس علامة
للجر فقط لكونها مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب للحن في غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير
المنصرف يجعل خبر كنصب كما يفعل في سائر المواضع لكونه معربا حال الجر وانما لم يجز في التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف
من التنوينات الا التنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس مسلمات للتمكن بل للمقابلة بدلة
فلا يمنع التنوين وانما يمنع التنوين والكسرة في غير منصرف لان لمشابهة الفعل من وجهين منع فيه ما منع من الفعل
والتنوين وانما قلنا انه مشابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف فكلتان كل واحد منهما
فرع لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكون مشتقا من الاسم فان
ضرب مشتقان من الضرب ومن جهة افادة ان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة لاحد الاسم
واعلم ان المراد من التنوين في قوله وحكم الغير المنصرف ان لا كسرة ولا تنوين التمكن ليلا يتوجه عليه النقض بمثل
عرفات فانه غير منصرف مع وجود التنوين لان هذا التنوين ليس للتمكن بل هو تنوين المقابلة قوله ويجوز صرفه
للضرورة او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قواريرا اي يجوز صرف غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما الضرورة
ترد اشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله ذكرنا ان اكرم هو المسك ساكررته بالتنوع والثاني
تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا فان سلاسلا غير منصرف للجمع لكن صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده
منونا قوله حرفي ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود منهم عندهم وما يقوم مقامهما الجمع والالف التانيث
اي ويقوم مقام العلتين الجمع والالف التانيث يعني المقصورة نحو حبلا والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما ذكر هذا لانه
قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاخرج ههنا الى بيان العلة التي
تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنان احدهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه
جمعا بمنزلة علتين وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة السالم يمنع جمعها جمع التكسير مرة اخرى بمنزلة

علة اخرى وكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا اخرى لكان مثل حمر جمع احمر غير منصرف للجمع والصيغة لانا نسلم ذلك بجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة تمنع الصرف ولا يكون مع الصفة ذلك والثانية الوزن الثانية وهي اما ملفوظ نحو جلي او شبري واما المحل ونحو حمراء وصفراء وانما قالت الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة واحدة ولكون التانيث لازما للكلمة غير مفارقة عنهما بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتان قوله فاعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع اي عدل خروج الاسم عن صيغة اي صيغة اخرى وهو على اخرين احدهما تحقيقي والاخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي ان ينظر الى اسم المعدول وجد فيه قياس غير منصرف الصرف يدل على ان اصل شيء اخر كثلث ومثلث ورباع وصرباع واحد وموحد ومثنى وثناء ومثنى اوحه وتحقيق العدل في اذا نظر فيه ثلث ومثلث وحد قياس فيه غير منصرف الصرف يدل على اصل شيء اخر وذلك ان من الاعداد الاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحد وموحد معدولان عن واحد وحد وثناء ومثنى معدولان اثنين عن اثنين اثنين وثلث معدولان عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع معدولان عن اربعة اربعة كان المراد من كل واحد منها العدد المكرر فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع واما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية وانما تحقيق العدل في اخر خلافا لافعل التفضيل واذا لم يكون مع اللام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من وهذا اخر ليس مع اللام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة اخر من فلما قيل اخر عالم ان معدول عن اخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمعاء وجمعاء فعلاء غير صفة وفعلاء غير صفة قياسية ان جمع صحراء على صحار او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع جمعا او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جمعا وجمعاوات علم انه معدول عن جمعا اي اجمعاوات قوله او تقديري كعمر اي العدل التقديري وقطام في تميم اي العدل التقديري انما اذا نظر الى اسم المعدول لم يوجد فيه ما من يدل على ان اصل شيء اخر غير وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لا يمنع من الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فان اذا نظر اليه لا يوجد فيه قياس يدل على ان اصله شيء اخر غير منصرف وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه للامكان تقدير العدل فيه وامتناع تقدير اخر حفظا لقاعدتهم واما باب قطام في تميم فقيل استعمال وذلك ان عند تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم توجب الحرية تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في توجيهها ان وزن فعال مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن يكن فيه احوال اعراب فهو معرب غير منصرف وان كان في اخرة كحذام ورقاش فمبني وليس فيه لا سببان لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للحصول الموجب للبناء فلما قدر في اخره راء فقدر في غيره الاطراد الباب وضعفي هنا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه واني وجدت نسخة من هذا الكتاب مقدودة على الصرف فلم يكن فيها النظر فقط فسالت قال انها عنها فقال احد فيما المصنف عند قراءة بعض المتكلمين عليها اي زاده لعدم مطابقتها للمقصود فيه قوله الوصف شرطه ان يكون وصفا في الاصل فلا يضر العلمية فاذا سميت رجلا باربع في نحو مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للجمع والوحدة اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا من الاصل فلا تضره الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضية ولا يجوز ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل حرفي اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلمية وليس كذلك فلم تكن الوصفة العارضي مانعا من الصرف ولا يمكن ان يقال ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف ان يكون في اربع لان

لان شرطه ان لايقبل التاء نيث ومنع لقبول التاء لان يقال اربعة لانقول ان التاء التي في اربعة ليس للتانيث
بل علامة للتذكير والمراد التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لاتضر امتنع حمر اسود و
ارقم للحية وادهم للقيد وبناء ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وادهم للقيد فاسود وارقم وادهم
صفات في اصل الوضع واسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة في تانث الوصفية
الاصلية لكان اسود وارقم وادهم مصروفة غير منصرفة فلم تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله
وفعو منع الصرف انثى للحية وحدل للمنفر واجدل للصقر واخيل للطائر
للطائر مذهبين منع الصرف لتوهم الحيث في انثى اي احبث وكون الاجل في الجدال وهو قوة ولتوهم
وكون الاخيل من الخيلاء منع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعلم قول حسان ابن ثابت رضي الله عنه شوازبين
وعلى بالامور ويشتمين فما طار فيها على كيد باجيلا والمذهب الثاني الصرف العدم العلم لكونها صفات في اصل
الوضع والاصل في الاسم الصرف لهذا قال صعو منع انثى للحية واجدل للصقر واخيل قوله التانيث بالتاء
شرطه العلمية اي وشرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لولم يكن علما لكان ذلك التاء في
الحوال فلا تكون لازمة والتانيث بالتاء الذي المعتبر هو اللازم ولهذا حمر قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة
مع تحقيق الوصف فيها والتانيث فيها في غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف
كحبلى وحمراء فان العلمية ليس بشرط فيه قوله والمعنوية كذلك اي وشرط تانيث المعنوية في منع الصرف
ان يكون علما لانه لولم يكن علما لكان ذلك التاء في منع الطابق الصرف ان يكون علما لانه لولم يكن علما لكان ذلك التاء
في معرض الزوال فلا تكون لازمة التانيث بالتاء تانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما فلا والتانيث
المعتبر هو اللازم ولهذا حمر في قولنا مررت بامراة جريح بمعنى جروح مع تحقيق الوصفية وتانيث
المعنوية فيه من غير العلمية وكذلك حمر ارنب مع تحقيق التانيث المعنوي ووزن الفعل من غير العلمية
قوله وشرط حتم تانيثه الزيادة على ثلثة او تحرك الاوسط او العجمة كذلك يجوز صرفه وزينب وشتر فماه وجد
ممتنع اي وشرط وجوب تانيث المعنوي في منع الصرف احد الاصول الثلثة وهو ان يكون زائدا فان ثلثة احرف ان يكون
وسطه متحركا او اعجميا مع لان لو انتفى هذه الامور الثلثة باسرها كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير
العجمة فيكون في غاية الخفة فغاية خفة تقام احد السببين الذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد
لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فقد يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تانيث المعنوي ولا يجوز صرفه لوجود
التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفها وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين فيها مع شرط وجوب منع
صرفها وهو زيادة على ثلثة احرف وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين فيها مع وجوب شرط منع صرفها وهو تحرك
الاوسط وماه وجور وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجوب شرط وجب منع صرفها وهو العجمة واذا اختص المعنوي
بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط واقائل ان يمنع ذلك
لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانها متحرك الاوسط تقديرا لان اصله سوة الا انه يلزم من هذا الجواب
ان يكون المراد متحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط حتم التانيث بتحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه ان انا
سمي مثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذه الاشكال برمته ان يقال ان المراد با
بالتاء وهو التاء المختص بالتانيث والتاء في شاة وذات ليس كذلك لانها يدل على شيء واصل شاة شوهة
فهي ليس بثلاثية وكذا الاصل ذات هوذهة ولا يلزم منه ان يسمى مثل ذات وشاة مذكر وجب صرفه قوله

فاذا سمي به من كر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم منصرف وتقريب منع اي اذا سمي المؤنث المعنوي من كر فشرط في منع
الصرف ان يكون زائدا على ثلثة احرف فلان لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تاء تانيث لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى
اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكون حالها من علامة التانيث ومن قايم مقام حروف
التانيث والحروف الرابع وانما قلنا ان الحروف الرابع قايم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما على قديم وتقرب بالتقريب
تقريبية والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم عود التاء في التصغير فتقرب فاذا تقرر ذلك
فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء منع صرف وهو الزيادة على ثلثة احرف وتقرب وثلث من نسوج ثلث اذا سمي به
مذكر لم ينصرف للتحقيق العلتين مع تحقيق شرط منع صرفهما ولئن كان كرا غير منصوف مع كونه اسما للفحل فان قيل يلزم مما
ذكر لم تمنع حرفي مثل كلاب اذا سمي به رجل لكون تانيث معنويا مثل معناق قلنا لا نسلم ان التاء تنيث في الجمع حقيقة بل لكونه
بمعنى الجمع قوله للمعرفة شرطوا ان يكون علما اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم
والمضمر والمبهم والمعرفة بالام التعرف والمضاف الى احدها وما سواي العلم غير مانع من الصرف اما تعرفا المضمر
والمبهم فلان المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانهما مبنيان وباب غير منصرف من المعربات وما تعريف المعرف بلام التعريف
والمضاف الى احدهما فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في الحكم المنصرف على المذهبين فالاولى ان لا يجعل المنصرف غير منصرف
واذا بطل هذه الاقسام تعلمين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التاكيد اما اذا اعتبر فشرط
التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التوكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف واجتماعهما اولى الاحتياج اليه في منع منصرف بعض التوكيد وقيل تعريف التوكيد تعريف العلمية
لان الالتفات التوكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا الاحتياج الى شرط احد الامرين قوله العجمة
شرطوا ان يكون علميته في العجمة وتحرك الاوسط او زيادة على ثلثة فنوح منصرف لشرط ابراهيم ممنوع اي شرط ابراهيم
الصرف اما احدهما ان يكون علما في العجمة لانه لو لم تكن علما انصرفت فيها بادخال لام التعريف او الاضافة او التعريف
وغير ذلك فصار من حيث وكلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم منع الصرف والذي يوسمي بالجام لم يمنع الصرف لانتفاء شرط
وهو كونه علما في العجمة والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط والزيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم
على ثلثة احرف ساكن الوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته تقام احد السببين فلم يبق فيه الا سبب واحد فلا يمنع
الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشرف
ابراهيم اذا سمي لها استثناء من العرف العاسية والعجمة وحصول الشرطين معا قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرها
كمساجد ومصابيح واما ازالة تصرف اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغة على صيغة منتهى الجموع بغيرها و
المراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة الجمع السالم يمنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز جمع جمع
السلامة نحو الصواحبات وهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان منها كان كمساجد والثاني
ان يكون بعد حرفان اولها مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف واوسطها ساكن نحو
مصابيح وانما قال بغيرها لانه لو كان بها نحو صاقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواحين
فكان الحكم حكم المفرد اما شابهه كراهية وطواحين لفظا فظاهر واما شابهه معنى فلوقوع كل واحد منها
على كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونها مصدرا ووقوع المصدر اكثر كثيرين واعلم ان المراد بالهاء والتاء
التانيث ليلا ينتقض بمثل فواده ولو قال بغيرها وياء النسبة لكان اصوب او ليلا ينتقض بمثل صنعاء وبابني فانه
صيغة منتهى الجموع بغيرها مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان يقال المراد بصيغة منتهى الجموع في قولنا هو صيغة

منتهي الجموع بجمع الحروف الموجودة فيه ليس مثل مساجد ابني كذلك لانه ليس على صيغ الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب
بمعنى اعني قوله بغير هاء لان الاحترازية عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهي الجموع فيه فيلزم احد الامرين
وهو اما الاحتراز عن مثل مساجد ابني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك فقوله زيادة منصرفة للانتفاء
شرط الجمع للمانع من الصرف لكونه مع التاء قوله وحضاجر علم الضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهي الجموع بغيرها لان المعنى منتفية
في معناجر لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لانسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمع الاصلية
الاعمراة انك لو سميت اجلا بمساجد لا ينصرف لكونه جمعا في الاصل وهو متحقق ههنا لانه منقول عن الجمع
لانه في الاصل جمع وحضاجر هو علم البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر فالمعتبر فيه الجمعية لان هذا
الوزن لم يمنع الصرف الا بجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كان ثمانيا فيه الصرف وان لم يتضمن الجمعية علمان بالعلتين
كحضاجر فان فيه العلمية والتاء نيث لانه علم الضبع مؤنث قلنا لانسلم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر
علم الجنس فهو موضوع علم للحقيقة المشتركة بين المذكور المؤنث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تاء تانيث
يسلمنا ان فيه تانيثا لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتاء نيث لان العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر
لكان غير منصرف والتاء على ان يقال ح شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف قوله وسراويل اذا لم يعرف وهو
الاكثر فقد قيل انه مجمع جمل على وزان في الفرس وقيل عربي كجمع سراولة تقديرا واذا عرف فلا اشكال هذا جواب
ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن لم يصرف اذا كان جمعا في الحال او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك
وجوابه اذا لم يصرف وجهان احدهما انه لفظا اعجمي فلما استعملته العرب جعلته على الفاظ التي على وزان في العربية
فلما كانت الالفاظ التي على وزانه في العربية غير منصرفة فمنع صرفه ايضا وفي الوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم
من قاعدة كلام العربي ان هذا الوزن يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سراولة تقديرا لحفظ قاعدة كلام
العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف
تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لها في مواضعها واما اذا جر في سراويل وهو القليل فلا اشكال
لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاصل الجمعية مع صيغة منتهي الجموع بغيرها الجمعية منتفية ههنا فواجب فيه قوله ونحو
جوار رفعا وجرا مثل قاض واعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بالاحلاف الجلي بين النجاة
الحقيقيين كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء الياء واما من تقديرا فقيل ان حذف فقل بعضهم
انه معرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن
نحو سلاسل وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان والا ثلثة احرف اوسطها ساكن فيكون جوار مثل كلام و
سلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لانسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان الياء مقدرة بعد الراء
والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على
الراء فتقول جاءني جوار بالرفع واذا كان الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجمع مع كون كل واحد منهما
حكما لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء
لان الياء اصل هو لاء وجوار جوار يا استقلت الضمة على الياء فحذفت الياء فصار هو لاء جوار فلما كانوا يحذفون
الياء اتفاقيا بالكسر في المفرد نحو قولهم تعالي والليل اذا يسر هي والكثير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من
المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عن التنوين التمكن بل تنوين عوض وتنوين الاولين تنوين التمكن واما حال

النصب فالاتفاق انه غير منصرف تقول رايت جواري بخفة الفتحة على الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان وجهه لكونه
غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله رايت جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله في هجوله ولكن عبد الله مولى مواليا
قوله ت التركيب شرطه العلمية وان كانا لا يكون باضافة والاسناد مثل بعلبك اي شرط التركيب المانع من الصرف وجودي
وعلامي اما الوجودي فهو ان يكون علما الا انه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المحترز
هو اللازم والعدمي وهو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا اي في حكم المنصرف على المذهبين فبالاحرى ان لا يجعل المنصرف وغير المنصرف وانما وجب ان لا يكون
باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وذر حيا واذا كان مبنيا محكيا
على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف انما هو مختص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون
متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه مثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما في المذهب
فان قيل لا يتوجه النقض عليه بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا الاحاجة الى هذا الاحتراز عن
التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزم احد الامرين وهو اما تركيب الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب
الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر على اعلم ان المراد بالتركيب من اسمين ليخلا يمثل زيد علما لانه مركب من الاسم
والتنوين قوله الالف والنون اذا كان في الاسم شرطه العلمية العمران او صفة فانتفاء فعلانة وفي وجود فعلى اعلم ان
الالف والنون انما يمنعان الاسم من الصرف عند بحات البصرة بسبب مشابهة الالف التانيث في امتناع دخول تاء التانيث
عليها واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهة الالف التانيث
لانه لو لم يكن علما لم يمنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان لبنة وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران وفعلان
وسبحان وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهة الالف التانيث في امتناع دخول
تاء التانيث وقيل شرطه في منع الصرف هو وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة
غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بناء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان
وجود فعلى شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمان
دون سكران وندمان اي ومن اجل ان اختلف في شرط منع الصرف حرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمان
ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمان لتحقق شرطه وهو انتفاء
فعلانة في رحمان ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى حرف رحمان لانتفاء منع صرفه وهو وجود فعلى العدم مجيء فعلى
لان من رحمان وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معا وهو انتفاء فعلانة وجود فعلى فسكران غير منصرف
بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان للانتفاء الشرطين يعني فعلانة وعدم يجيء فعلى فصرف بالاتفاق قوله ووزن الفعل
شرطه ان يختص بالفعل كشمر ويزيد ويكون في اوله زيادة كزيد في اوله غير قابل للتاء اي وشرط وزن الفعل المانع
من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم او منقولا
من الفعل الى الاسم العلم كزيد وشمر اذا سمي رجل بهما فانه يفعل ويفعل واستفعل وافعل وما شابهها
واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اوله الفعل غير قابل للتاء والتانيث ليتاكد مشابهة الفعل وتفعل
وانفعل ويفعل وافعل امر المخاطب ولا تفعل منطيالم ونحوه فان سميي رجل بترجمي لم ينصرف للعلمية
ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي فمن
اين عرف زيادة النون لان نقول ان النحاة يعرفون اللفظ المنقول بتفهم او احالة الفظ العربي فاذا قالت

النون في نرجس زيادة لانها لو حذف والفعل منه لقيل رجس بخلاف ما لو سمي رجلا بسلسل فانه ينصرف لان
في الاسماء فعللا مثل جعفر فلم يكن لوانه زيادة ولا يشكل بقولهم نرجس ونرجسة لان قابل للتاء فكونه
علما واعلم انه يشكل باسوداد اسما للحية لانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا التاء كقولهم اسودة
للحية لانشي واجاب عنه بعضهم بان قوله التاء قد ار بعد استعمالها اسما ومعناه ان المراد بان غير قابل للتاء انه لا يقبل
التاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل وفي لا يوجه لا يشكل بنرجس ولا باسود على الحية فقوله
ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف
احمر لكونه امر الثاني موجودا فيه وهو ان في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زيادة لانه
من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لان لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل
لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء للمؤنث تقول هذه لجمل يعمل وهذه اناقة يعملة
ثم اذا سمي به كان غير منصرف فاعلان غير قابل للتاء وح وكذلك حكم ارسل قوله وما فيه علمية مؤنث اذا نكر صرف لانه بين
من انها لا تجامع مؤنثا الا اذا شرط فيه الا العدل ووزن الفعل اي كل غير منصرف فيه علمية مؤنث اي العلمية سبب
في منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية المؤنثة لا تجامع مع علة الا غير المنصرف الا ان العلمية شرط
في تاء ثنث تلك العلة الغير المنصرف الا العدل ووزن الفعل فانها لا تجامع مع العدل ووزن الفعل مؤنث وليس
بشرط في العدل ووزن الفعل واما قلنا انه تبين من قبل ان العلمية المؤنثة لا تجامع علة اخر وهي شرط فيها لان تلك
العلة ان كانت الوصف لانها لا تجامع من حيث ان بينهما تضاد فان كانت التانيث بالتاء والالف المقصورة او الممدودة
والجمع والتركيب والالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كان في الصفة فان العلمية لا تجامعها لما بينهما
من التضاد وان كان الجمع او التانيث بالالف فانها لا تجامعها مؤنثة لاشتراطها في منع الصرف بدون العلمية
واما قلنا ان العلمية تجامع مؤنثا وليست بشرط مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ومنع صرف
احمد للعلمية ووزن الفعل واما قلنا ان العلمية تجامع مؤنثا وليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف للعدل
من غير العلمية في ثلث ومثنى واخر ومثلث وجمع لمنع صرف ووزن الفعل من غير العلمية في اخر اذا كان صفة قوله وهما
متضادان فلا يكون معرفا الا احدهما فاذا نكرت بقي بلا سبب او على سبب واحد اي العدل ووزن الفعل متضادان
وان وهما اشاره الى جواب سؤال مقدر وذلك السؤال ان يقال اذا لم يكن للعلمية شرط في العدل ووزن الفعل
والعلمية فاذا نكرت زال العلمية ولم تزال العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيها فاذا لم يصدق على ما فيه
علمية مؤنثة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان كان لا يجتمعان معا بالامر ما فاذا لا يكون
مع العلمية الا احدهما والنظر في السؤال المقدر نظر لان العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤنثة وجوابه انا
لا نسلم ان العلمية ليست بمؤنثة الاشيين دون الثالث مع تساويها في ليست ترجيح بلا مرجح وليست بمثل مساجد علما
كذلك كان الجمع وحده مانع من الصرف من غير ان العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل
كذلك واذا عرفت ذلك فتقول اذا لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤنثة شيء منها غير الفعل العدل
ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبصائر بلا سبب لزوال العلمية وزاول ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف
ايضا لبقائه على سبب واحد لان زوال العلمية فيه ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالمؤنثة لانها لو لم
يكن مؤنثة لم يصدق قولنا كل ما فيه علمية مؤنثة اذا نكر صرف لان مثل ساجد وجمالي وحمراء اذا سمي به فيه علمية
وليس من حكم المنصرف انه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤنثة لا تمنع صرفه وانما هو للجموعة الاصلية والفي التانيث

قول وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر عما اذا نكر اعتبار الصفة بعد التنكير اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن
الفعل واذا سمي به نكرت غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراكة اتفاقي ففيه خلاف من سيبويه
والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه انكر مالم يعتبر فيه
الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فرق وجواب ان يقول سلمنا انه انما انكر مالم يعتبر فيه الوصفية
لكن علته انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يكن فيه اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية
من التضاد والوصفية من المنع واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران ولهذا قال
في مثل احمر وباب ثلاث مستثنى من هذه الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه العلمية بعد التنكير وقيل
التنكير لم يبق فيه الا الوصفية الاصلية ولهذا قال في مثل احمر علما قول ولا يلزمه باب خاتم اذا سمي به لما يلزم من اعتبار متضادين
في حكم واحد اي ولا يلزم سيبويه باب خاتم اذا سمي به هذا جواب بتمام حتى سؤال مقدر كان يقال لو كانت الصفة الاصلية
معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل خاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة لكانت خاتم غير
منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه كذلك فلم تكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول للاسلم ان الصفة الاصلية
لو كانت بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل خاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان الصفة لو اعتبرت في مثل خاتم
علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف وذلك في حيث ان العلم لا يقع على الكثيرين وفي حيث ان الصفة
يقع على كثيرين فلو اعتبرت الصفة في خاتم علما فليلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو غير جايز وليس كذلك احمر
بعد التنكير لعدم اعتبار العلمية في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد جواز اعتبار المتضادين في
حكمين مختلفين اما في واحد نحو الخوص في الجمع فانا نجد عمرو لو لم نلحظ الا حاله ما فاعتبر العلمية في احواض في جملة منع
الجر وجمع هو احواض واعتبر الصفة في جملة جمع على الحوض واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤنث فانه اذا نكر صرف
انما يكون على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه قوله وجمع الباب باللام او الاضافة يجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان
جمع ما لا ينصرف اذا اضيفت او دخلت الالف واللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه
من حيث انه منصرف او لامن هذه الحيثية وتقال قوم انه منصرف لانه دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام و
الاضافة اخرج من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين
ايضا فيه هاهنا بل انما دخله الكسر لان الكسر انما خلف في نيابة التنوين في حالة اللام والاضافة لم يوجد التنوين
فيحتاج في التنوين فيقع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان حال التنكير كان غير منصرف كما جد وجلي وحمراء وسكران
صفة علما كعلقى وان لم يبقيا ولم يبق احدهما كان منصرفا كعلبك وابراهيم واحد وعمر هن الاقرب الى الحق
من المذهبين الاولين قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو
الرفع وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل ما اشتمل على الرفع ليلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثل في المعرفة والجهالة او
اخفى الا ان كل من لم يعرف الرفع والمرفوعات خبر مبتدا يحتاج في ايراد الياء المرفوعات ولم يرجع الضمير الى
المرفوعات لان التعريف انما هي للماهية لا للافراد كتعريف الاسم والفعل والحروف وغيرها بل يرجع الى المرفوع
قوله فمنه الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل وانما قال ابتداء بالفاعل من المرفوعات لان الرفع في الفاعل الاصل وما
سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو ما اسند اليه الفعل او قدم عليه على جهة قيامه مثل قام زيد وزيد
قائم ابوه وانما قال اسند ولم يقل اخبر لئلا يدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل
اسم اسند اليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم صريحا نحو اتجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في

في محل الرفع بانه فاعل الجنبي وليس باسم صريحا وان كان في تقدير الاسم وقوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل
وصفة الشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور ولا باسم المفعول لانه
مرفوع ليس بفاعل بل مفعول مالم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل
في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه وعلى الفاعل لدفع وهم من يتوهم
ان زيدا في مثل زيد قام منه اليه فيكون فاعلا لانه على التقدير ان يكون مسندا اليه عالم ليس الفعل مقدما عليه
وقوله على احد جهتيه قيام به مثل قام زيد اي على جهة قيام الفعل به الفعل يخرج عنه مفعول مالم يسم فاعله نحو ضرب زيد
فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا لاجل من جهة قيام به لان الفعل وهو الضرب لم يثبت له ليكون قائما بالمفعول
بل قائما بالفاعل وانما قال على احد جهتيه قيام به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل اللغوي الذي يقوم الفعل به حقيقة علم
زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو ضرب زيد والي مات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما
يكون فاعلا بثلاثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسند اليه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مقدما
عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينقض الحد بمثل قام زيد في قولنا ان قام زيد فـ لان المراد بالاسناد اعم من
الاسناد بالفعل او بتقدير الاسناد ولا يمثل لم يقم زيد مع انه ما اسناد الفعل اليه لان المراد بالاسناد هو الاسناد
في الايجاب او السلب والقائل ان يقول لا يخلص امن ان يراد بالفعل في قولنا ما اسند اليه الفعل الاصطلاحي او الفعل
الحقيقي الذي هو المصدر وايا ما كان ففيه اشكال اما ان يراد به الفعل الاصطلاحي فانه يخرج عنه شائر الفاعلين لان
الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه
لان المراد به بدل بعض التوابع ولا يشكل الحد ولقائل ان يورد النقض عليه بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد حيثه
فان جنسه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به مع انه ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بالمراد بالمسند
بالمسند اليه انما هو المسند اليه الفعل اولا قوله والاصل ان يلي فعله اي الاصل الفعل اي يلي الفعل ويتقدم
على المفعول سائر الاشياء المعمولة للفعل القريب من الفعل اكثر من قريب سائر الاشياء من الفعل ان سمي
الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء ولكونه موجد للفعل غالبا بخلف سائر الاشياء قوله فلذلك
جاز ضرب غلام زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا اي لاجل ان الاصل الفاعل انه يلي فعله ويتقدم على المفعول
جاز ان يقال ضرب غلام زيد فان لو لا زيد المؤخر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولهذا احتاج ان يقول ظننت الزيدين
الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيد الا نه يلزم
منه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما اللفظ فظاهر لان العائد الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا
واما التقدم رتبة فلان غلام فاعل ضرب وزيد اضعف ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لما
جوزتم اضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم يجوز وفيما نحن فيه مع وجود الفصل بعد
في الموضعين اكرمني وضربت زيدا قلنا الضرورة ثمة وهي وجوب وجود صح الفاعل وامتنع وجوده الا مع اضمار قبل
الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل نحو ضرب زيدا غلامه
اعلم ان المفعول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذت والثاني بمنزلته في مثل اخذ عند البصريين
في عدم جواز اعطيت صاحب الدار هم وجواز اعطيت درهم زيدا ومنه شعر ومن كان يعطى حقه غير ماطل
القصائد قوله واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا ونحوها
وجب تقديم اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى ومريم

من على الباب من على السطح وجب التقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس وانما قال والقرينة لان انتفى الاعراب
فقط فيها ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو اكل موسى كمثرى فان من المعلوم ان موسى
اكل والكمثرى مأكول وضرب موسى العاقل عيسى اخير العاقل وضرب موسى اكل سعدى افلم يحصل الالتباس بين الخبر
الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول الان لو اخر لزم ان يكون متصلا وقد فرض
ان مضمر متصل هذا خلف واعلم يجوز ان يكون الفاعل اي المضمر متصلا مؤخرا عن المفعول المتصل لكراهيتهم ان يتقدم
الاضعف على الاقوى فيما هو الكلمة الواحدة نحو ضربنك وانما قال مضمر الان لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه
على المفعول وانما قال متصلا الان لو كان مضمر منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ضربني الا انت وما ذكرناه ان
يشكل بمثل قولنا زيد ضربت فان فاعله مضمر متصل مع وجود جواز تقديم المفعول ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد منه وجوب تقديم الفاعل على المفعول لامتناع تقديم المفعول عليه فقط وههنا تقديم المفعول على الفعل
والفاعل وكذلك اذا وقع المفعول للفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا
لانه لو اخر لانقلب والمعنى لان معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا الحصار ضرب زيد في عمرو ومع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص اخر وانما قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون
عمرو الا زيد وباب شخص افرقيه نظر لانه يلزم الانقلاب المعنى اما ان لو كان المفعول على الفاعل من غير الا نحو
ما ضرب عمرا الا زيد اما اذا تقدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال
لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو اما ان يجوز مع تعدد والمستثنى للمفرغ بعد الا نفي الفاعل والمفعول بمعنى
ما ضرب احد الا زيد او لا مع تعدد والمستثنى المفرغ بعد الا فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما
هذا خلف وان كان الثاني كالقول بما ضرب الا عمرا وزيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا
يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب لما اختار القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع تعدده والمستثنى او يمتنع بقاء الفعل بلا فاعل لان
زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل ويكون تقديم ما ضرب زيد الا عمرا وهو لم يلزم بقاء الفعل
بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتاب كبير وكذلك عند الظاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى
الا نحو ضرب زيد عمرا والان معناه ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها في الامر موجودة ههنا قوله اذا اتصل
به ضمير مفعول او وقع فاعله بعد الا او معناها اذا اتصل مفعول به وهو غير متصل وجب تأخره اي اذا اتصل بالفعل
بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيد غلامه وجب تأخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب
غلامه زيد لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى انه تمنع كما اسر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب
اعطيت ضمير المفعول الثاني عنه وجب تأخير الاول نحو اعطيت الدراهم صاحبه عند البصريين لان حق
المفعول الاول ان تتقدم على الثاني ان يكون بمنزلة الفاعل الحكيم فيه وجواب التأخير كما عرفت وكذلك اذا وقع
الفاعل بعد الا وجب تأخير الفاعل وعن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم لقلب المعنى الان
معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرا واذا قدم
الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا
لغير عمرو وفيه نظر من الاشكال الذي هو عرضة وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب
عمرا زيد وجب تأخير الفاعل عن المفعول لانه صلة في عمرا في المعنى ما ضرب عمرا زيد وجب تأخير الا زيد الى فالعلة
التي ذكرناها امتناع تقديم الفاعل في الامر موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل

غير مثل نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم لزم انفصل المفعول وتقدير انه مثل متصل
هذا خلف وانما قال نحو الفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على
المفعول نحو ضربتك وضربتني كما ذكرناه قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام
وليبك بزيد ضارع مخصوصة ومختبط لما تطيح الطوالح وجوبا في مثل قوله بع وان احد من المشركين استجارك
اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف بقيام القرينة دالة عليه تارة لقيام على سبيل الجواز وتارة على سبيل
الوجوب اما حذف الفعل على سبيل الجواز نحو قول القائل زيد في جواب من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام
وحذفه وكقوله وليبك بزيد ضارع مخصوصة ومختبط لما تطيح طوالح فكان قائلا قال من يبكي بزيد
فقال ضارع اي يبكيه ضارع مخصوصة فضارع مرفوع لانه فاعل فعل محذوف والضارع العطيف الذليل
والمختبط الذي يختبط بالليل والمحل والطوالح جمع المصلح وهي المهلكة على خلاف القياس ومثل قوله تعالى
يسبح له فيها بالغدو والاصل رجال بفتح الياء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
فكان قائلا قال من يسبح فقيل رجال ويجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله يسبح
لان الرجال ليس مسبحين في البيوت بالغدو والاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل
موضع لم يفسر لقوله تعالى او كان وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
اي ان استجارك احد وانما وجب خلافه لانه لو ظهر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتى به لزم جمع المفسر والمفسر به وهو
غير جائز لان ذكر المفسر بعد ذكر الشيء بلا فائدة وانما قال انه فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتدأ وما بعده
خبره لان حرف الشرط وخروف الشرط يجب ان يدخلون الفعل لفظا او تقديرا قوله وقد يحذف
مع الفعل والفاعل جميعا الى في مثل نعم لمن قال اقام زيد ابو قد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال
اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما تقدر الجملة
الفعلية الاسمية وهو المبتدأ والخبر ليكون في الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت
وأكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول اذا
تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت وأكرمت زيدا او شبهين
نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يفعل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون
في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقام فاعله نحو ضربني وأكرمني زيد وضرب
وأكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له نحو ضربت
وأكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون
في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية المفعولية والاخر يقتضي وهو على ضربين احدهما ان الاول
يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو أكرمني وضربت زيدا او أكرم وضربت زيد والثاني ان يقتضي الاول
المفعولية والثاني الفاعلية نحو أكرمت وضربا زيد واشار الى هذين ضربين صار كما يقول مختلفين اي متعاكسين
في الاقتضاء ليكونا الاقسام الاربعة من كون بالفعل واعلم ان قوله فقد يكون في الفاعلية والمفعولية متعاكسين
المعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعولية او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية
لان يقع زيد اخير محتاج اليه ولان لو كان كذلك لوجب تاخيره انه ربما يمكن ان قال ايضا انما قبل الفعلين يختلفين
لدفع وهم ان يتوهم ان مثل ضربت زيدا وضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول

والمراد مختلفين على هذا الوجه هو المختلفين في لفظهما او في عملهما حتى الا يقتضي بمثل ضربت وضربين زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يجعل في الفاعل والمفعولية اول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب والجواز والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدم اعمل الاول اولى ولكل واحد من القريتين جمع وهنا قضان كثير مالا تطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهر ابعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما لم يكن به الحكم مثل ما ذكره بل استوى الفعلان في الاضمار واما اذا تنازعا مضمر المخاطبا ومتكلما نحو ضربت واكرمت وضربت واكرمت فللبصريين الالتباس وكذلك في غير وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضربت واكرم الا انا وانت وضربت واكرمت الاياك وزيد ضربت واعانك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف والاضمر لان الكلام في تنازع الفعلين والاعمال اخذهما سواء حذف معمول الاخر اضمر وانما قال وان كانت الاسم بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع اولم يترتب الحكم المذكور عليه وهو اعمال الاقرب عند البصريين والابعد عند الكوفيين لانهما ان اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمني ضربت واكرمني واقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الاخر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني مفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضاء المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت نحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو تقدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لا يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه حده من غير ود عامل اخر عليه لتعين زيد في المثالين الاخرين لا يكون مفعولا لضربت كما ذكرناه وفي بعض هذه المواضع نظر قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على اقتضاء الظاهر من دون الحذف فخلافا للكل نعم وان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان مقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني وضربني واكرمت زيد او ضربني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هند او ضربتني واكرمت الهندين وضربتني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد من قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز اخلا فا للفراء في مثل ضربني وضربت زيدا ي وجاز مثل هذه المسئلة وهو ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء يعلم من ان لو اقتضى الفعل ان الرفع والنصب نحو ضربني واكرمني زيد واكرمت وضربت زيدا فان زيدا في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني الرفع واعمل الثاني نحو ضربت واكرمني زيد او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني اجاز عند الفراء الذي اجتمع به الفراء انه لو جاز لما لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جايز والذين يبطل قول الفراء قول الشاعر وكما مدما ما كان موتها جرين قوتها واشتروا لون مذهب فان جرى واشتروا تنازعا لون مذهب وجر اقتضى الرفع واشتروا اقتضى النصب واعمال اشتروا دون جر بقوله وحذفت

المفعول في الاول ان يستغني الفعل عنه والا ظهرت اي ان عملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين في الفعل او الاول يقتضي المفعول خذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني زيد انما لم يجز اضماره هربا من الاضمار قبل الذكر والما لم يضمروا اسم في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فاركتبوا في الفعل الاضمار قبل الذكر مع تغسره للضرورة ولم يرتكبوه في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغني عن ذلك المفعول اضمرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسب زيد منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقان الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار المفعول حسبني وهو منطلقان الاول الان خذفت ممتنع لانه لا يجوز خذف واحد مفعولي باب حسبت كما يجئ ولا يجوز اضمار لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيد اسنطلقا اياه قوله وان اعملت الفعل الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الان يمنع مانع فنظهر اي ان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين والفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرمني الزيدان وضربت واكرموني الزيدان والمراد بالفاعل او ما يقوم مقامه في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ما ضرب واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول المختار ليطابق الملفوظ والمراد ولدفع المفعول اضمرت الالتباس المفعول عما هو غير وجاز الحذف وايضا ان لم يمتنع مانع من الحذف والاضمار لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في اضمار ضربني واكرمتني زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف وضربت واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما اذا امتنع من الاضمار والحذف فوجب الاضمار نحو حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني احتراما وهو منطلقي لانه لو اضمر لزم في الاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد الامرين اما الحذف فاما الضمير والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعول اما الاظهار مفعول باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر مفردا ومثنى الاسبيل الى الاول الان يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني جاريا عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير هو الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني تنازعا في الاسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كون المفرد او مثنى والافراد انما يلزم من حيث ان اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه المفاد المعنى استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول الى اعمال تنازع الفعل الثاني يقول امرء القيس لو ان ما كفاني فتنازعا قليل وكفاني ثم اما لسعي لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال وجه الاستدلال به كفاني ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى ارفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم منه حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلو لان الاعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لترجح امرء القيس مع لزوم الحذف ولانه فصيح لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه

لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازعا فيه الفعلان ظاهر ابعدهما لانه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم
اجتماع النقضين وذلك مبني على معرفة المقدمتين احدهما ان لو امتناع الثاني لامتناع الاول فلو دخل
لو على المثبت لصار ذلك السبب منتفيا ولو ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثاني ان حكم
المعطوف على جواب لو هو حكم جواب لو فيكون حكم لم اطلب حكم جواب لو واذا تقررت هاتان مقدمتان تقول
لو تنازعا كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقضين من حيث المعنى الاول قولهم
ان ما اسعى الادنى معيشة مثبتة فيكون منتفيا بعد دخول لو عليه حكم يكن اسعى لادنى معيشة واذا لم يكن ا
اسعى لادنى معيشة لم يكن طالب القليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا القليل من المال فاذا يلزم
ان يكون طالبا القليل من المال وان يكون طالب القليل من المال وهو اجتماع النقضين وانه محال واذا لم يكن من هذا
الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقدير لم اطلب الملك ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله شعر الكريما
اسعى المجد هو نزل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم
هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل اعلم انه انما ذكر المفعول الذي مالم يسم فاعله لانه ذكر تعريف
الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول مالم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول مالم يسم فاعله
هو مفعول حذف فاعله واقيم مقام الفاعل نحو ضرب زيد وانما قال واقيم هو مقام الفاعل لانه لو حذف فاعله
ولم يقم مقام فاعله يلزم ان يكون مرفوعا نحو قائم في قولنا علم زيد قائما والمراد بلم يسم فاعله ههنا هو الرفع
وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل اخره
ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان يغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان فان عامله فعلا
اما اذا كان عامله اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتاول
حده المذكور القيد قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول لم
والمفعول معه كذلك اي لا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول
الثاني من باب علمت مسندا اليه الاول اذ لكونها مبتدا وخبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل
لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جايز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو
اعلمت زيدا عمرا وخبر الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث من باب اعلمت مسند الى المفعول الثاني فلو وقع
موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جايز وكذلك المفعول نحو ضربت زيدا يوم
دبيا لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالفضلة فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالفضلية و
وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه لو قع مقام الفاعل لكان امام الواو ونحو استوى اي
الماء والخشبة او لولا مع الواو نحو استوى الماء والخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه
لان المفعول معه معطوف غير ما قبل بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم
يذكر الحال والتمييز للابهام ولا يقعان موقع الفاعل لانه لا يعلم من قوله كل مفعول بدون فاعله لانهما ليسا
بمفعول واذا وجد المفعول به تعين نحو تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فتعين زيدا اي اذا
وجد المفعول به ووجد معه ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لانه يقوم
مقام الفاعل لمناسبة الفاعل اكثر فتقول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داري ضرب زيد
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داري تقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان عليه وانما قبل المصدر

بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقيده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد فايدة
على مدلول الفعل قوله فان لم يكن فالجمع سواء اي فان لم يوجد المفعول به فالجمع اعني الزمان والمكان والمصدر
والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت تحبر في ذاهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهاب شديد اي اقامة
اي واحد منها يقوم مقام الفاعل اي واحد منهما اقمته فزاده مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا بقولك
والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اي اقام المفعول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقام
المفعول الثاني لانه مناسبة الاول المفعول الاول بالفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني لان الاول اخ
والثاني خود ولا شك ان نسبة الاخ الى الفاعل اكثر من نسبة المؤخوذ الى الفاعل واراد باب اعطيت كل فعل هالان
في مفعوله الاول فاعلية ما في مفعوله الثاني مفعولية قوله ومنها المبتداء والخبر اي من المبتداء والخبر قوله
فالمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه فقوله الاسم هو المقصود ولان لا يكون مبتداء الا اسما
وفي معنى الاسم المجرد نحو تندي انك قايم وتسمع بالمعيد قوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز به عن الاسماء
التي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي ان وكان واسم ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني من
باب اعلمت قوله مسند اليه احتراز عن الاسم والمجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاسوات التي اينفيق
بها وهي الاسماء الغير المركب غيرها واخبر ان به ايضا عن خبر المبتداء لان وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس به
مسند اليه مسندا به قوله او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفي ليدخل فيه مثل اقايم زيد فان
اقايم مبتداء مع انه لا مسند اليه وزيد فاعل له شاد مسد الخبر على ما معني ان الفايدة التي يحصل من المبتداء والخبر
يحصل منهما فلو لم يقل او الصفة لخرج من تعريف المبتداء هذا النوع من المبتداء وان غير جايز واعلم انه لو قال
بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قايم زيد على ما جيء وقوله رافعة لظاهر احتراز عن الصفة
الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقايمان الزيدان فان اقايمان لم يكن مبتداء بل خبر مبتداء او
فاعل لها شاد مبتداء الخبر لم يكن لان الفعل او شبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه نظر
والجواب ان يقال رافعة لغير ضمير ستر ليخرج عنه مثل اقايمان الزيدان وحينئذ يدخل فيه اقايم الزيدان واقايم
انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة الظاهر الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض
بمثل اقايم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ والقايل ان يقال ان الحد يشكل بمثل زيد اقايم ابوه اذا جعلت زيد مبتداء واقايم
خبره وابوه فاعله لقايم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع ان مبتداء والجواب ان ابوه مبتداء في حكم خبر زيد
واعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مثل صه لانه لم يكن مسند اليه مع ان مبتداء حينئذ احترز في باب اسماء الافعال
قوله زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثل الاول المبتداء الذي هو له مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه
والمثال الثاني لمبتداء هو صفة واقعة بعد ما والمثال الثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد الف
الاستفهام قوله فان طابقت المفرد اجاز الامران اي وان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الرافعة
للظاهر مفردا واقعا بعدها نحو قايم وما قايم زيد واقايم انت جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها
شاد مسد الخبر وح يكون داخلة في تعريف المبتداء لكونها المضمر وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وهي خبره وح لم يكن
داخلة في المبتداء لكونها رافعة لمضمر لان في الصفة ضمير امستتر قال ما طابقت مفرد الانها طابقت مثنى او مجموعا لم
لم يجز الامران كما مر قوله والخبر هو المجرد المتدبر المغايرة الصفة المذكورة قوله المجرد احتراز عن خبر ان وكان وغير

وغيرها وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان الخبر المبتدأ قد يكون غير اسم نحو زيد يضرب قوله المسند اليه احتراز
به عن المسند الذي هو المسند اليه قوله المغايرة للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والواو الاستظهار
رافعة لسببي ظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه ان المجرد المسند به مغاير للصفة المذكورة مع انه
ليس بخبر للمبتدأ ما يستقض ايضا بنحو اقائم في مثل اقائم انت لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس
بخبر وما يمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند به هو المسند الى المبتدأ وعن الثاني بان المراد بالظاهر هو اسم ملفوظا
سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتدأ التقدم اي اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوما عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في دار زيد وامتنع صاحبها في الدار ابي ومن احد ان اصل
المبتدأ التقديم جاز ان يقال في دار زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن في دار فهو مقدم تقديرا والاجل لفظا هذا
امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا لان الضمير الذي في صاحبها يعود الى الدار وهو
متقدم فاظهر على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه على الدار لفظا فظاهر واما معنى فلان صاحبها مبتدأ وحقه ان يكون مقدما
على الخبر قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مومن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة
وما احد خير منك فشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان حق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه والا لم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه
الاتية يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكرت في الكتاب تسعة احدها تخصصت بالوصف نحو قولهم تمرة ولعبد مؤمن
خير له من مشرك فقولهم ولعبد مبتدأ موصوفة وقولهم مؤمن صفة وخبر من مشرك خبر المبتدأ وههنا نكرة تخصصت بالصفة
والتخصص كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصص العام بثبوت الخبر له وتخصص بثبوت الخبر له كقولك
ارجل في الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة وخبره في الدار وامرأة عطف على رجل والمبتدأ النكرة تخصصت هاهنا بحصول
احدهما في الدار لانه تشبث في استعمال انما يسأل بالمعنى وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا يعلم التعيين والثالث
تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدأ نكرة وخبر منك خبره فالمبتدأ نكرة تخصصت بالعموم الذي افاده
حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كل موضع ان حرف النفي اذا دخل النكرة افادة العموم فلولا افادة العموم لم يجز ان يقال احد خير منك
لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع العموم نحو ثمر خير من كسرة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه
بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بعضة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدأ نكرة واهر فعل ماض وفاعله مضمر عائد
الى شر وذا ناب منصوبا بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ النكرة تخصصت اما بالصفة المحذوفة على تقدير شر
عظيم ما اهر ذا ناب او تخصصت بما تخصص الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تعلق الحكم عليه وانما قلنا تخصص ما يتخصص
به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا زيد والخامس تخصص لكونه الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل
فرجل مبتدأ وهو نكرة وفي الدار خبر وتخصص المبتدأ النكرة بالحكم المقدم عليه مع الاتساع في الظرف ولهذا لم يجز ان يقال
قائم رجل والسادس تخصص بالمحل وهو في الدعاء او في العطاء عليه نحو سلام عليك فسلام مبتدأ نكرة وعليك جار
ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ وتخصص المبتدأ النكرة بالمحل اذا معناه اسلم وسلاما عليك فحذف فعله كما
يحذف وافعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للمبالغة والثبات لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت
او اسلم فان كان الاول لم يدل على المضي وان كان الثاني لم يدل على الحال او على الاستقبال فالرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه
سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي او المستقبل او الحال واذا كان كذلك كان سلام مخصصا بالمحل كما كان حال النصب
وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك من مطلق السلام لا سلام من قبله وهو فقط لانه الدعاء المطلق فقط قوله لم

والخبر قد يكون جملة مثل زيد قائم ابوه قائم وزيد ابوه قائم اعلم ان خبر المبتداء ويكون مفردا نحو زيد قائم والمراد بالمفرد
ههنا ما هو في مقابل المركب الاسنادي بالاصالة واحتر زنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسمي الفاعل والمفعول المسندين الى
الفاعل مفعول مالم يسم فاعله وقد يكون خبر اي محتملة للصدق والكذب ولا يشكل مثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه
لانه على تاويل زيد مقولا في حقه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وما بعده مقول القول وهي اما اسمية و
وهما التي يكون الخبر الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتداء وابوه مبتداء الثاني وقائم خبره والجملة اعني المبتداء
الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما قولهم والتي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قائم قام ابوه فزيد
مبتداء وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء وغير المصنف ذلك جملتين غير الاسمية
والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار والصنو لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية
بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كان مقدرة بالمفرد كتقدير من زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في جملة وان
وان كانت مقدرة بالفعل كتقدير زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية واما قول الشاعر حالي لانت ومن حريق
حالة زال السماء والكرم الاخوان نشاد وقيل حالي مبتداء وانت خبره الالف اخر اللام الى الخبر ضمير وتنوين وفيه نظر لان يكون وجه
النظر ان انت بدل على الذات وحالي على العارض والمحكوم عليه لا يكون الا ذاتا ومنها ان يكون المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد
ابوك واعلم انه يجب تقديم المبتداء هنا ظرفا على الخبر لانا لو قلنا المتاخر هو المبتداء والمقدم هو الخبر لكن انا ابدا
عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر ليس بالخبر ومنها ان يكون المبتداء والخبر المتساويين في التخصيص نحو
افضل منك افضل مني فان المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتداء هنا لغير ما ذكرنا منها
وهو لئلا ان يكون الخبر فعلا للابتداء نحو زيد قائم وانما وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخر المبتداء لالتبس بالفاعل
الا ترى انه قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتداء وانما قلنا فعلا له لان لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب تقديم المبتداء
على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس الفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفرد الكان اصوب
ليخلا يشكل مثل الزيدان قام والزيدون قاموا فان في التثنية والجمع يجوز تاخير المبتداء لعدم الالتباس لان الفاعل
الزوجان او في الزيدان قاما والزيدون قاموا واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان اصحابه مثل
في الدار رجل او المتعلق ضمير في المبتداء مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان مثل تعني انك قائم وجب تقديم
اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء وتعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتداء مع ان اصل الثلاثة الخير منها يتضمن الخبر
المفرد على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتداء
وابوك خبره ومن يكرمك اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن كذلك وما زيد الا قائم والزيد قائم وانما وجب لهذه
الاشياء صدر الكلام ليعلم مثلا نحو اين زيد فزيد مبتداء واين خبره ويجب تقديم الخبر على المبتداء لكونه متضمنا للا
للاستفهام وقضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيل الخبر بالمفرد لان الخبر بالجملة لو كان مستحقا على ما له صدر الكلام
لم يجب تقديم الخبر على المبتداء نحو زيد من ابوك فان زيدا مبتداء ثان وابوك خبر المبتداء ثان والجملة في محل الرفع
بانها خبر المبتداء الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلان من حيث هو ابوك مستحق بتضمن الاستفهام
ما له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام
لا صدر الكلام ولقائل ان يقول الخبر في قولنا ابن زيد جملة لان ابن حرف والظرف مقدر بجملة وجوابه ان لا نسلم ان الظرف
مقدر بالجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن
ما له صدر الكلام لم يجب تقديم خبر المبتداء الجملة المذكورة والجملة ههنا غير كذلك [illegible] ومنها ان يكون تقديم الخبر

على المبتدا ومصحح له لوقوع المبتدا نحو في الدار رجل وقدم ٥ وقد يكون ضرورة منها ان يكون متعلق الخبر ضمير غير
المبتدا اي ان يكون في المبتدا ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدا والضمير الذي في مثلها
يعود الى التمرة وهي متعلق بالخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرناه غير مرتج وعلى التمرة متعلق بحاصل
او حصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا ليلا يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا او معنى وانه غير جايز وفيه
نظر لجواز ان تقول على الله عبده متوكل والصواب ان يقول او لتعلق ضمير في المبتدا وكان الخبر ظرفا كالمثال الاول
الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن الظرف المذكور بانه اراد بالخبر لفظا لا معنى وهو الجار والمجرور فالمراد بالمتعلق المجرور ولم يقع الاشكال لعدم كون الخبر ظرفا لان الخبر متوكل ومنها ان يكون الخبر خبرا عن نحو
عندي انك قايم فان ان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتدا عندي مقدم عليه خبره وتقدير عندي قيامك اي حاصل
عندي وانما وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا ليلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخر عندي قيل
انك قايم عندي واحتمل انها المكسورة وعند ظرف قايم واحتمل انها المفتوحة وهي مع بعدها مبتدا وعندي خبرها قوله
وقد يتعدد والخبر مثل نحو زيد عالم عاقل اي وخبر المبتدا اي جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فلما جاز الحكم
على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
فقال لما يريد فهو مبتدا والبواقي باخبار قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره وذلك
الاسم الموصول بنفسه وظرف او لكونه موصوفا بها مثل الذي يأتيني فله درهم وفي الدار فلله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فلله
درهم اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخولها في خبر جزاء الشرط كما مر فلهذا
لا الشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر من حيث الافهام ومن حيث انه ذكر منه ما يصح دخول الفاء في خبره والشرط عليه وهو الفعل و
والظرف وذلك اذا كان المبتدا موصولا صلته فعلا وظرفا نحو الذي يأتيني والذي في الدار فله درهم او نكرة موصوفة فعلا وظرفا
نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته وصفتها فعلا لياء كد مشابهتها بالشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفا لان ظرف معتمد بفعل والظرف محمول يحتاج الى عامل وذلك
العامل هو الفاعل دون الاسم الفاعل ليتحقق مشابهتها الشرط ويجوز ويجب الشرط ان يعلم انه لا بد ان يصح دخول
الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وان غير معين وانه لم يدخل على مالم يدخل عليه الشرط سواي ان
نحو الذي يأتيني فله درهم ولم يكن صلته وصفتها جملة شرطية نحو الذي ان تكرمني اكرمه فله درهم لان شرط قد اخذها
يقتضي من الجواب فلم يجز الى اجوبتها اخر قوله وليت ولعل وما نعان باتفاق اي ليت ولعل عنعان النجاة عن دخول الفاء على
خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعلا او ظرفا او نكرة صفتها فعلا او ظرفا مثل لا يقال ليت او لعل الذي في الدار او
او يأتيني فله درهم لانه يبقى المشابهة بين ليت ولعل وبين الشرط والجزاء وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب بما
كونهما خبر والكلام الذي فيه ليت او لعل لم يحتمل شيأ من الصدق والكذب بل كون هذا لانشاء والعلم انه لا وجه
التخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كان وعلمت واعلمت وما والما نوبا باتفاق لا الما اذا دخلت
عليها لانها زالت المصدرية واذا زالت المصدرية زالت المشابهة للشرط لكونه مقتضيا الصدر الكلام تولم
والحق بعضهم ان بعض اي واخواتها ان بعض النجاة ان يليت ولعل الامتناع دخول الفاء على خبرها او نقل الاكثرون جواز
سيبويه ثم يجوزه ذلك وذكر الاخرون والاخفش جوازه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوازه والاخفش منعه حجة المانع
انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه وجه الجواز ان لم تعين معنى الحكم بل يوكده ذلك فلما جاز
دخول الفاء قبل دخولها ان فكذلك لا يجوز بعد دخول ان من كل واحد من التعليلين حسن الاان الواقع هو الجواز

لقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس موصول ولا موصوف مذكور لان تقول كما دل على جواز دخول الفاء
على خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخولها فقد دل ايضا على جواز دخوله على الموصول الوحيد انه
يلزم ان يكون المبتدأ والذي يدخل خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف واكثر صفتها فعل او ظرف او اسم موصوف
بالموصول الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم اجاز ان المفتوحة ولكن بليت وافعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول
الفاء على خبرها لقوله وقد يخص بالمبتدأ لقيام قرينة جواز الكلام الشامل الاصل الدال ايا وقد يخص المبتدأ على
سبيل الجواز اذا وجد قرينة تدل عليه كقول المشتمل الدال والله ايا هند الدال والله وكقوله تعالى فصبر جميل ايا امري
صبر جميل ايا ويحتمل ان يكون تقدير فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر مخذوفا والخبر جواز نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا
فيما التزم في موضعه غير مثل لولا زيد لهلك عمرو وضربي زيدا قائما ومثل كل وجل وضيعته ومثل لا فعلن كذا ايا وقد يخص
خبر المبتدأ وجوبا ما جواز القرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع الحق او مفاجئ نحو او فدل عليه اذا التي للمفاجاة
يجوز تخصيصه وجوبا اما خذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام
تغيير الخبر موضعه لتوفيق حق اللفظ والمعنى واعلم انه ذكر الشرط الاول هنا استغناء بذكره في جواز خذف المبتدأ والخبر
ووجوب الخذف في مواضع نحو لولا احدهما بعد لولا امتناعية مختزا عدلوا التخصيصه نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لامتنع
موجود زيد مبتدأ وخبره مخذوف وهو موجود وانما وجب خذفه هنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا يدل
على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان الخبر المبتدأ بعد
لولا زيد حاضرا ومسافرا ونحوه لم يدل لولا عليه كقول الشافعي رضي الله عنه لو لا الشعر بالعلماء ما زين لكنت للقوم شعر
من ليبد وهو من حيث الزمان والثاني بعد كل مبتدأ وهو مصدر منصوب اليه الفاعل او المفعول او اليهما من كون بعد
الحال او فعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال مثل الاول اذا كان منصوبا الى الفاعل وذهابي راجلا مثل الثاني اذا كان
منصوبا اليهما ضربي زيدا قائما اذا كان منصوبا اليه ومثال اذا كان منصوبا اليهما الى المفعول نحو ضربي زيدا قائما اذا كان منصوبا
ومثاله اذا كان منصوبا اليهما ضربي زيدا قائما وضربي زيد قائمين وانما يقل مضافا زيدل منصوب ليدل خذف فيه مثل ضربي
زيد قائما فانه ليس بهذا اليهما بل منصوبا اليه اما ضربي في تقدير الرفع بانه مبتدأ مخذوف وتقدير ضربي زيد
احاصل اذا كان قائما او قائم منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون قائم منصوبا بان يكون خبر كان والا جاز تقديمه
ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فانها دلالة على الظرف وهو الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وخذف
المبتدأ وهو حاصل كما يخذ متعلقات الظرف العامة ثم خذف اذا كان دلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال يدل على الوقت
والزمان وانما وجب خذف الخبر هنا لحصول الشرطين لان قائما يدل على اللفظ اذا كان الدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل
على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان دال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم
موضعه وهو قائم ومثال الثاني الكثير ضربي السويق مكتوب والخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب ما يكون الامير بمعنى
وجوده اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا بالغ واخطب لكون الامير حاصل اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان
فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر من حيث
المعنى والثالث بعد كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة صفته لانها لو تركت فصلت فكل مبتدأ
ورجل مضافا اليه وصيغة معطوفا على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره مخذوف وتقدير كل رجل وصنعته مقترنان او مقرونان
مع صيغته فانما وجب خذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع تدل على خصوصية وهي المقارنة وان تغير

الخبر وهو وصفة التزم مع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتداء وههنا وقع بعده خبر وهو للمحطوط والرابع بعد كل
مبتداء مقسم به مثل لعمرك لافلن كذلك لعمرك مرفوع بانه مبتداء وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما
وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان لما قيل للعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف
المبتداء والخبر معا جوازا لقولك نعم بجواب من قال ازيد قائم قوله خبر انه واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف
مثل ان زيدا قائم اعلم انه انما ذكر خبر ان مع ان خبر المبتداء بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل ولان مخالفة خبر المبتداء من بعض
الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتداء عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن حيث ذكر ههنا
وعدم دخول ان معرفة وقال المسند بعد دخول هذه الحروف اي كل واحدة من هذه الحروف وقوله المسند شامل الخبر
كان وخبر المبتداء خبرا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع ذلك
الاشياء عن ان وانطلق التعريف عليه مثال ان زيدا قائم هو المسند بعد دخول ان فيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل
قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع ان ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مقام فاعل
وجواب ان المراد بالمسند الى اسم ان او ضميره او مشبهه فلام للعهد فاعلم ان هذه الاشكال وارد على خبر كان وخبر
ما ولا وجواب ما ذكرناه قوله وامر كاسم ما خبر المبتداء الا في تقديم الا اذا كان ظرفا اي وامر خبر ان كامر الخبر المبتداء من
حيث ان يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة يكون اسمية وفعلية وشرطية وظرفيه ولابد في الجملة من ضمير يعود الى المبتداء
فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان حكم خبر المبتداء الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتداء جاز ان يكون مقدما على
المبتداء وخبر ان لم يجز تقديم على اسم ان تضعيفا لما الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان
الذنا اوبهم وكقوله تعالى ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف
بما لا يتسعون في غيرها لانه ما من اسم وفعل الا ويوجد زمان او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظرف ما لم يجوزوا في غيرها
قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل غلام رجل ظريف فيها اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لما بينهما ان
اما لاجل ان للاثبات ولا لاجل النفي تحمل الاعلى ان حمل ما ينقض في النقض كما حمل النظير على النظير ولم لاجل ان وان
لتحقيق الاثبات ولا تحقيق النفي تحمل لاعلى ان من حيث انهما نظران من حيث التحقيق وتعريفه ان هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس قوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها
وقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه مثل لا غلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذه المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله وقد يحذف
كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا
فارض الا علي ولا سيف الا ذو الفقار لا اله موجود الا الله بتوهم لا يثبوت خبرها لا هذه بان لا يظنون اذا كان الخبر عاما
نحو حصول العلم به فاذا قال الرجل افضل منك بيضم افضل تلك الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره
ويعلم من قولنا اذا كان خبرها ظرفا تم الجزء فقد يكون الخبر محذوفا بالظرف ويمكن ان يقال المراد بين تميم بانه
لا يجوز اثبات بخبر لا اصلا ولتوجيه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على عدم الحصول في الدار
لا سلزم نفي العام نفي الخاص والقايل ان اسم كان واخواتها من المرفوعات ولم يذكر ويمكن ان يجاب عنه بان كان مع الخبر
فعل تام مسند الى اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولها مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وهو في لا شاذا اعلم ان ما ولا العملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل الى القبيلتين
لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن لقوله تعالى ما هن امهاتهم وانما عملتا لشبههما بليس

من حيث انها للنفي والدخول اكثر على المبتداء والخبر لكن مشابهتها ما ليس اكثر من حيث كونها للنفي للحال والدخول
على المعارف والنكرة وعلى المبتداء والخبر ودخول الباء على خبرها كما ان ليس كذلك واذا كان مشابهة ليس بالمذكورة
تعمل بعمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسمي كان وان اسم لنفي الجنس ويقول
بعد دخولها خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولا كان مشابهة لليس اقل من
من مشابهة ما ليس لان مشابهة لابد ليس انما هو للنفي والدخول على المبتداء والخبر دون نفي الحال والدخول
الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في ذلك شاذ اي عمل لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في الشعر من صدق
عن بيتها فان ابن قيس لا براح اي ليس لي براح قوله المنصوبات هو ما استمل على علم المفعولية اي ما اشتمل
على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو اخفى منه او مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لان يعود الى الضمير
لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولان في المعنى عبارة عن ما وهو مذكور لفظا قوله فمنه المفعول المطلق انما اب
ابتداء بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترانك اذا قلت ضربت زيدا يوم
الجمعة امام الامير ضربا شديدا في الدار تأديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي ما مفعولا مطلقا لاطلاقه المعنى
واما الان غيره مقيد بحرف من الجر وغيره كالمفعول به وله ومعه في قولهم وما اسم ما قولهم فاعل فعل مذكور بمعنى ضربت
ضربا اي المفعول المفعول المطلق وهو اسم ما فعل فاعل الفعل المذكور بمعناه فقوله اسم احترازا به عما قولهم فاعل فعل
مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضربا الثاني يصدق عليه ان فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقائل ان يقول لا يخلو امن ان يكون المراد بضرب الثاني لفظه وحينئذ
الذي هو الضرب واما اذا كان فلا حاجة اي لنقض الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور لان فعل
الفاعل هو الضرب لا ضرب اما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا
في المثال المذكور ليس بقيل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد للاول واما ثانيا فلان لا يطلق بالاصطلاح على
لفظ ضرب ان فعل زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح ان فعله لانه انما فعل المتكلم بالتلفظ به وجوابه
انه الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب وقولك فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا الاسم
انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معتبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا اعتبر عنه بالفعل فلا نقوله ما فعله
فاعل احترازا عما يفعله يقوله فاعل فانه ليس بمفعول المطلق نحو ضربت زيدا فانه زيد الم يفعله فاعل قولك فعل المذكور
احترازا عن مثل المجيء في القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل فعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور
لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام يمنع ان يكون فعلا لنفسه قوله بمعناه احترازا عن اسم ما فعله فاعل فعل
مذكور ليس بمعناه نحو ضربت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس لان كل واحد
منهما فعل المتكلم لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الضرب وليس العالم في قولنا خلق الله العالم
بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك بل العالم محدث
والمراد بالفعل اعم من ان يكون مستقا منه نحو خل فيه مثل وبحة ووبلة اي اهلك الله اهلا كا وانما مصدر ان
وليسا بمشتقين والمراد بالمذكور اعم ان يكون لفظا او تقديرا نحو خل فيه مثل سقيا ورعيا ولا ينقض التعريف
المذكور بنحو ضربته سوطا او ظربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسميه لان الشيء في الاول
كتسمية السبب باسم المسبب وفي الثاني تسمية للشيء باسم سببه اعلم انه لو زاد عليه قيد ازده هو ذكر بيانا له لم ينقض

لحد مثل كرمت كراهي لانه كراهي مفعول قوله وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا او
جلست اي للمفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكون زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد
نحو جلست جلوسا وان كان على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو
جلست جلست وهو اما ان تدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان تدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا
شديدا فان القهقرى دلت على نوع خاص من انواع فعل وهو الرجوع خاص واي ضربة وضربت الضرب الذي
تعرفه واما بالاضافة اليه نحو ضربت ضربة الامير او بلام الفعل نحو ضربت الضرب الا اذا كان معهودا بينك وبين
خاطبك ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد والمراد نحو جلست جلسة بفتح الجيم قوله
والاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف جواب للمفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لامتناع التثنية والجمع
الكثرة وانقضاء الكثرة فيه لان للحقيقة المشتركة والكثرة فيها بل في افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه
اذا كان المعدد والنوع والهيئة لامكان تعددها لتكثير الافراد والانواع لان اذا كان للعدد فاذا اجتمع المراران امكن
تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان للنوع واذا اجتمع النوعان حصل الموجب التثنية واذا اجتمع الانواع
حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات وقد يكون بغير لفظه مثل قعدت جلوسا اي يجوز كون المفعول
المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى المفعول لان لفظه كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قام خير مقدم ووجوبا قال كذا من ان ضرب في اربعة مواضع
الاول سماعي للمراد ونصبه واسقوا خير لكم واهدا لا وسقيا لا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وعاثرا
او بكسر او تجب الي اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اي
قدمت خير مقدم ان شئت خذفت ان شئت اظهرت اما الثاني وهو الخذف وعلى سبيل الوجوب فهو على يعين احدها
سماعي اي مقصور على السماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسا لامكان ان تكثر له شرط خذفه وجود ذلك
الضابط يجب خذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابط عند حصوله ما يجب خذف الفعل لكن
وجوب خذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعتب الخذف
السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا او شكرا اي اخيره اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلتم ان فعل
هذا القسم واجب الخذف وقد يستعمل فعله نحو استعمال مصدره نحو حمدت حمدا او سقاك الله سقيا فالجواب ان يقول
ان المراد به واجب الخذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا لله وشكرا لله وانتم ما يتم الخلاف فيه او نقول
انه وجب عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا في مواضع منها اذا وقع مشبه
النفي او مضطفي نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما انت الا سير ما انت الا سير اليزيد وانما
انت سيرا وزيد اسير اسيرا اي يجب خذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع منها مواضع وقع فيه المفعول
المطلق مشبها تصديقا او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول
المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم لم يصح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع مشبه احترز عن ليدل
مثل انما انت فان سيرا ان يقع منفيا نحو ما زيد سيرا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد اسيرا قوله بعد نفي
احترز عن ان لم يقع بعد نفي نحو زيد سير اسيرا فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل
فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا وقوله
داخل على اسم احترز به عن ان يقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا وانما

سرت سيرا فان سيرا ثبت بعد نفي او معنى داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور
وقوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترز عن ان يقع مثبت بعد نفي
داخل على اسم ان يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سيرا شديدا فانه مثبت بعد
نفي داخل على اسم لكنه خبر اذ لك الاسم فليس من هذا القبيل وقوله او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا او ما انت
الا سيرا بريد وانما انت سير وزيد اسير اسيرا اي الموقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم
يصلح ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا في زيد سير اسيرا تقدير زيد يسير سيرا وانما قلنا في موضع
خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه ليلا ينتقض بمثل قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا فانه لم يقع
ما في موضع خبر او قوله ما انت الا سيرا اسير امثبت بعد نفي وهو ما داخل على اسم وهو انت وهو خبر عن انت
وكذلك قوله ما انت الا سيرا او ما انت الا سيرا البريد تقدير ما انت سير الا سيرا او ما انت سيرا الا سيرا
البريد وانما اوردنا مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن الخبر المبتدأ فهو على ضربين احدهما ان فعل
للمبتدأ كالمثال الاول والثاني ان فعله مشبهة به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد معنى نفي
داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن انت وقوله وزيد سير اسيرا فسيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد
وليس خبرا عنه وقوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد
واما فداء اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع للمفعول المطلق
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة قوله تفصيلا احترز عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع
تفصيلا نحو شدوا الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون
جملة احترز عن ان يقع تفصيلا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون جملة مفرد وتفصيل مضمون جملة
مثل الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر سفره البعيد وانما قيد جملة بالمتقدمة
لانها لا يكون الا كذلك امتناع تقديم تفصيل الشيء ومثال قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة في قوله تعالى فشدوا الوثاق ومضمونها شدوا الوثاق واثره المن و
والفداء والاستبقاء او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت حمار وحراج مراخ ال
التكبين اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع للمفعول المطلق للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق على صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احترز به عن ان يوقع
لغير التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت حسن وقوله علاجا احترز به
عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فلان ليس من هذا القبيل كقولنا لعلم
الفلان او لزهد الصبح ولعله يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب المنوك والفعل العلاج فعل يحتاج معه
حدوثه الى تحريك عضو كضرب ونشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والنظر وقوله بعد جملة احترز به عن
ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت برجل
فاذا له صوت صوت حمار وقوله وصاحبه احترز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن
لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا في لها صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثال مررت بزيد

فاذا له صوت صوت حمار وتلك جملة مشتملة على اسم معناه وهو صوت مشتملة ايضا على صاحبه ذلك الاسم وهو زيد وهو
الهاء في تقدير مررت بزيد فاذا هو بصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقدير
مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا تحتمل لها غيره مثل له علي الف درهم اعترافا
ويسمى التوكيد له لنفسه اي من المواضع التي تجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول
المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك جملة غير ذلك المفعول المطلق وقوله مضمون جملة احترز به عن ان
ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا احتمال لها غير احترز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك
المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثال على الف درهم اعترافا وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم ولا احتمال
للثكلى الجملة غير الاعتراف تقدير اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم توكيد النفس لانه يؤكد مضمون الجملة
التي هي عين الاعتراف فلم تأكيد لنفس وقوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير مثل زيد قائم حقا
ويسمى توكيد الغير ومن المواضع التي تجب حذف الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول
المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترز به عن ان يقع مضمون
مفرد نحو ضربت ضربا فقوله لها احتمال غير احترز به عن ان يكون لها احتمال غير كالقسم الذي قبله ومثال زيد
قائم حقا فحق وقع مضمون جملة زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا فزيد قائم
وغير حق نقولنا حقا اكد احتراز اعلم ان في عبارة تساهلا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق
ليس عبارة عن مفهوم منها ما وقع توكيدا او تحقيقا لمضمون الجملة وهو غير والقائل ان يقول مسافرة في قولنا زيد
يسافر مسافرة مضمون الجملة ما ان يحتمل غيرا ولا يحتمل فان احتمل ليشكل ضابطة القسم الثاني ولم يحتمل يشكل
ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تأكيدا لمضمون الجملة لا تحتمل لها غيره وبالقسم الثاني
ما وقع توكيدا لمضمون الجملة لم يحتمل غيره ويدل عليه قوله ويسمى الاول توكيد النفس والثاني توكيد الغير ومسافر
لا تأكيد مضمون الجملة فلم يدخل في القسمين لا يقال مسافرة في المثال المذكور تأكيد لمضمون الجملة ح
لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتأكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا زيد يسافر
مسافرة مضمون الجملة التي هي زيد يسافر والتأكيد مضمون الجملة يدخل في القسمين بل لا يقال اذا كان
للنوع فيه معنى التأكيد وكان تأكيد وكان تأكيد مضمون الجملة لانا نقول المراد بالتأكيد في قولنا ما وقع تأكيد
مضمون الجملة هو الذي يدل على التأكيد فقط ومسافرة ليست كذلك والمراد بالتأكيد ما ذكر لغرض التأكيد
ومسافرة لم يذكر لغرض التأكيد بل لغرض النوع لكنه لزم التأكيد فان قيل قلت هلا قال ومنها ما وقع تأكيد المضمون
الجملة ليتضمن عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون
الجملة وعدمه وباسم وصوت تأكيد لنفسه وتأكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك اي ومن المواضع
التي تجب حذف الفعل الناصب للفعل المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان
تثنية المصدر دالة عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت طاعة بعد طاعة فانما قلنا للتكثير احترز
عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى كثرة بل النظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت
ضربتين قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل مثل ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما والمراد بوقوع الفعل تعلقه
بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس
لان الفعل على الزمان بالتزام لان فعل بطبيعته يدل على الزمان وغيتو فتو تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان

ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا ينوقف تعقل الفعل هو المصدر وله شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام واقايل ان يقول انه مقصوص بالفاعل فان الفعل متعلق وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام واقايل ان يقول انه ان التعريف المذكور منصوص بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتداء ويمكن ان يجاب عنه بان مفعول به من حيث المعنى الا انه لم ينصب وانما ينصب الفعل في ضميره ومتعلقه قوله وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت وانما قال قد يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزييه لحكم ان المفعول به قد يقع تقديمه عليه في بعض الصور نحو هما احب زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هند زيدا ضارب وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيد لمن قال لك ما ضرب وورد في اربعة مواضع الاول سماعي مثل امراء ونفسه وانت هواخير الكم واهلا وسهلا وقد يحذف الناصب للمفعول به لقيام قرينة يدل عليه على سبيل جواز وعلى سبيل الوجوب واما الحذف على سبيل جواز فكقولك زيد لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي موقوف على السماع ولا يتجاوز عن السماعي وهو مثل قولهم امراء ونفسه اي ترك امراء ونفسه وقولهم تعالى وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير الكم لان الكلام بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا اهلا لا اي مسهولا او وطئت مكانا سهلا دون حزن قوله والثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل بقيد المنادى نحو اطلب اقبال زيد وقوله لفظا او تقديرا مثل يا زيد فان يا قايم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقام لفظا او تقديرا مثل يا زيد فان يا قايم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقام ليدل على الانشاء والتحقيق وقوله او تقديرا مثل يوسوا عرهن اي يا يوسوا عرهن نيابة مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل هنا لان حرف النداء قايم مقام الفعل ونايب مناب فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب هذا اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لان لا يلبس الاخبار ويبنى المنادى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة مثل يا زيد ويا احمد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اي المنادى ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الف ان كان رفعه بالضم لفظا بالالف يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا شابها له ولا جملة لا يقال لو قال بيني على ما يرفع به او ينصب على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اوجب ليدخل فيه مثل يا هند او يا هؤلاء لان المراد من قوله ويبنى على بناء المنادى كسبب حرف النداء ويدل عليه قوله ويبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هند او يا هؤلاء وكذلك انما اورد يا زيد ويا رجل ومثلهما الان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما يبنى يا هند القسم مع احد ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب في قولنا ادعوك مثل كاف حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه وانما يبنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما يبنى على الضم لان لو يبنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوفة فانك تقول يا غلام بالكسر عن الياء نحو يا غلام ولو يبنى على الفتح لالتبس بالمنادى وياء المضاف المحذوفة وقد اليه الكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلام قوله ويحذف بلام

الاستغاثة نحو يا لزيد انما يخص المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يالله للساجدين لان ح معرب لعدم كونها مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لان مركب لانضمامه مع حرفه الجر قوله ويفتح بالحاق الفها ولا لام مثل يا زيد اى ويفتح المنادى المستغاثة عند الحاق ان الاستغاثة ولا يكون اللام ح معللا لامتناع اجتماع لا الاستغاثة مع الالف لان اللام يخصص المستغاث والالف تعممه فلو جمع بينهما لزم ان يكون محفوظا ومفتوحا معا وانه محال ولقائل ان يقول لا نسلم ان كونه محفوظا ومفتوحا محال لكد كونه محفوظا ومنصوبا محال ونصا ليس كذلك لان الالف يقتضى ان يكون مفتوحا محفوظا فاذا جمع بينهما فليفتح لاجل الالف ويخفض لاجل اللام تقديرا والاستحالة كما تقول جاءني غلامي ومررت به تقدير الاجل اندغاعل ومكسور الاضرورة دخلت ارتكاب ولا استحالة ويجوز الحاق الهاء ح للوقوف فيقال زيد يا زيداه واعلم ان قولهم وينصب ما سواها مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا لغير معين اى وينصب ما سواي المنادى المفرد المعرفة وسواي المستغاثة لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواي هما المضاف نحو يا عبد الله والمشابهة بالمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما نصب هذه الاشياء الثلثة لكونه مفعولا بها على الحقيقة ولعدم عليه البناء واما الاول فلعدم مشابهة الافراد واما الثاني لكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل ومابعدهما تمم ومخصص لما قبلهما فهو مشابهة لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزم اجتماع النقيضين اللذين هما الخطاب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب الوجوبية تقديرها قوله وتوابع المنادى المبني المفرد من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وينصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل ان توابع المنادى المبني اذا كان مفردة وفي حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وينصب حملا على محله قول المبني احترازا عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يحمل الا على لفظه قوله المفردة احترازا عن التوابع المضافة نحو يا زيد صاحب المال لا يجوز فيه الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اى والحرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو ولم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا قوم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد الفاضل والعاقل ومثال عطف البيان نحو يا زيد بطة وبطة ومثال للعطف فالممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي معه الطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظه المنادى المبني وتنصبها حملا على محله فان قيل جاز الرفع حملا على محله على لفظه وكان من حق الوجب ان لا يجوز اتباع المبني وتوابع المبني توابع محله على لفظه فلا يقال مضى امس الدابر ترفع وكذلك لا يقال جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل يرفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبني عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركة غير عارضة ومن هنا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قول توابع للمنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب حرف النداء اعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه او تعبيرا او محله وتنصب حملا على محله لكان اجود ليشتمل مثل يا فاقئ العالم وشاهد الرجل و يا هؤلاء الكرام لكن المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل عليه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين ومضموم المثالين الاخيرين فان قيل المنادى في المثالين الاخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لانه مضموم المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه مقدر معرفة معربة في الاصل لفظا لكان

مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين لهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر المحل باعتبار وقوعه موقع المنادي من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر كذلك المنادي ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادي المفرد المعرب لفظا في الاصل منصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يجوز الرفع التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادي ليس بمرفوع حتى يحتمل على لفظه لكن يجوز قلنا بل يجوز بالنظر على قوله ترفع على لفظ ما يرفع المنادي به كان حركته لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي او محلا نحو يا هذا ويا هؤلاء فانه مضموم محلا بمعنى انه لوقوع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل كان او مضموم كما ان مثل يا هذا ويا هؤلاء في جملتي هؤلاء مرفوع منحلا بالهذا المعنى ويجوز ان يكون لشئ الواحد محلان باعتبارين كالظريف كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف هذا المحل الجر باعتبار هذا كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في يا هؤلاء الكرام الرفع والنصب باعتبارين فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال يرفع على لفظه او محله وتنصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادي المعرفة المفرد المعرفة البناء على الضم او على ما يقوم مقامه وكان حق غير هذا البناء على الضم لضرورة وما يقوم مقام الضم للمنادي المفرد المعرفة الرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه الملفوظ مع ان له نظائر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب حصل الالتباس تولد والخليل ابن احمد يختار في المعطوف والمحرف لمتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على ان صاحبي ثان وبا عمرو والحرمي يختار النصب لان تابع المبني وتابع المبني اولى ان يكون تابعا لمحله وابو العباس ان كان الحسن نكا الخليل والا فكابي عمرو اي وان كان للمعطوف لمتنع دخول يا عليه مثل الحسن الباهر من الاسماء العلام بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه حينئذ يمكن انتزاع الالف واللام عنها يختار منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان للمعطوف لمتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو التجم والصعق فان يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام منه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه فكان تابعا لمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله والقابلي ان بعكس هذا الحكم يقول اذا لم يمكن التعريف وان كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا كان امكن انتزاع منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيباح فالنصب اولى ويمكن ان ينصب مذهب ابو العباس بان الاختيار في اللام عند صورة اللام التعريف وهذا لا يقال بالنجم وبالصعق الذي هو في جواب يا هذه ومن اجلك يا التي يتمنت قلبي وانت بجملة بالوصل غير دليل على جواز يا زيد ويا هذا او امتناع بالرجل مع كونه التعريف باللام اقل من تعريف العلم والاشارة وان كان كذلك كان الرفع اولى فيما يختار منه الزوال عند دخول حرف النداء عليه في بعض الاول والنصب اولى فيما لم يختر منه اللام للزوم مانع دخول حرف النداء عليه اعلم انك ذكرت في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف على معرفا باللام نحو يا زيد والنصب كان الرفع اولى وان لم يكن عالم نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما لان النحو والعلم ليس باللام واللام يمكن في النحو بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف والنصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف والنصب هذا اختيارية وهذا الفن مخالف لما ذكرنا اولى بعض المخالفة قوله والمضاف تنصب اي اذا كان معنويا عطف على قوله المفرد اي وتوابع المبني اذا كانت مضافة حقيقة لم يجز الا النصب لان المنادي اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادي اذا كان وقع مضافا فيطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب فيعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقة ليخرج منه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها مضافا وروله لكن وقوعه منادى يمتنع

للاستغاثة دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكم حكم المستغاث مطلقا اي حكم المبدل والمعطوف وغير ما ذكر وهو الذي لا يقع دخول عليه حكم المنادى المستغاث اي سواء كان بدلا من المنادى المبني او المعرب او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمه مثل حكم المنادى المستغاث فان المعطوف والبدل اذا كانا معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب يقول في المنادى مفردا يا زيد يا عمرو ويا زيد بشر وتقول في المنادى مضافا يا عبد الله الحكم ويا عبد الله زيد وتقول في المعطوف والمنادى مفردا يا زيد وعمرو ويا زيد فاعمر او تقول في المعطوف والمنادى مضافا يا عبد الله وزيد ويا عبد الله الحكم وان كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستغاث اما في البدل فان في تقدير تكرير العامل كما تجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا قبله واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء تقوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن مضافا الى علم زيد ابن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم وابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله ويختار واما الثاني فلانه مع استحقاق الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصارا بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك اخرج للمناداة كما يفتح اخر الاسم الاول المركب مع غيره اعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين والاول اما ان يكون الثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح موجودا حتم كما ذكرنا واما ان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بينا الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها واما نصب مضاف على الظاهر من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ قوله واذا نودي المعرف باللام قبل ابها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل اي اذا نودي اسم المعرفة بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل في نداءه الى اسم المبهم فيقال في نداءه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل ثم علم ان هذا في يا ايها الرجل هو اسم وفي ايها الرجل لا في هذا الرجل بدليل انه لم يسمع يا اي ذا الرجل ثم اعلم ان ايها زيادة في اتيان اسم الاشارة بعد اي الاحتياج الى اسم الجنس الذي فيه اللام لان اي مبهم ولا يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلاحاجة الى الاخر وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في نداء الكرا لعدم اجتماع حرف النداء وحرف التعريف في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصل بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذكر الاسم المفرد تابعا لها صلاحا للنقط والتزموا رفع الرجل لان المقصود بالنداء لا تتوابع معرب فقال ايا الدرجامة اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفرد تابعة اللفظ المبني ومحله وانما التزم والرجل كون تنبيها على ان المقصود بالنداء هو والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع للمعرب و[illegible] كون توابع المعرب تابعة اللفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وغير الظريف ولا يكون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بذاهب وقاعدا بالنصب والجر فالاول لان يقال لوجوب رفع معموله ثم يجوز نصب ذو المال على ان يجعل بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل باذي المال ويعلم من قوله تعالى اي توابع الرجل ولكن اللام في يا ايها الرجل ذو المال فان جعلت ذو المال تابعا للعامل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلت تابعا لزيد بل لما وصفة تغير النصب وان جعلت الظريف تابعا للرجل في يا ايها الرجل الظريف لم يجز فيه الا الرفع وان [illegible] تابعا لاي جاز الرفع والنصب ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي وتوابع الرجل واعلم انه لو قيل ان قصد في نحو يا ايها الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا في ايها الرجل

وقال ويا الداخلة لتنبيه الي المنادي وهو سؤ معرفة وهو ان يقال انما قلتم اذا نويت العرفة باللام قيل يا ايها الرجل والله معرفة باللام
وتوجب ان يقال يا ايها الله لانكم قلتم لا يقال يا الله بل يقال يا الله وجوابه ان نقول يا احياء بالله ولم يقل يا ايها الله لان اللام اللام التي في
المعاني للتعويض بل هو عوض عن حرف محذوف وهو الهمزة في الله واما العدم الادن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة كما في على الله تعالى
قوله وثالث في مثل يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يسكن في سودة تيم الضم والنصب في الاول مع النصب وفي الثاني اوجه الاول فظاهر لانه
منادي مفرد معرفة بني على الضم وكان حقه النصب الثاني فظهر لان يكون منادي مضافا حرف ندا محذوف واما تكرير المنادي
وما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول كجاءني زيد واما على تقدير ان يكون
مضافا الي محذوف وتقديره يا تيم تيم عدي حقا والاول لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لان
مقدر لكونه مضافا وعليه ما ذكرناه قوله والمضاف الي ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما اي المنادي الي ياء
المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان الياء فيه عوض عن كاف الخطاب في غلامك يا غلامي باثبات الياء وسكونها
تخفيفا وغلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما فقلب الياء الفا تخفيفا قوله بالهاء وقفا اي ويجوز الحاق الهاء بالكل فتقول
يا غلامية ويا غلامه ويا غلاما بالفرق بين الوصل والوقف قوله ايا ابي ويا اي ويا اب ويا امت فتحا وكسرا بالنقد من الياء يعني اذا كان
المضاف الي المختار الي ياء المتكلم ايا او ام يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة الي ياء المتكلم ويجوز فيه زايد وهي يا ابت ويا امت بكسر
التاء وبقلب الياء وياء وهذا سببه الكسرة قبل الياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك ويا ابت بحذف الالف
والتاء عن الياء ولم يقل لان التاء وجب عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جايز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم
جايز في باب يا غلامي وحاصل ويا ابن ام ويا ابن عم اي اذا كان المنادي مضافا الي ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي وامي بفتح الياء
وسكونها يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن ام ويا ابن عم بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه اخر هو يا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الالف والتاء والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المضاف الي ياء المتكلم على اللغة المشهورة لان الكل من
المنادي المضاف الي ياء المتكلم زيادة المشترك وانما الاول خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادي المضاف الي ياء المتكلم في غيرها سواء كان
المضاف غير الابن نحو يا غلام امي او عمي او كان الابن غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا
ويا غلامي وانما اختصا بالحكم دون غيرهما لكثرة الاستعمال هما عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادي جايز وفي غيره ضرورة
اي ترخيم المنادي جايز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غيره المنادي جايز للضرورة لقوله شعر يا رب اني ساخنا ولا يرى مثلها
عجم ولا ترخيم الا في هيت قوله وهو حذف في اخر تحقيقا او تقديرا الي اخره تحقيقا للعلة غير التخفيف قوله وشرطه ان لا يكون
مضافا ولا مستغاثا ولا مندوبا ولا جملة ويكون اما على الايد على ثلثة احرف واما بتاء التانيث اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضاف
اليه المضاف وترخيم لترخيم لغيره واحد المضاف اليه فلو رخم اخر المضاف ولم يكن الترخيم اخره لان المضاف اليه تتمة الاول ولو رخم اخر المضاف ولم يكن
الترخيم في اخر المنادي لان المضاف اليه ليس في لفظا وان يكون مستغاثا ولا مندوبا لان المطلوب من المستغاث والمنادي مد الصوت
والتطويل والترخيم مناف له لا يكون جملة لان المراد في المندوب عدم منافيه بعنة الكمال وعند الترخيم يعود الترخيم فلا يجوز وا
ان لا يكون جزء الان الجزء محكية بحالها فلا تغير وان لا يكون احد الامرين اما على ازايد على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا
كان على الكمال معلوما واذا احذف وعلى ما بقي واذا كان زايدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة المجرد التحقيق واما اذا كان
بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون على ازايد على ثلثة احرف لان لو رخم لم يحذف من التاء والتانيث وهو ليس من نفس الكلمة
فالزام يلزم من حذف وتاء التانيث حذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذف قولنا العلم ان لسيبويه شرط في ترخيم
على لغة من يجعل الياء اسما بدليله ان يكون اسما ليلا يلتبس بالاب اثبت فيه فطايقا في ترخيم حبيبة اذا كان صفة يا حبيبي اقبلي لحصول
الالتباس جواز اثبات المذكور غير الدم اذا رحيبة النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لو يؤنث كرو يا العكس

والاين كرامونت في العلم في الاعلام جملا على المعنى قوله فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاشياء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف نحو قنسرين اعلم ان هذه اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فان الذي يحذف قوله حرفان وقد يحذف اسم برأسه وقد يكون بحذف قوله حرف واحد اما الاول وهو ان يحذف قوله حرفان فان كان اخر الاسم حرفان زيادتان زيدتا في حكم الزيادة الواحدة وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان او ياء التثنية نحو كوفي وبصري علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فان يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف اكثر فاحترز عن مثل يدين وكذلك يحذف قوله حرفان فان كان في الاخر الاسم حرف صحيح قبله مدة في ذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار وسكين فانه يحذف قوله حرفان اما الراء فلانه في اخر الاسم وجواز الترخيم في الاخر الاسم واما الواو فلان حرف العلة الزيدة اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو حبن وثمود فانه لا يجوز فيهما ان لم يحذف حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة الترخيم الذي هو المطلوب التحقيق وعليه يثبت الكتاب تكررت مثاله بعد معرفة المسمى اي المسمى نحذف والسين وبقي باء فعيل والمراد بالمدة حرف زائد من حروف المد واللين ساكن في الاصل والمد اخذ فوحرفان للترخيم من منصورة وعمار ومسكين ولم يحذف من نحو حمار بل يقال في ترخيمه بالمختار يا ثبات الالف لانها لبست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء مبنية كما في الاصل او كذلك مشعبين واعلم انه لو قال او في اخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل موسى فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن فعلا عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى عند علي سيبويه من العلو قلبت واوها ياء وجمعها اسماء قلبت الواو همزة قعلى الاول وهو اختيار المصنف مما ذكرنا في اخره زائدتان وعلى الثاني مما في اخره حرف صحيح قبله مدة قوله وان كان مركبا خرج الاسم الاخير اي ان كان المنادي مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير منزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم وكذلك يحذف الاسم الاخير هنا قوله وان كان فيه اي في الاسم الاخير حرف واحد اي وان كان المنادي غير ما ذكر اي غير صاحب حرفين او الاسم الاخير حرف واحد حملا للاسم على الوان يحذف منه حرف واحد والزيدة بسبب عارض والعارض مستقبل قوله وهو في حكم الثابت على اكثر [illegible] يا حارث ويا ثمود ويا كروان اي الحق ترخيم المنادي المعرفة يكون في حكم الثابت على هذه الاكثرين وهو الاصح لان المراد يكون القائل بانه [illegible] وهو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان المحذف وفي حكم الثابت ترك الباقي من المحذف فوقف على ما كان [illegible] من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو بالكر وقوله وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كروا وقد يجعل الباقي من المنادي المرخم اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي لانه صار منادى مفرد ومعرفة ووجوب بنا المنادي المفرد المعرفة على الضم فيقال يا ثمي ان اجعلت ثمود ولما حذف منه الدال جعل الباقي اسما برأسه كان في اخره واو قبلها ضم فقلبت الواو ياء والضم كسرة اذا تقرر في نظائرهم انه ان كان في اخر الاسم واو قبلها ضم قلبت الواو ياء والضم كسرة اذا تقرر كما في ادلج ولو قيل في ترخيم يعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لان ما حذف والالف والنون بقي يا كرو وقعت الواو بعد حركة يا قيا ما مفتوح فوجب قلبها الفا ما ثبت في كلامهم هذه القاعدة قوله وقد استعملوا حيفه النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا اي اعلم ان العرب استعملوا حيفة النداء اي حرف النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقيق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادي هو المطلوب اقبال بحرف نائب منابه او هو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا وبا حيفة النداء يستغل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب للمنادي من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن النداء اختص بوا ليكون نصا على الشبهة وقوله في وحكم في الاعراب والبناء وحكم المنادي اي حكم المندوب في الاعراب والبناء وحكم المنادي فكما ان المنادي اولا وصعرفة مبني على الضم فكذلك المندوب وان كان مضافا فهو منصوبا فالمضاف للمندوب الذي لا يضاف المندوب لا يبنى لكونه ولا مشابها المضاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا ومضافا كحكم توابع المنادي مفردا او مضافا

اذا كان حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اخبر به مجراه في صيغة اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قوله زيادة الالف في اخره اي وكذا زيادة الالف وما يقوم مقامها في اخر المندوب لان المطلوب فيه من الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب اذا كان المندوب اذا كان مضافا او موصولا الحق باخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس قلت واغلاماكيه واغلاماكوه اي وان خفت اللبس بزيادة الالف لم يزد الا الفرق بترك حرفا فيما جانسه الحركة او بجانسه نحو غلام محاطبة فتقول في مخاطبته يا غلاماكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في اخره الفرق ويا غلام التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو يا غلام جمعه الذاكرين فانك لو الحقت به الياء المناسب لحركة الكاف باخره التبس بغلام مخاطب فالحق به الالف واغلاماكوه لا التبس بغلام مخاطب فالحقت باخره الواو التي هي مناسبة للجمع تقلت واغلاماكموه قوله ولك الهاء في الوقف اي ولك ان تمد الوقف مع زيادة الالف والياء والواو فتقول زيده او اغلاماكيه واغلاماكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل والهاء في الوقف تزيد ببيان هذه حروف وقوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارخلاه اي انما يندب للتكثير لان المراد بالندبة تفجيع الحاذر او التفجع والاعلام يوقع مصيبة عظيمة وهذا ان المطلوب لا يحصل الا بعد ان يكون المندوب به معرفا يقال واغلاه وانما قلنا ذلك لانه ربما جاز لانه في قوة قولنا واحيد للمطلبات لان من العلوم ان من جعفر بن زعما هو المطلوب وكونه مضافا في جواز كونه مندوبا كونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته فلو كان معروفا غير علم ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع مثل واربيه التطويله وخلافا لبونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع لحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جواز ذلك واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد التطويل الجاز جاء في زيد التطويل الان كلا واحد منهما غير المندوب في منع يونس الاول لان الموجود هو المندوب به لكنه متعلق المندوب والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب والعذبة ليت من جليه وانما هي اسم اخرج به لمعنى اخر للتخصيص والتوضيح ثم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفق على جواز الحاق علامة الندبة والمضاف اليه والصلة لان المضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة وكذلك الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكون عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف ذلك في الوصل قوله ويجوز حذف حرف النداء والاسم الذي بعده بنس والاشارة والمندوب مثل يوسوا عرض عن هذا او ايها الرجل اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس سواء عرض عن هذا اي يا سوا والمضاف نحو عبد الله اقبل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي واما جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم اشهر والكثرة استعمال فيما هو اشهر فلو حذف حرف النداء لم يلتبس بغير النداء ولهذا جواز حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مشابهتين للعلم في عدم تغير في وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي وحينئذ لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ان يدخل اللام عليه وجعل صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوع صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك على اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوع صفة لاي نحو يا ايها الرجل ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب بالنداء فيهما التطويل مد الصوت وحذف حرف النداء منافيها قوله وهذا الصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم الصبح ليل جنس مع انهم حذفوا حرف النداء وكذلك قالت مخنوق في جنس مع انهم حذفوا حرف النداء منه وكذلك كروا في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء منه وانتم علمتم لا يجوز حذف حرف النداء عن الجنس وجوابه ان هذا لا يرد لانا لا نقول ان كل جنس يجوز حذف حرف النداء منه بل نقول ان في اطرق كرا شذ في احدهما حذف حرف النداء والثاني التزم لان اهل كروان لكونهم الفين علم قوله وبحمد فالمنادى للقيام قرينة جواز مثل الا يا اسجدوا اي ويجوز حذف حرف النداء اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف الفعول جاز حذف ما هو مثله ومثال قوله تعالى الا يسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر

عاملا ما علم على شرطه الا لتغيير في الثالث من المواضع التي اربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل صفة اي فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر عليه قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو مناسبة لترجيح مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا امررت به وزيدا اجبت عليه تنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولا بست فقوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما فان ليس من هذا القبيل قول او شبهه ليدخل نحو ليس مثل قولنا زيدا المحبوس انت عليه فان زيدا هنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو مجبوس لانه اسم المفعول شبه الفعل كما يجيء في موضعه قوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيد ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده قوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم هذا الفعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل عنه متعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلولم يقل او لتعلقه ليخرج عنه وهو منه قوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حروف صدر الكلام نحو حروف الاستفهام وها التفاتية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليط الفعل عنه لفظا لانه ليس بحيث لو سلط لنصب زيدا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل او مناسبة عليه من حيث المعنى كقولنا تعالي وكل شيء فعلوه في النصب اعلم ان العبارة عن الاحتراز قاصرة وظاهرة لكنه لا بد من قبل يدل على هذين الاحترازين ويعلم منه انه لا يجوز نحو زيد في زيد ضارب ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد وعلى صاحبه او الهمزة او حرف النفي وهنا يعمل الى قوله او مناسبة اي ما في معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيد امررت به اوجبت عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه لنصب لكن مناسبة به وهو جاوزت ولازمت لو سلط عليه لنصبه ومثال ما ذكر من الصور والاربع وهو قولنا زيدا ضربته وزيد مررت به وزيدا اجبت عليه تقدير الاول ضربت زيدا او تقدير الثاني جاوزت زيدا او تقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم للاهانة وتقدير الرابع لابست او لازمت زيدا الاستلزام كونه محبوسا عليه ملازمته ومناسبته لو الاصل ان يكون امكن يقدر بنفس الفعل المفسر قيد وان لم يكن لكن فان لكن تقدير الفعل يعني الفعل المفسر قدر فان لم يكن قد لازم معنى الفعل المفسر والحاصل ان يقول يدخل في التعريف المذكور لما ضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيد كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لانه ما ضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بان الاصل انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما ضمر عامله عم من ان يكون المفعول به مع انه هو من اقسام يجوز ان يكون مفعولا به الشيء الاعم من الاخص من وجه دون ولان المراد بالاسم بالالف في قولنا الكلام اسم بعده فعل الي اخره ولم يذكره اما اعتماد على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كلا اسم قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها مع غير الطلب اذا للفاء جاءت اي ويختار الرفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة خلاف النصب الذي يكون النصب في الرفع جايزا ان منه لوجود قرينتها لكن الرفع اولى من النصب لان النصب يقتضي الحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما غير الطلب نحو جاءني زيد اما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية والاولى في مثل هذا التركيب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك يتعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع مرجح للرفع والاخر مرجح الرفع استلزام النصب الحذف دون الرفع واما مع غير الطلب لانا اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا او اما عمرو اكرمته لانه على

تقدير الرفع كان الطلب خبر عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الاخذ والفعل النصب
له وتقدير الفعل بعد اما وكلا من اكثر من وقوع الطلب خبر المبتداء وكذلك يكون الرفع مختارا بعد اذا المفاجات خوجاء في زيد
واذا عمرو اكرمت لان البرية عطف الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا المفاجات فيرجح الرفع على النصب لعدم
استلزم خذ والفعل قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد الجملة فعلية
معطوفة عليها جملة اخرى خوجاني زيد وعمرو اكرمته لان على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير
الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى احفظ للتناسب دون الثاني لعدم التناسب قوله وبعض حرف
الاستفهام وحرف النفي اي ويختار النصب بعد حروف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو زيد اضربته وما زيد اضربته فان على
تقدير الرفع كالبغي والاستفهام دخلين على الفعل ولا شك دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع هو الاستفهام
اضعف من الرفع بعد الصرح لما يذكر في باب الاستفهام وانما خالي حروف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام نحو من لعدم
ترتب هذا الحكم على الاستفهام قوله واذا للشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيد اضربته فاكرمه
وبعد حيث نحو اجلس حيث زيد جالس وانما قال كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كاذا او حيث
مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما
الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحملت عليها المشابهة اياها ولانها ايضا يستعمل للشرط وانما فيد اذا بالشرطية احترز
عن اذا للمفاجات فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اذا هي مواقع الفعل اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان
بعد الامر نحو زيدا اضربه والنهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع وهي يلزم وقوع الامر والنهي خبر للبتداء وهو بعيد لان
الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز سلنا وليل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد
مقتول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الاخذ والفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند حوف ليس قريبا
للمفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو المقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى
مقصود كقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا كل شئ بقدر فاذا نصبكل شئ كان تقديره انا خلقنا
كل شئ بقدر فلم يفد الا معنى مقصود وامن الاية واذا رفع كل شئ احتمل ان يكون كل شئ مبتداء وخلقناه بقدر جملة مركبة
من الفعل او الفاعل او المفعول والجار والمجرور في حال الرفع بانها كل شئ وهي يفيد معنى مقصود من الاية واحتمل ان يكون
كل شئ مبتداء وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشئ وبقدر اعني الجار والمجرور في الحال الرفع بانه خبر كل شئ وهي لم يفد معنى مقصود
من الاية لانها معناها ان كل ما هو مخلوقنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء المخلوقة بقدر والمقصود من الاية هو
الثاني دون الاول كما ذكرنا وارد نا بليس المفسر بالصفة هذه الاحتمال واذا كان النصب منصوبا فيما هو المنصوب من الاية
والرفع خبر منصوص عليه بل محتملا ولغيره كان النصب اولى بالضرورة ويستوي الامران مثل زيد قام وعمرو اكرمته ويستوي
الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات الوجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين امتها
كونها جملة اسمية وهي الكبرى اعني المبتداء والخبر والثاني جملة الفعلية اعني الصغرى اعني الفعل والفاعل وهي قام مع فاعله
فرفع عمرو وعلى تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رجح النصب المعطوف عليه الرفع لعدم تحقق
العامل فيتقارضا لكن هذا المثال غير مستقيم الامر تقدير في داره وعنده او غير ذلك لوجوب ايتحقق المعطوف ما يجب ويمتنع
المعطوف عليه قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيدا اضربته وهلا زيدا اضربته اي ويجب النصب
لعدم حرف الشرط ما تحوان زيدا اضربته فزيد وعدم حرف التخصيص الا زيدا اضربته وهلا زيدا اضربته لان حروف الشرط والتخصيص
واجبة الدخول على الفعل لفظا وتقدير اكما يجئ وعرفنا ما لم يكن داخلة على الفعل لفظا وجب ان تقدير الفعل بعدها الا من جنس

المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب واعلم ان المراد بحرف الشرط ان واذ وما اما قوله ليس مثل زيد ذهب به منه
فالرفع لان لا يجب له دخول الفعل لازم اي ليس قولنا الزيد ذهب به باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرط ان لو سلط الفعل
او مناسبة عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصب زيدا ولا مناسبة ذهب به وهو لم يقتض النصب
فالرفع لازم حتى على الابتداء والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك كل شئ فعلوه في الزبر اي وكذلك مثل قوله تعالى كل شئ فعلوه في
الزبر ليس من اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهر الان لا يصح تسليط الفعل عليه لان لو صح لكان تقدير كل شئ فعلوه
كل شئ في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشئ او متعلق بفعلوه وكل واحد منهما باطل اما الاول
فلانهم ما فعلوا كل شئ مسطورا في الزبر من الاوامر والنواهي واما الثاني كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شئ
مبتداء فعلوه في الزبر اسنى الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشئ والجار والمجرور اعني في الزبر في محل الرفع بانه خبر
المبتدا وتقدير كل شئ مفعول لهم ثابت في الزبر قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط عند
المبرد وجلتان عند سيبويه اعلم ان ظاهر هذه الاية يدل على انها من هذا الباب لان اسم ما قبل من كرر مع الطلب لكن القراءة السبعة
اتفقوا على الرفع فالمراد منهما على الظاهر فذهب المبرد الى الزانية عطف مبتدا والزاني عطف
عليه قوله تعالى فاجلدوا خبر مبتدا وانما ادخل الفاء على خبر المبتدا لان المبتدا يتضمن معنى الشرط في
ان اللام في الزانية والزاني بمعنى الذي والتي فتقدير التي زنت فالذي زنى ثبت من قبل
ان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء في خبره فجاز دخول الفاء على الخبر هما
وهنا كذلك ووقع الامر خبر المبتدا على تاويل مقول فيه اجلدوا كل واحد منهما ولم يكن من هذا
الباب لان ما بعد هذه الفاء لا تعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى انه الزانية مبتدا على تقدير حذف
المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقدير حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فحذف
جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية تبيان للجملة الاولى لم يكن من هذا الباب
لان قوله فاجلدوا لا تعلق به بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله الا فالمختار النصب اي وان لم
يكن المراد في الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة للتزم باراجا اضمر عامله
على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر ظاهر في قوله الرابع التحذير وهو
بتقدير المفهم التحذير امتا بعده وذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد اياك التحذف والطريق وتقول
من الاسد ومن ان تحذف واياك التحذف بتقدير من ولا تقول اياك لامتناع تقدير من اعلم ان الباب الرابع من جملة
الابواب الاربعة التي تجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير امفعول تقدير الفحذر بي امابعده او مفعول بتقدير
القول والمحذر منه مكررا قوله مفعول مقولا لا الفي التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتقي يخرج عنه مثل
فان زيدا في المثال المذكور وان كان مفعولا لان ليس بمفعول بتقدير اتق بل هو مفعول بتقدير اضرب وقوله تحذير امابعده احتراز
عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه مفعول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا امابعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله
وقوله او ذكر المحذر منه مكررا اليد خل فيه مثل قولنا الطريق فانه وان لم يكن مفعولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه مفعول
بتقدير ايل الطريق والمحذر منه مكررا قوله او ذكر معطوف على فعل ناصب المحذر اتقديره وهو مفعول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل
العامل لهذا القرينة يستلزم ذلك الفعل وجود القرينة الدال عليه ومثاله اياك والاسد اياك اتق نفسك ان تتعرض
للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك تحذف اتق كما ذكرنا فاستغنى لعدم من جعل الاتيان به وهو كراهة الجمع بين الضمير الفاعل

والمفعول لشاكل ولعدل ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك واياك وان
تحذر اياك انك تنفك ان يتعرض لك الحذف ويحذف وان يتعرض لنفسك الحذف في حرب الارنب يا فهما لك فيه عبارة اخرى وهو اياك
من الاسد واياك من ان تحذف ولك فيه عبارة اخرى وهو اياك ان تحذف اياك من ان تحذف فيجوز حذف من وسائر حروف الجر
عن ان وان لطلب الخفة لطولها بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد وبتقدير اياك
من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسد لانه للغاية
الا ان المواضع التي حذفتها العرب فيها الاترى انك تقول احذر زيدا درهما فلا تقول احذر زيد درهما وتقول احترزت من الرجال
زيدا احترز من الرجل زيد او قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله دينا وما نحن فيه لما حذف في العرب
حرف الجر من الاسم اذا اتسع الحذف فواحرف الجر المدغم بتقدير الفعل الى الاسم بواسطة ذلك الحرف كقوله تعالى واختار موسى قومه
سبعين رجلا واستغفر الله دينا وما نحن بصدد فيه ليس كذلك المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل من كون من زمان او مكان اي
المفعول فيه اسم فعل فيه الفعل المذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول بمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان اسم يوم
الجمعة ما فعل فيه فعل وبقولنا من كون خرج عنه مثالنا لان وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه من كون لعدم ذكر الفعل هناك لفظا
او تقديرا لانه مقدر في ليوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمت لصدق الحد عليه مع انه ليس بمفعول فيه لكونه مبتدأ
لما ذكرنا في تعريف المفعول به قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه فالزمان هو اليوم والليلة واجزاؤهما وما
يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم من الخبر قوله وشرط نصبه تقدير في او شرط نصب المفعول فيه ان لا يكون ملفوظة
امتناع نصبه والا لزم كون مع بابا ضرب فيختلفين لفظا في حالة وشاذة وان يكون فيه مقدرة لانها لو لم تكن في مقدرة لكان
اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله وظرف الزمان كلها تقبل ذلك اي وظرف الزمان معنا ومبهما فانه يقبل النصب بتقدير في
لدلالة الفعل عليها كان للدلالة على الخصوص نكرا ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا قوله
وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا اي ظرف المكان وان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف السجد و
ان لم يكن منها بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان
المعين وغير المعين كيضرب لدلالته على الحال والاستقبال ولم يدل على مكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان
المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظرف الزمان النصب بتقدير في لوجود قيد ظرف المكان النصب بتقدير
في الامكان مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست اي كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في المعين عن قابل له بتقدير
وجب تفسير المكان المبهم فسره وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال
وما وضعناها كاليمين والشمال وقيل وبعد قوله وحمل عليه عند ولدى وسبهما لانهما مبهما اي وحمل على المكان المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وسبهما نحو دون مع كونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست
خلف السجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف السجد الى تقطع الارض كذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي
الي حولك قوله ولفظة مكان للكثرة اي وحمل على المكان المبهم لفظة مكان في قولك جلست مكانك مع كونه من الكثرة استغنى لها لانه
مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهم غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان لا
اسم تسمية به لسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فانه تسمية ذلك المكان بالخلف انما هو بسبب كون الخلف في مقابلة الوجه وهو
غير داخل في مسماه والمكان للمكان لم اسم تسمية به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسمية بها بسبب الحوائط والسقوف وغيرها
كلها داخلة في مسماها قوله وما بعد دخلت ملك دخلت الدار على الاصح اي وحمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة ما بعد
دخلت في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد في

بعده في مفعوليه فلا يكون من هذه القبيل والاصح وهو المختار المنقول انه غير متعد ولان مصدره فعلول فهو من المصدر
المصدر اللازمة عاليا وان تطيره وهو غرت وتقيضه وهو حرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما قوله وينصب
المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اهوم صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير اي وينصب على المفعول
فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب
في مثل ما يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمت اولا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه فاذا يوم الجمعة سافرت فيه
فصم وحيث لزم الجمعة سافرت فيه فصم وبتاء وي الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب
في نحو ان يوم الجمعة صمت فيه وهذا يوم الجمعة صمته قوله المفعول له للاجله وهو ما فعل فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقولنا
عن الحروب جبنا قولنا ما فعل لاجله فعل متناول لغير الجبن التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والسلم
وغيرهما وبما قلنا من ذكر خرج عنه مثل لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور وامتاله ضربته تاديب فعل لاجله فعل مذكور فهو
الضرب وكذلك قولنا تعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور هنا المصدر
للفعل للامر طلاق فان المصدر مذكور ضمنا فالمفعول له هو العلة الغائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون
سببا للمفعول به في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو تعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج وبهذا
اوجه ومخالفين قوله خلافا للزجاج فانه عنده مصدر اي التاديب للجبن في المثالين المذكورين مفعول به حلافا للزجاج فان التاديب
عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا مصدر غير لفظ الفعل وكان قال ضربت ضربا وادبته تاديبا وهو ضعيف لان المفهوم منه عند
العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي شرط نصب المفعول
له ان يكون اللام مما مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن نصبه مع الجار ولم ولو لم يكن مقدرة لم يفهم
منه العلية التي هي شرط المفعول له وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا الفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود اي وانما يجوز حذف اللام
عن المفعول له عند حصول الشرطين احدهما ان يكون مفعولا له فعلا الفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا الفاعل على هذا الفعل به فكما
كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال ان منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا مفعول
له مع ان ليس فعلا الفاعل الفعل المعلل لان تعالى منزه عن الخوف والطمع لان نقول لم نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا
انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم ولكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الطمع والثاني ان يكون
المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن
فعلا الفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك لاسماعين او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي
اولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس اولم يكن فعلا الفاعل الفعل المعلل ولا مقارنا للفعل في الوجود نحو
جئتك اليوم لاكرمك امس يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام حصول الشرطين المذكورين لمناسبة المصدر الذي هو
لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين فعلا الفاعل مقارنا له في الوجود فلاشتباه المصدر بتقدير الفعل
به من غير اللام كما يتعدى المصدر لانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة عامة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام وبهذا
من قولنا انما ان اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام وبهذا من قوله ويجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكنه ينبغي ان يعلم ان
اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكون نكرة كالحال والتمييز ولقائل ان يقول
ان الامر الاولي ليس بشرط فان المخير في المثال المذكور منصوب مع ان ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه ان المسلم
ذلك لان المخير فعل واختار نفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختياره فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لانه الفعل قسما ان اختياري وطبيعي
فان الثاني متحقق فيها قوله المفعول معه من ذكر بعد الواو صاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله مذكور بعد الواو احترازا

عن المذكور بعد الواو وغيره نحو جاء زيد وعمرو وقوله المصاحبة معمول لمحذوف احترازا به عما لا يكون لا معمول فعل نحو زيد وعمرو قلت او يدعه
ولا يشكل الحد المذكور بقولنا أجد زيد وعمرو معه مع ان عمرو ليس بمفعول معه لان ليس بعد الواو الا المصاحبة لان المراد بالمصاحبة
هي المصاحبة الحاصلة اهلا من الواو ويدل عليه تقييده الواو بالمصاحبة وهو ان ليس الواو المصاحبة والا لكان ذكر مع تكرار قوله
لفظا ومعنى التفصيل الفعل الناصب للمفعول في قوله فان زيدت الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد والا تعين
النصب نحو جئت وزيدا واذا كان معنى وجاز العطف تعين العطف على الزيد وعمرو وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيد او ما شأنك
شأن عمرو والا لكن المعنى تضع اعلم ان العامل المفعول معه لا يخلو امن ان يكون فعلا لفظا تقديرا والمراد بالفعل لفظا النداء واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل
لفظا فلا يخلو امن ان يجوز العطف او لا يجوز فان العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا
وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا للتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل فيه وفيه نضل لا نريد شكل بمثل ذهبت زيد او
عمرو وامعه فان جاز العطف مع ان لم يجز غيره الا العطف لا يقال يريد بالجواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم
من ذلك والذي يعمل عليه قوله عقيب ذلك ان كان فعلا معنى جاز العطف فغير العطف فان اطلاق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من
من وجه آخر وهو الا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما جاز النصب ان لو اريد المصاحبة وحينئذ لا يمكن ان يجوز فيه الوجهان فان قيل
انما حمل المفعول معه لينصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا
لان حمل كل واحد منهما بعد ان علم ان قسما يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب لما انه ههنا كما بين في غيره
قبل ذلك الحد فلم لا يبين ههنا جزءا من اجزاء الحد منصوب لكن مما ذكرنا ومن تريد في الكتاب ان عمرو في قولنا قام زيد وعمرو
وما للزيد وعمرو مفعول به لكن في جواز اطلاق هذا الاسم نظر قوله وانما جاز العطف لتعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت و
زيدا وانما لم يجز بالعطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد كما يجئ في بابه وان كان الفاعل فعلا تقديرا
فلا يخلو امن ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لعطف العامل نحو ما لزيد وعمرو وانما لم يجز العطف تعين
النصب نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرو وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على ضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ولم يعد
الجار ههنا واذا امتنع العطف مع الضمير تعين النصب فانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير وما تصنع وعمرو وانما اوردنا هذا ليعلم ان معنى الفعل من وجود حروف الاستفهام والجار والمجرور مع حروف الاستفهام قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
به لفظا او معنى او معنى هيئت زيدا قائما زيد في الدار قائما او هذا زيد قائما اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاء زيد راكبا
او هيئة المفعول به نحو هيئت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو لقيت زيدا كلينا تحرج بالهيئة غير مبني
الهيئة سواء كان صاحبا الحال ان كالمثلين اولم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به نحو جاء زيد راكبا
مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به نحو الفقر في رجع الفقر في لان لا تبين هيئة الفاعل ولا هيئة المفعول به وانما تفيد
المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيان لسائر المفاعيل لكونها فضلا بالنسبة الى الفعول به ولا تشكل الحد بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان
زيدا ذو الحال وهو المفعول معه لان يجيء الحال عنه من حيث ان فاعل معنى لانه مفعول معه وانما قال ما يبين اولم يقل اسم بين لان الحال
قد يكون حالا عن جملة لا تكون اسما مفردا قوله لفظا او معنى اي الفاعل الذي يكون حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذا
المفعول الذي يكون الحال عنه مفعولا لفظا او مفعولا معنى امثال الفاعل لفظا المفعول به لفظا خرجت زيدا قائما فان قائما حالا
من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى لزيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل
معنى لان فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قولك هذا زيد قائما فقائما حال عن زيد وهو
مفعول معنى تقديره انبه ولو اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا الحال من بعلي وهو مفعول معنى التقدير انبه زيدا

او اشير الى بعلي شيخنا والقايل ان يقال المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيد ليس بذي الحال والا لزم اختلاف
العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو الدار في المثال الاول ومعنى التشبيه او
الاشارة في المثال الثاني الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه عليه ويمكن ان يجاب عنه فان اطلاق
ذو الحال على زيد بطريق المجاز بتسمية الشيء باسم العايد اليه وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العايد غير المفعول فان اطلق عليه لكونه
اياه في معنى قوله وصاحبها الفعل او شبهه او معناه او عامل الحال اما الفعل نحو ضربت زيدا قايما واما شبه الفعل والمراد به
اسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا وقايما واما معنى فعل وهو الذي اشتمل على معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظروف
والتمنيين وترجي وغير ذلك نحو الدار زيد قايما وهو اريد قايما قوله وشرطها ان يكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم
الاحتياج الى تعريفها وصاحبها معرفة غالبا وصاحبها الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة
وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان قوله صاحبها مرفوع وليس بمجرور بالعطف على الضمير لان شرطه الا تكون
صاحب الحال معرفة ليس بشرط وقولهم ارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقول
انتم قلتم شرط الحال ان يكون الحال نكرة والعراك في قولهم وارسلها العراك الحال مع كونه معرفة وجوابه ان يقول الحامل الدليل على عدم
جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى التاويل وتاويله ان العراك معدود عن حال محذوف وتقدير مارسلها الجمال تعتركها العراك
وحده حال على سبيل المجاز تسمية المحمول للمفعول باسم العامل او تقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة
ومررت به مفردا قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اي وان كان صاحب الحال نكرة ووجب تقديم الحال على صاحبها نحو
جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة فمثل قولنا ضربت رجلا اجرد وعن لا
لاشيا به فقد وفي سايل المواضع وانت تلتمس لها طردا الباب قوله فان تقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل
المعنوي فلا يقال زيد قايما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوي قولهم ولك اكل يوم لك ثوب تشويها
مبتدا وولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك واذا جاز تقديم
الظرف على العامل المعنوي يجوز ذلك في الظروف والمجرور يتبع لهما في غيرهما واذا احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود
مناسبة بين الحال والظرف لان الحال على الزمان كالظرف لكونهما فضلة في الكلام مع احتلافهما في صدر الحكم وعدم جواز تقدم احدهما
اما الفعل الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع واما اذا كان فلا يتقدم عليها اما الفعل فبان دخل عليه ان وما المصدرية
ولما مات بها فبان كان مصدرا او يسمى الفاعل اسم المفعول المقرون بلام التعريف او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات في
لا يتقدم ما في خبرها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل
فعلا كان او غيره مراعاة لكيفية الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه قولهم والاعلى الجر وعلى الاصح اي ولا يتقدم الحال المجرور على
المذهب الاصح فلا يقال معه زيد راكبا بهند لان الحال التابع لصاحب الحال والتابع لا يتبع الا حيث يصح وقوع المجرور لا يتقدم عليها
الجار لكن تلك حال ولا يتقدم عليه واما قال على الاصح لان الكوفيين جوازوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور وقولهم انما امرأة
غير المرأة ذاتا فطلبها كلها عليه شديد قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بشر اطيب منه رطبا اي وكل ما دل على الهيئة
وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بشر اطيب منه رطبا اذا كان بشر اطيب من حاله كونه رطبا والبسر
والرطب حالان مع ان هما اليا متغايرين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو الطيب بالاتفاق في بشر اطيب خلاف فقال
ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة وحرف التنبيه الانحصار العامل في اسم الاشارة او اسم التفضيل وامتناع تقدم معمول اسم
التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال سعد هو الطيب وجوزا عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم مررت بخلق بشر الطيب
منه رطبا مع ان العامل في بشر هو اسم التفضيل بالاتفاق وقولهم تكون جملة خبرية اي وتكون الحال جملة خبرية كما تكون مفردا

لان الحال خبر عن ذي والحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز واما قالوا جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر ليجب ان يكون محتملة للصدق والكذب بد ولا بد ان يكون في هذه الجملة رابطة يربطها بصاحبها وهي الضمير او الواو او قولهم فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وحده او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما اي الجملة التي تقع حالا اما ان يكون اسمية وفعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اعني الجملة الاسمية بالواو والضمير نحو جاء زيد وغلامه راكبا وظلم راكبا جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم تمام في الاول الاصل يكون بها بخلاف الاولين لوجود الواو او لهما نحو كلمته فوه الى في قولهم قوة الى حال مع الضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاء زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب واما باقية وهي الثلاثة فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاء زيد وما يركب او جاء زيد وقد ركب وما ركب او بالواو واحده نحو جاء زيد وما تطلع الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاء زيد قد ركب او جاء زيد ما ركب قولنا ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا اعني ذلك لان الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو جاء زيد قد ركب ومثال قد المقدرة نحو قولهم تعالى اذا جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيل الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانهم اذا توقع الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج الى استمرار الفاعل وسبق بل امتنع دخول قد عليه للاقتضاء حرف النفي صدر الكلام ولان قد للتحقيق فلا يليق بباب النفي قولهم ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجوز حذف على اصل الحال اذا دلت عليه قرينة كما يجوز حذف عامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قولهم ويجب في المؤكد مثل زيد ابوك عطوفا اي احق اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكد والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل ذو الحال عليها ما دام موجودا غالبا او متعلقا بخلاف تلك الاولى زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام موجودا غالبا وانما وجب حذف عامل لان الابوة تشبه بالعطف وباثبات العطوف فاستغني به عن التصريح بالعامل الذي هو اثبت واحق او اثبتا وحق فحذف عامله ولم يستعمل فهذه الحال عن المفعول او عن الفاعل وهو الضمير المستكن في ثبت قولهم وشرطها مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان تكون تاكيدا او مقررة وتاتي بعد جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون جملة اسمية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه يجوز حذفه التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقولنا ما يرفع الابهام احترازا به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقولنا المستقر احترازا به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت رجلا جاريا فان الجاري لرفع الابهام عن الذي لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان الذي في الاصل لم يوضع مبهما بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب قولنا عن ذات احترازا به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو قولنا جاءني زيد راكبا يرفع الابهام المستقر عن الصفة والهيئة لان الذات لان زيدا الابهام فيه بل في صفة المجيء وقولنا مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب التمييز نكرة قولنا اولا من مقدر مقدم وثانيا اما في عدد نحو عشرون درهما وسيأتي واما في غيره نحو طاب زيد نفسا فقيل ان هذا وعلى الثانية ما مثلنا ما زيد اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد وللمفرد هو ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه سواء بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو هنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما في بعده نحو عشرون درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تمييز الاعداد في باب العدد وغير العدد واما مسموح نحو ما في السماء قدر راحة

سماعا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما محتمل لهما على التمييز مثل ملء زق اوملء مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا الان يقصد الانواع ويجمع في غيره اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس هنا ما يطلق

اسم على القليل والكثير نحو الزيت الماء والخيل وغير ذلك تقول عندي رطل زيت الي رطلان زيتا يفرد لعدم احتياج الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما يقصد لعدم دلالة عليها حاج فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال ريوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جميعها فيقال عندي قنطار ثوبا او عندي بيت كتبا وكذلك اذا قصد التثنية ثني ثم ان كان بتنوين ظاهرا ونون التثنية جارت الاضافة والا فلا لان كان الاسم المفرد الذي يميز ثم بالتنوين او بنون التثنية جارت اضافة ذلك الاسم الي ذلك التمييز وجارت ترك اضافة اليه تقول رطل زيت او رطل زيتا وقمين ان يرا بالاضافة وتركها واذا لم يتم بالتنوين وبنون التثنية بل يتم بشيء اخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبيه وكذا اذا انتم بنون الجمع عن اكرمي افعلا بنون الجمع نحو عشرون درهما واما بالاضافة نحو مثلها زيتا واما لم يجز الاضافة نحو عشرون درهما الواضيف موحد فالنون لم يجوز لان هذه النون من نفس الكلمة لا يحذف بالاضافة ولو اضيف وجود النون لم يجز لان هذه النون مشبهة بنون الجمع والجمع لا يثبت الاضافة ولا يضاف مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت الاضافة وما هو شبهه فان لم يحذف مثل عشرين واخواتها التمييز وفي التعليل المذكور وقيم نظر لانه كان صحيحا لم يجز اضافة الي غير المبين لكنه جائز بالاجماع نحو عشرو بكر وعشرو رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الي غير المبين كما رايت فلو اضيف الي المميز لزم الالباس ولم يكن الامر رفعا لتوهم اضافة الشيء الي نفسه لان العمدة هو المبين في المعنى فلو اضيف اليه ليتوهم انه اضيف الي نفسه فانما لم يجز اضافة مثلها الي زيد لانه مضاف مرة فامتنع اضافة مرة اخري قوله وعن غير مقدر اي في نحو خاتم حديد او الخفض اكثر عطف مفرد اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة وانما غير عن مفرد مقدر لما تميز عن مفرد وغير مقدر ومثال المفرد المقدر ما مر ومثال المفرد الغير المقدر نحو خاتم حديد ووضئ يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر علي الاصل اليه اشارة المصنف بقوله والخفض اكثر قوله والثاني عن نسبة في الجملة او ما اشبهها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا والبوة ودارا وعلما وفي الاضافة مثل نعم جبين طيبة ابا بوة وعلما ودارا ولله دره فارسا اي التمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن نسبة اما في جملة نحو طاب زيد نفسا او في ما شابه الجملة نحو طيب ابا وبوة ودارا وعلما وفي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا بوة ودارا وعلما ونعم رجلا ودره فارسا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا ترفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لان ذات مذكورة لان ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند اليه الطيب يجوز ان يسند الي زيد ظاهرا وان كان مسندا الي ذات اخري حقيقة او في ذات هي بعض للنسبة الطيب اليه فين كر تلك الذات لرفع الابهام المستقر قوله او ما اشبهها اي ما شابه الجملة مما وضعت لها فعل ما ضي من المعناها وهي المشابهة والشابه الجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها ومثال زيد طيب ابا فان طيبا مع فاعله مشابه للجملة وقوله او في اضافة عطف علي قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه احد المثالين الي الاخر والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به للملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الموصوف بالموصوف قوله ثم ان كان اسما يصح جعله المنتصب عنه جاز ان يكون له او لمتعلقه والا فهو لمتعلقه اي ان كان للتمييز اسما يصح ان يجعل لمن انتصب عنه والي متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه اي واحتمل ذلك نحو كان زيد ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون لنفس زيد وجاز ان يكون لمتعلقه اي واحتمل ذلك من وزن زيد لخوطابا ابوة فلابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده وان لم يكون اسما يصح كذلك تعين ان يكون لمتعلقه ما انتصب عنه والامتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا فان العلم والدار لا يصلح ان يكون نعتا لما انتصب عنه اعني زيدا لاجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه

هذا ما فطنت في هذا الموضع متعلق وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مقيد ولانه لا يلزم انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون المتعلق من النصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان اللفظ غير ساعد لهذا الشرح يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا من تعسف قوله فمطابق التمييز فهما فصل به ايما يطابق التمييز في الصورتين اعني تبين ما انتصب عنه متعلقه ما انتصب عنه ما قصد مفردا فرد للتمييز وان قصد مثنى يثنى التمييز وان قصد جمع جمع التمييز في الصورتين تقول ان كان التمييز عين ما انتصب عنه طاب زيدا ابا والزيدين ابوين والزيدون اباة وكذلك تقول اذا كان التمييز متعلقا ما انتصب عنه طاب زيدا ابا اذا اردت ابا لم فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وابا واما وطاب زيد اباة اذا اردت ابا واحدا واما قوله ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع اي فمطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فان لم يطابق التمييز كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق ولكن لك ان اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة فحينئذ يثنى ان كان المراد مثنى وجمع ان كان جمعا فيقال طاب زيد علما ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب زيد بسبب العلوم الكثيرة والقائل ان يقول في عبارة الكتاب وفيه نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فمطابق فيما ما قصد به والاستثناء الثاني عن استثناء الاول فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد الانواع فانه يطابق ما قصد وقصده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد التثنية في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه ان الاسم استعمالية فان الاول يقتضي عدم التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقة لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد انواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم التحد وقد قلنا الاسم ذلك لتكثير احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احد وذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع ولم لم يطابق التمييز ما قصد فان قيل هلا لم يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها والعوارض والمشخصات واحدا فانواع جنس الواحد يخالفها في الحقيقة والماهية فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصد اتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاقه مفردا على انواع جنس واحد اذا قصد الاختلاف بالحقائق قوله وان كان صفة كانت له وطبقة واحتملت الحال ان كان التمييز صفة كان التمييز عين ما انتصب عنه ومطابقا له كقولك ياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس وكذلك تقول له فارسا درهما ان سبق درهم فوارس واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز اولى من الحال لان المراد من دعاء لم مطلقا سواء كان من حال كونه او غيره وهذه لا يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز من قولهم للمدوح فارسا وبين قولهم شد ما زيد ان الفارس يرفع الابهام من شبه الدار الى الضمير لا عن نفس المدوح ان الزيد يرفع الابهام عن نفس المثال اذ الابهام في اضافة المثال الى الضمير بل في نفس المثال قوله ولا يتقدم التمييز اي ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل الا ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معمولا مؤخرا ان كان فعلا فعلان التمييز في المعنى فاعل فيكون لا يتقدم هو ايضا عليه انما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا اي طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة واما مثل تموتقالب ونحيرنا الارض بيونا فحمل عليه لاطراد الباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للكسائي والمبرد اي التمييز على العامل اذا لم يكن فعلا بارع للاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمكن يقول الشاعر اتراك اي الهجر ليل بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كان نفسي بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها اي المستثنى على ضربين

احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا واحدى اخواتها عما فيه نعت كثيرة لفظا نحو جاءني
الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد
تقديرا لانه موضوع الافراد كثيرين لا القوم لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد للفظ ان يقال المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى وفيه نظر
لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يجعل للفظ او تقدير متعلق بالاخراج ليكون معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد
لفظا نحو جاءني القوم الا زيدا او عن متعدد معد له ما هيت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن التعدد نحو جاءني
القوم الا زيدا او المخرج عن تقدير نحو جاءني زيد ليس الا واما قلنا بالا واحواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم
بالعلماء فان الجملة مخرجة منهم بالصفة والمخرج عن متعدد بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والمخرج
عن متعدد بالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار فالجملة البدلية خرجت الحد المخرج بغير الا واحواتها فانه لا يسمى مستثنى واخواتها الا هو
غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وبيد سوى وسواء قولهم والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع
هو الذي ذكر بعد الا واحدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعدها غير مخرج عن القوم لعدم تناول
القوم اياه قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في اكثر او كان بعد خلا
وعدا في الاكثر او ما خلا وما عدا وليس ولا يكون في الاكثر اي المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي
موضع صوح واجب النصب وفي اي موضع جايز النصب وفي اي موضع مخصوص فابتداء بالصورة الاولى اعني واجب النصب وهي
خمسة موضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في الكلام موجب والمراد بالوجب ان يكون مثبتا لا نفيا ولا شبها والاستفهام
نحو جاءني القوم الا زيدا او انما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كما في قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التي هي الصفة اي الهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة لم يجب النصب وانما قال في
الكلام الموجب لانه لو كانت في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيد يجوز فيه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء
وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلانتقضاء البدل فسادا لمعنى لان المبدل منه في حكم الساقط
فيكون تقدير الكلام جاءني القوم الا زيدا اي جاءني زيد ويلزم منه ان يجيء في جميع العالم الا زيدا وهو ظاهر الفساد والثاني فلان انما يحمل
الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك والثاني موضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى
منه نحو قولهم ما في الا لا احد شبعة وما لا شبوب الخ منشعب قال ال احمد مستثنى مقدما على المستثنى منه وهو مشيعة وكذلك
منشعب الخ مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو منه منشعب وانما وجب النصب اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه لانه لو لم يصح
ان يكون بدلا والا صفة لان البدل امتنع لامتناع تقدم البدل على المبدل منه والصفة لامتناع تقدم الصفة على الموصوف واشار اليه بهذا
القسم بقوله مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند اكثرين نحو ما
جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كون احد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاولى فظاهر واما
امتناع بدل الغلط فلقصد الارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفايدة في الصفة ههنا
فان لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في اكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس وعند بعضهم يتعين الوصف بعد الا ويرفع بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يونس
به وبلازم المكان فهو اعم من الانسان فالبعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض من الكل والرابع من المواضع التي وجب
نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثرين نحو جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدني بعضهم زيدا وخلا
بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثرين لان عند بعضهم عدا وخلا حرفا جر فيكون
ما بعدهما محفوظا والخامس من المواضع التي وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون انما

وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية وهي لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعدها فعليين
وما عليهما ما المصدرية فالمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم
زيدا اي جاءني القوم خلوا بعضهم زيد فهو مصدر بمعنى في موضع الحال اي خالبا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس
ولا يكون الا انهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما وجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون
زيد اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا قوله ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر
المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اي ويجوز نصب المستثنى ويختار بدله من المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب
بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد ولا زيدا ايرفع ونصب فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
ولكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب تكلف فيه وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه
لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجواب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو كان لم يكن المستثنى منه
مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعراب على حسب العوامل كما يجئ مثال ما يجوز فيه النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل
برفع القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في
الموجب ليفيد نحو ما جاءني الا زيد اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم
ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب صحة المعنى مثلا ما مر بين الا زيد فان اقتضى العامل استقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون
فاعلا نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المفعول به
المصدر ينصب لكونه مصدرا نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في سائر الاشياء ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت
اليوم كذا الا استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه اذا هو غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر
المستثنى منه في الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة الجواز ان تقول كل يوم الا يوم الجمعة ومن ثم لم يجز ما زاد الا عالما
اي وهو من اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقال ما زيد الا عالم لان النفي ما النفي فيكون ما زال الا للاثبات لان النفي اذا
دخل على النفي حال الاثبات فجعله اثبت زيد الا عالما وهو غير جائز كما مر واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ما جاءني من
احد الا زيد والاحد قبل الا ضرب وما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان من لا تزاد بعد الاثبات وما لا يعبأ به زيد بين عاملين بعدها
لانهما عملتا ان النفي وقد اقتضى النفي بالا اي تعذر ابدال المستثنى من اللفظ المستثنى منه من حيث جاز الابدال تعين البدل موضع
المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من مواضع واحد لكن لا من لفظ
احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من معمول ما بعد الا فيلزم لان البدل يتكرر العامل فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة
من في الاثبات وهو عند سيبويه واسمار الى في الذي يقوله لان من لا تزاد بعد الاثبات فاذا بطل ابدال عن لفظ احد تعين ابدالها
عن محل احد لانه محل رفع لانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك الاحد فيها بالا عمر ولان عمرو لا يجوز ابداله من لفظ
احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك الثاني ما زيد شيئا الا شيئ فالشيئ الثاني لا يجوز ابداله
لا من لفظ الشيئ الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا تعذر ان عاملتين بعد الا ان نفيا
قد انتقضي بالا فاذا ابطل عملهما لانهما يعملان لاجل النفي والنفيان تعملان لاجل مشابهتهما ليس وان من حيث ان فاذا انتقضي النفي بطل
المشابهة بليس فاذا بطل المشابهة لليس بطل عملها قولهم جلا فليس زيد شيئا الا شيئا انها عملت للفعلية ولا اثر لنقض معنى النفي
لبقاء الامر العاملة هي لاجله اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا خلافا ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جائز عندهما لان ليس انما تعمل
لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا لم يكن كذلك لم يكن اثر لنقض معنى النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية فعلى هذا قولنا
العاملة هي اي ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر والا لزم الالتفات في العاملة معنى اليه وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز

لم ليس زيد الا قائما وامتنع الفعلية لان الجملة النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي تحمل ليس لاجلها مع
بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما النفي الذي لاجله يعمل ما ولا قوله ومحفوض بعد غير وسواء وبعد حاشا في الاكثر
والمستثنى مجرور بعد غير وسواي وسواء وبعد حاشا بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم غير
زيد وسواي زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير ليس واو وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها
وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا مجرور لانه حرف جر وانما قال في الاكثر ان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها بانه
مفعوله به مجرور عند الاكثرين وفعل عند بعضهم وان كان فعلا لم يكن ما بعدها محفوظا بل منصوبا بانه مفعول به فاعل مضمر كما ذكر بالفعل
وبعدا قوله واعراب غير فيه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل
اي كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذلك ههنا لم يجب الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب
فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى به بالا على المستثنى منه وجب النصب وكذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم ينصب غير فقط وكما
ان اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب وكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب
والمستثنى منه مذكورا جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن
المستثنى منه مذكورا وجب الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما مررت غير زيد وما مررت غير زيد وما
مررت زيد غير بالجر وانما قال غير صفة في الاصل حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير
محصور لتعذر الاستثناء نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وضعف قوم غيره اعلم ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوع صفة في جميع
مواضع كون الاستثناء وتعذر جواز الاستثناء في بعض مواضع نحو جاءني رجل غير عاقل لانها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرناه وحمل
الان يكون الاستثناء الا لصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور
غير محصور لتعذر الاستثناء وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء ولان النكرة في موضع النفي
يعم فتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا وقال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع مع معرفة بلام التعريف او بالاضافة
الاستثناء نحو ما جاءني الرجال الا زيدا لان للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر
الاستثناء نحو لفلان عشرة الا واحدا والقائل ان يقول لا حاجة الى قوله غير محصور لان لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف عليه
في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور يتعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من شيء ولو
الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى
من جملة الثلثة ومسالة قولنا تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ان لو كان فيهما الهة غير الله لفسدتا فالتابعة للهة وهو جمع منكور
غير محصور والا لم لو نصب الالم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الاية لانه يصير معناه لو كان فيهما الهة مستثنى منهم الله
لزم فساد السموات والارضين ولم يلزم منه ان لو كان فيهما الهة غير مستثنى منهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل
لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ويقولنا جاءني رجال عشرة الا زيدا برفع الا فانه
يتعذر الاستثناء لاصفة مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ويقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء
مع كونه تابعا لمفرد فالصواب ان يقول الان كانت تابعا لجمع منكور غير متناول لما بعده حتى يخرج عن جواز الاستثناء رجال عشرة الا
زيد ورجل فيه دراهم الا درهما وعشرة الا واحدا ويمكن ان يجاب عن الاول بمنع عدم الحصر في دراهم في المثال المذكور فانها بانها
الدراهم محصورة في ثلثة نظرا لانها اقل مراتب الجمع فكان قال ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور بسبب الصفة
والا لهن الا يجوز شمولها لزيد والمراد بالمحصور لذاته كما تقدم ويان الاعتراض ان كل جمع محصور جملة والاستثناء منه يقول انما احتيج
فيه لغير المحصور لانه لو كان محصورا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو الاعداد والجواب ان الجواز الاستثناء من الرجال الثلثة

هو المعدود حتى لا يقال جاءني رجال عشرة الا زيد لوجوب تناوله زيدا ويجوز الاستثناء العدم حتى يجوز ان يقال
جاءني رجال عشرة الا واحدا تناوله المستثنى وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل يقول انما الخلاف
فيه لجمع لانه كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر
الاستثناء عنه وجودها مطلقا ولم يتعذر عندها مطلقا وبل لي عليه نفيد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور وقوله الا وصفا في غيره واعلم انه لو قلت اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم
يستوجد عليه شيء من هذه الايرادات وقوله وصفا في غير اي صفة يجعل الاضافة في غير الجمع المنكور غير المحصور للامكان
الاستثناء كقول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين والفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ
ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب سوي وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب
سوي وسواء النصب على الظرفية مثلا اذا قلت جاءني القوم سوي زيد فكانما قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيها الا
النصب وانما قال على الاصح لان قد جاء بني قوم اجراءها مجرى على غير في جواز وقوعها غير ظرف كقول الشاعر ولم يبق سوي
العدة وان دراهم كما دانوا فسوي فاعل لم يبق وكقوله جانف عن اهل اليمامة يا فتى وما قصدت من اهلها لسوائك
وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما اي خبر كان
واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها وخبر ما ولا فما قال بعد دخول كان واحدى اخواتها خرج المبتدأ
وخبره وان واخواتها وخبر ما ولا مثل كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول كان وقوله امرة كائنا من خبر المبتدأ اي
خبر كان واخواتها الحكم خبر المبتدأ في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية وفي جواب اشمال
الجملة الواقعة خبر كان على عائد الى اسمها وفي جواز خبر كان تقديم الخبر على الاسم فقوله كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم كان
زيد قام ابوه وكان قائما زيد قوله ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدأ الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان
معرفة فان خبر كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم استوائهما في الاعراب نحو كان اخاك زيدا بخلاف خبر
المبتدأ فانه اذا كان معرفة لم يجب تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس الخبر المبتدأ اعلم انه لو قال ويتقدم معرفة او ما ذو بين لكان
اولى لانه ليتناول مثل كان افضل مني فانه يجوز تقدم خبره هنا على الاسم لحصول التحسن بالاعراب ولا يجوز في
المبتدأ والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر فيه الاعراب حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل
كانت الجبل الشكري لحصول الالتباس هذا على قول وقد يحذف عامله في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اربعة اوجه اي وقد يحذف عامل خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير او قد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه
في مثل احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فخير فيجزى خيرا والثاني رفع الاول
ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا خبر ان خير فخير و
تقديم ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا خبر ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وصحة ان الوجهان
متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحال ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبناء النصب
الاول يكون الحذف وكان مع الاسم وان في رفعه يكون حذف كان مع الجار والمجرور وان رفع الثاني يكون بحذف المبتدأ فقط وفي
نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزائي والاخيران المتوسطان
لمخالفتهما الاول في احد جزئين فقط قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي الا ان كنت اي ويجب حذف كان في مثل
اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف الجار كما يحذف في نحو الجر من انا وان في كلامهم لم حذف كان
اجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل ح فصار ان انت منطلقا فزيد ما

ما علم ان للتاكيد وليكون كالبدل من كان فحالهما في امت منطلقا ثم قلت النور مما واذا ضممت الميم في الميم فصار انما انت منطلقا ثم قلت انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض منها الحلواني بمكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه جائز قوله واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم اي اسم ان واخواتها هو المسند له بعد دخول ان واحدي اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتداء والاسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وما قال بعد دخول ان واحدي اخواتها خرج المبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وان صلة التعريف عليه ومثل ان زيدا قائم فزيد هو المسند والمسند اليه بعد دخول ان وحكم حكم الخبر المبتدا ووقد يجئ اسبقاء البحث عنه في بالخروف بتوفيق الله تعالى قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها بليها نكرة مضافا او مشبها به نحو لا غلام رجل طريف فيها وعشرين درهما لك والقرينة لا التي لنفي جنس ويكن لا التي لنفي بعد ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس والماهية مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار كل الجنس فانه لا يجوز ان يكون فيها واحد واثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار وكان معناه نفي واحد من جنس الرجل ويجوز كون واحد احد من اثنين او ثلثة واكثر فيها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها بليها نكرة فقوله هو المسند اليه شامل للمبتداء واسم كان وان واسمي ما ولا المشبهين بليس فلما قال دخولها خرج عنه هذه الاشياء قوله بليها نكرة مضافة او مشبهة به هذه شرائط نصب اسم لا الذي يلي المسند اليه الفاعل يلي الضمير العائد الى المسند اليه وعائي بليها حاليه لا النكرة منصوبة بان حال من ضمير الفاعل في بليها وانما اشرط في نصبه ان يكون والباء لان لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصب وكما يجب وانما ان يكون الاسم نكرة لان لو كان الاسم معرفة لم ينصب كما يجئ وانما اشرط ان يكون مضافا او مشبها به لان لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجئ ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبهة بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهة بالمضاف من حيث ان واحدا منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما قوله وان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبهة به يبني على ما ينصب به اي وان كان نصبه بالفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء يبنى على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر يبنى على الكسر نحو لا مسلمات في الدار وان الفتح في الاخير اولي من الكسر وانما يبنى لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار يستدعي جوابا عن سؤال مقدر يسأل فيقال هل من رجل في الدار فكان من الجواب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغني عنه في الجواب فحذف ومن فعل لا رجل والدار تضمن فتضمن من لبنى لان لان بنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما بين ما كان بناؤه عارضا وبين ما كان بناؤه على الفتح للخفة قوله وان كان معربة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معربة وجب الرفع والتكرير نحو لا زيد في الدار ولا عمرو واما الرفع فلكون لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرة فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سأل فقال ازيد في الدار او عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسؤال ولان لا اذا كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشيء فواجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فليطلان عمل لا بالفصل لصفو عمله واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سأل فقال ارجل في الدار وامرأة فواجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله ومثل تخيير ولا باحسن لها متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان باحسن معربة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معربة وجوب الرفع والتكرير وجوابه ان متأول اي قضية ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم مقام المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا تعريف من المضاف اليه التعريف كما يجئ في باب المضاف ويمكن ان يكون هذا جواب عن ايراد السؤال المذكور على حد المنصوب بلا كون باحسن معربة مع انه ذكر في الحد ان المنصوبات بلا نكرة قوله ولك في مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعهما مع فتح الاول على

ورفعها ورفع الاول على ضعو وفتح الثاني اعلم ان اذا عطف على اسم لا مع تكرار لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة
الا بالله اي لا حول بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع والتالي في فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول
في محل الرفع لانه مبتداء ولا في لا قوة في التاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره وجعل هذا لا حول ولا قوة الا بالله
جملة واحدة ولا في لا قوة زائدة عطف على اللفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جهة واحدة والثاني
فتح الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء ولا في لا قوة لتاكيد النفي قوة عطف على محل
لا حول وبالله خبره فعلى هذا الوجه لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة بانه مبتداء وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع
بانه مبتداء وبالله خبره فلا حول ولا قوة على هذا الوجه جملتان والثالث رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول
مبتداء وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للاعمال وجه عدم عمل لا ههنا سببان احدهما ان يكون مطابقا لاسؤال
وهو هل حول وهل قوة وهو ان رجل في الدار ام امرأة فقيل لا رجل في الدار ولا امرأة والثاني لانه لو فتح لتوهم التركيب مع واو
حرف العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو
لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا
قال رفع الاول على ضعو لا قوة مبني على الفتح ويكون في محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم ينفي
العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يبطل عمل العامل بدخول
الهمزة الاستفهام عليه سواء كان بمعنى الهمزة مع الاستفهام الرجل في الدار والعرض نحو الا تنزل عندنا والتمني نحو
الا ايام اشرب فيبني رجل وتنزل وما في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل الهمزة دخول الهمزة كذلك وليس الاخير
ان الاستفهام ان القايل لا يقصد بقوله الا تنزل الاستفهام وعن ترك التنزل لا يقول الا ما اشرب الاستفهام عن وجود
الماء لان علم بعد الماء ونعت للمبني الاول مفردا ليس مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريفي لا نعت
المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا ولا شرة ولا مفردا تاليا لا جاز الوجهين البناء والاعراب اما البناء فجعل الموصوف والصفة
شيئا واحدة نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر يجوز رفعه حملا على محل المبني مع لا نحو لا رجل ظريف لان مع المبني في محل
الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع ساير البنيات على لفظها لمشابهة
المشابهة عن حركتها هذا المبني حركة الاعراب من حيث العروض لانها حركة كل واحد من حركة المعرب والمبني عارضة كما
مر في باب النداء قوله والا فالاعراب اي واذا لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بان اما ان لا يكون
النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا لانه نعت ولم في الاعراب لوجوب كونه نعت المعرب معربا واما ان لا يكون النعت
نعتا اولا نحو لا رجل ظريف عاقلا او عاقلا وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا اثنتي اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت
مفردا نحو لا رجل حسن الوجه واما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا او لا يكون لم الا الاعراب فتابعة اذا كان مضافا

اولى بان لا يكون له الا اعراب واما ان كا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وظريف وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل
الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل وهذا الحد هذه القيود
في قوله نعت المبني الاول مفردا ثلثة اشياء قوله والعطف على اللفظ او على المحل جايز مثل لا ابا وابنا وان ابا والعطف على
غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جايز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية يرفع جارية عطفا على محل لا غلام و
نصبها عطفا على لفظ لا غلام ويحمل على اللفظ قوله من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابن اذا هو بالمجد وزار تدي
وتازري قوله ومثل لا ابا لك ولا غلامي له جايز تشبيها ما بالمضاف لما اركت له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اعلم ان
يجوز ان يقال في نحو مثل لا اب له ولا غلامي له اي يجوز ان يعطف حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لما اركت

للمضاف من حيث اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلامه معنى اي له وغلامه له ومن اجل التجوز لما ابا له ولا غلام له من اجل التشبيه باضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاطلاق ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف لعاد المعنى خلافا لسيبويه اي قولنا لا ابا له ولا غلام له ليس بمعنى الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فاسيبويه ذهب الى ان اباه في قولنا لا ابا له مضاف الى الهاء واللام زيدة لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام زيدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار اليه بطلان من ذهب بسيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه لانه اذا صح قبقي لا ابا له اخوه وهو غير جايز ويلزم عمل لا في المعارف وهو ايضا غير جايز ويجوز وكثير في مثل لا عليك ويجوز واسم لا في مثل لا بأس عليك قوله خبرها ولا المشبهتين بليس لما ذكرنا مشابهة ما ولا بليس فلا نعيدها لئلا يطول الكلام قوله هو المسند بعد دخولها اي خبر ما ولا هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخول ها خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز اي ولغة اعمال ما ولا عمل ليس على لغة اهل الحجاز لان ما ولا بمعنى تميم لا تعمل شيئا اعمل ليس لن دخولها على القبيلتين على اسم والفعل وقد مر وهن البحث قوله واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا وتقدم عليه بطل العمل والمعنى الاشارة الى شيء تبطل عمل ما ولا احدهما ان اذا زيدت بعد ما فانه يبطل عمل ما لفصل بينهما بالفصل بينهما وبين معمولها نحو ما ان زيد قايم كقولك الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة احرينا واشار اليه المصنف بقوله فاذا زيدت ان مع مونثيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم وانما يبطل عملها حاء لانها انما تعمل بسبب المشابهة ليس لاجل النفي وقد بطلت فيما لا يبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها ان اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قايما زيد لضعفها في العمل فلم تقو في التعريف قوله اذا عطف عليه بوجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما ولا يجر في عطف موجب وهو بل ولكن بطل عملها ليطلان ما هو سبب عليها وهو النفي فالرفع حملا على محل خبر ما ولا من حيث انه هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قايما بل قاعد ولكن قاعد قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وللمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مراد اي المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا سواء فقوله اسم فيه بد لان المضاف اليه لا يكون الا اسماء لكن يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه في اذا واذا وحيث ويجاب عليه بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس اذ زيد لكان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافها الى المفرد تحقيقا قوله نسب اليه شيء احق ازعما لم ينسب اليه شيء كحبي المبتداء مثلا قوله بواسطة حرف الجر احتراز عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضربت زيدا وعمرو اقوله لفظا او تقديرا تفصيل مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وان مال بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة قوله مراد احتراز عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس وذلك الحرف مراد او الا كان يوم الجمعة مجرورا ويعلم من ان القصود من قوله مراد اي المراد في العمل قوله فالتقدير بشرطها ان يكون المضاف اسما مجردا تبع بينه لاجلها اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون المضاف اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة وان لم يكن تنوين كاحد لفظا قدرا ان لو كان فيه تنوين احذف لاجل الاضافة نحو احمدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يوذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة يوذن بعد تمام المضاف لانه الاضافة اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كتنوين التثنية والجمع قوله وهو معنوي ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ما ذهب معنوية ولفظية والمراد بالمضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان يكون صفة نحو غلام زيد

واما ان يكون صفة حقة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر اي فان مضارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول المضارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال غير مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفعل المفعول اضافة معنوية لان المضافة ليس بصفة وان مثل قولنا هذا ضارب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان ليس بمعمول ضارب لان لا تعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا في مثل زيد افضل القوم لان المراد بالعمل هنا ان المضاف يرفع المضاف والمضاف اليه وينصبهما لو سلط عليه وان المراد به ان المضاف كان رفعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرفه والغلام وان كان لزيد فهو ليس جنس المضاف ومعنى ان يصدر عليهم والمضاف ما خوه منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرفا للمضاف ونحو خلابت اليوم كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فلقول غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة اي الاضافة المعنوية ان كانت مضافة نحو غلام زيد افادة الاضافة تعريفا للمضاف لانها عينة وصحة غاية الايضاح الاسماء قوله في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا استهر المضاف وما ثلثة المضاف اليه او بعضا جزئة المضاف اليه نحو عليك بالمكية غير السكوني وان كانت الى النكرة افادة تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امرأة قوله وشرطها تجريد المضاف من حرف التعريف اي وشرط الاضافة المنسوبة ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الاضافة واللام اذا اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين واذا اضيف الى النكرة لم يفد لان التعريف سبقا من التخصيص ويعلم منه انه لا يضاف العلم للابعد نقا والاشتراك في نحو زيد تأخر من زيد كم وللمعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سبب التعريف فيهما على المعرفان اعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف على الاطلاق بل هو مع القصد للتعريف لان الغرض الاكثري منه التثنية او الاسناد لا التعريف قوله وما جازة الكوفيون من الثلثة الاثوب وشبهه من العدد ضعيف هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف من حروف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب الاربعة الدارهم والخمسة الكتب واجاب عنه فان ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار لميلا تع قال الفرزدق قسما فادرك خمسة الاشياء قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه اي الاضافة اللفظية ان تكون المضاف صفة مضافا الى معمولها قوله صفة احترازا عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احترازا عن مثل مضارع مصر فان اضافة مثله اضافة معنوية لانها مضافة الى غير معمولها ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه قوله وتفيد ره الانفصال او مجرورا في اللفظية ومنصوبا في المعنى كما في المثال الاول او مرفوعا كما في الثاني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا الا نادرا في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع يزيد حسن الوجه اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا كان الحسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة الرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن

الوجه لان زيد امعرفة وحسن الوجه نكرة واستمع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز الضارب اوزيد وامتنع الضارب زيد حلافا للفراء اي واما جاز الضارب زيد الضارب بوالزيد للافادة التخفيف وهذا احد فوائد النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التحقيق بهذه الاضافة والفراء جوز بناء عمل ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الغاية المرو الضاربات وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة لان تخفيف الاسم والاضافة التخفيف عارضي عوارضه وهو التحقيف وتخفيف ذات سابقة على تخفيف الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضارب بكيبر عقب قوله وضفيف الواهب الماية الجباب وجدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على الماية وحكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان حكم حكم المعطوف عليه ليس حكم مثل حكم موجع الوجه ولهذا جاز ان يقال ازيد والحارث ولم يجز بالحسن وكذلك جاز ريشاة وسخلتها بدرهم وان لم يجز سخلتها فجوابه من حيث ان حكم ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وصفة من حيث ان حكم كحكم من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا في المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من الوجه ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ذكر ثم بعده افادة التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهة له من حيث ان المضاف فيهما الصورتين صفة معرفة بلام التعريف فيه المضاف اليه معرفة بلام التعريف فالقائل ان يقول التخفيف في الحسن والوجه حتى لا يجوز الاضافة فيه فيحمل الضارب الرجل عليه وجوابه ان تقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير وجعل الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه والجار والمجرور وهو منه فانما قال على المختار في الحسن الوجه لانه فيه سبعة عشر لغة ومن يجعل الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل القراء الضارب زيد على ضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يكن حمله على الضاربك وانما فيمن قال انه مضاف لانه مسلم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى صفة انما لا يضاف موصوف الى صفة لان الصفة يجب متابعتها للموصوف الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله وللاصفة الى موصوفها ايضا ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة عليه وهذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال قولكم لا يضاف الموصوف الى صفة منقوض بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانا يقال لم المجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجدها انتم متاولون الدليل الدليل على ان لا يجوز اضافة الموصوف الى صفة وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم تركيا الدليل وتاويل التقدير هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الجهة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع كذلك يوصف الوقت بالجامع وهذه القوانين متاولة في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة

واخلاق شاب متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لايضاف صفة الى موصوفها مستوض
بقولهم حمرو قطيفة واخلاق شباب وذلك لان مجرد صفة قطيفة واخلاق صفة شباب وذلك ان مجرد اصفة قطيفة لانه يقال
قطيفة واجرد وشباب اخلاق فاجاب عنه بان متاول لان ما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف توجب تاويل
هذه الاشياء ليئلا يلزم ترك الدليل بالدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من ليس الجرصفة للقطيفة ولا الاخلاق
صفة للشباب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وشباب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف
استغني عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمال وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هو
اثواب والتوابع لموصوفاتها واضافتها فاءتوا لموصوف اثبتها قوتها الى الموصوف فاتها بيانا لها لا تطمع الى انها اضافة الصفات
الى موصوفاتها فاقوا لواجرد قطيفة واخلاق شباب فهذه الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في
الى موصوفاتها فاقوا لواجرد قطيفة واخلاق شباب فهذه الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في
العموم والخصوص كليت واسد وجس ومنع لعدم الفائدة اي ولا يضاف الاسمين المماثلين في العموم وخصوص
الى الاخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليس في الاعيان وجس ومنع في المعنى وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم
يقل من او ذ للمضاف اليه ليدخل فيه الميتاد فان نحو الليث والاسد والمساو يان نحو الانسان والناطق قولنا بخلاف
كل الدراهم وعين الشيئ فان يختص به اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم الشيئ من جملة الاسماء المتماثلة في
العموم والخصوص وذلك الدراهم اخص من الكل والشيئ الخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما
حث فيه فيختص الاضافة بالمضاف اليه فيفيده قولهم سعيد وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل وحد واضيف احدهما الى الخير
وانتم قلتم انه لايجوز اضافة احد المتماثلين الا الاخر واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لايجوز ويجب
تاويله ليئلا يلزم اضافة بالدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول بالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت
جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء
وتشبههم الى اللفظ ولم يضيف اللقب الى الاسم ولم يقل كرز كالقبا وضع الاسم لما اضافة الاسم الى القب اولى من العكس
من اضافة اللقب الى الاسم قولهم واذا اضيف الاسم الصحيح والمحقون به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة وظاهر
بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في اخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم في اخره واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبي و
دلو فاذا اضيف كسر ما قبل الياء لاجل الياء او وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل فصحيح او ساكنة لاجل التخفيف فتقول
غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء بحركة الياء وسكونها فان كان في اخر الفا تثبت وهذا بل تقلبها نظير التثنية ياء وان كان
ياواد غمت وان كان واو قلبت ياء واد غمت وفتحت الياء لانتقاء الساكنين اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون
صحيحا به او يكون فلا يخلو من ان يكون في اخره الفا او واو فان كان في اخره الفا تثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي
وعلاماي لكن هذين تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عمين ورحي لان الاصل هذه الواو الواو والياء فان كان
الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم ترد ثم تدغم الياء فيه غم الياء في الياء وان كانت الالف للتثنية لم تقلبها
هذه بل ياء لان الاصل لهذه الالف من الياء والواو فترد اليه وليئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان اخره ياء واد غمت الياء
في الياء فيقال في القاضي والرامي الرامي والقاضي وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء واد غمت في ياء الاضافة وهذا
لك التثنية والجمع حالتي النصب والجر فيقال في غازو قاض قاضي وغازي وكذلك في المثنى والمجموع حالتي النصب والجر وان كان
اخره واو قلبت الواو ياء واد غمت الياء في الياء وحركة الياء لانتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمي لانه لما حذفت
النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبي الاخر قلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدة تصريف

وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسرها قبل الياء وللقاسبي فصار مسلمي وهذا لم يكن الا في جمع السلامة المذكر حال الرفع واما
الاسماء الستة فابي اخي وجاز المبرد اخي واخي وهذا اشارة الى كيفية لحق ياء الاضافة لهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي
كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم
يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد جاز رد لام الفعل في اخ واب فيقول
فيهما اخي وابي مع رد لام الفعل وادغامه في الياء مما بقوله وابن مالك ذو المجاز يد اروجب لانا الاسم ان المضاف الى ياء المتكلم
هو الاب يجوز ان يكون ابين جمعا والذي يدل على ان الاب جمع على بني وان كان شاذا قول الشاعر بين امراتا يكبن وقد بنينا
بالابيا وتقول اخي وهنى يقال في حم وهن كما يقال في يد ودم يدي وهي من غير رد لام الفعل ويقال في اكثر وفم ايضا اضافة
لحم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما في وهو الاكثر والثاني فمي والوجه ظاهر من حيث ان الحق به المتكلم من غير تغيير للفرد والوجه
الاول اكثر وافصح لاقلبت الواو ياء لما هو لاجل الاضافة للضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة ذلك لان اصل فم فوه
ليسكون الواو وحذفت الهاء لحفاية فصار فوه فلو لم تقلب الواو ياء لما قلبت الواو والفاء حركها فاجتمع ساكنان حرف اعراب وانفتاح ما قبلها
فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقي الاسم للاعراب على حرف واحد فهذه العلة غير موجودة حال الاضافة
لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا على حرفين ومعربا تقديرا على الاخر ومنهم المضيف لكنه لم يبق على حرف واحد
انه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار
فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء واذا قطعت فيد اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها
اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فتقول هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا واباوحما وهنا
وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في نيم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا
في الاصل واما ضم الفاء فلبدل على الواو المبدل عنها الميم للحذف وفيه واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو بما العلة ذكرناها فكانها عوضت
الواو ياء لكن انه اذا عوض ياء كسرها قبلها فكذلك اذا عوض الو وقولهم وجاء حمي يد وحيا وذلو ودلو وعصا مطلقا اي وقد جاء في فم
لغات غير ما ذكرنا احداها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا احم ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة
فلان احمك ومررت بحمك فهذه اللغة الاولى حال الافراد وليت مثلها حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل حب مطلقا اي حكم حكمه
المهجو حال الافراد والاضافة هذا احمؤ ورايت حماء ومررت بحميات واللغة الثالثة انه حكم مثل حكم دلو مطلقا فتقول هذا احمو
ورايت بحمو مضمومة وجمو وهذا احموك ورايت حموا ومررت بحمو وهذا احموك ورايت حموك ومررت بحموك واللغة الرابعة
انه حكم مثل حكم عصا مطلقا فتقول هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا وتقول هذا احماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغة
الثالثة مخالفة للغة الاولى حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهو ان يكون
حكم هن يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك ورايت هنك و
مررت بهنك فهذه اللغة مثل الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة وهو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اي ذو لا يضاف الى مضمر
ولا يقطع اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل الاسماء الاجناس صفات
للنكرات نحو جعل المال صفة لرجل فتقول جاءني رجل ذو مال فوجب مراعاته وصفة وان جاء خلافه فهو شاذ نحو صلى على محمل
ودونه وكقوله انما يعرف الفضل من الناس ذوو فاعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا يقال
جاءني زيد ذو عمرو في المحتبى بانه لا يضاف الى مضمر والتوابع كلها تابعة باعراب سابقة من جهة واحدة اي التوابع كل ثان للاول والاعراب الثاني مثل
اعراب سابقة من جهة واحدة فقولهم الان شامل لخبر البتداء وخبر المبتدء كان وخبرها واخواتها والمفعول الثاني من باب
علمت فلما قال باعراب متبوعه سابقة خرج عنه خبر كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها وتالو من جهة

واحدة خرج نحو خبر المبتدأ والمفعول الثاني الباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التوابع مثل اعراب متبوعهن من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلانا جاءني في قولنا جاءني زيد الطويل عمل فيما لا فتضاي الفاعل واما الثاني فلان عمل المبتدأ في المبتدأ والخبر من جهتين اقتضاي المسند والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من جهتين اقتضاي المنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهة اقتضاء تعبير الشيء حالا واشتمال المنسوب والمنسوب اليهم ولا يشكل بمثوبك انت معان انت تابع ليس باعراب سابقة لان المراد باعراب سابقة ان اعراب لفظا ومحلا مثل اعراب متبوعه لفظا ومحلا فان انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له والمنسوب له النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا ومحلا فان انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقولنا تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على في متبوعها لكن قد يتوهم ان يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان قائما يتوهم يدل على معنى في متبوعه وهو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه مثل ذلك قائم وان يتوهم متوهم انه تابع دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل التوكيد كقولنا رجل عالم ابوه وليتأتى ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقولنا ما جاءني احد الا زيد فيها الا زيد الا للصفة فان النعت معان لا يدل على معنى في متبوعه واجوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت الحقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا صفة نعتا حقيقة لانه معنا والنعت من حيث المعنى نقدير في الاية لو كان فيها الا غير لكن لام على اعراب الا واضافت الى ما بعده اعراب المنعوت حرورة لحمل احد اللفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا او تشبيها وفائدة بعد التخصيص او التوضيح وقد يكون بمجرد التاء والذم او تاكيد لشائبة الى ان النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد العاقل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم لجاهل العين اذا كان زيد معلوما قبل هذه هنات وان كان غير معلوم لا يكون لمجرد الذم بل الذم والتوضيح ومنها ان يكون للتاكيد وذلك اذا لم يفد النعت على ما يدل عليه المتبوع كقولنا نفخة واحدة فان الواحدة لم يدل عليه نفخ لان التاء في نفخة للواحدة فيدل على الواحدة وانما قال في الثلثة الاخيرة وقد يكون للمدح استعارة او كسرة استعمال الاولين ولا فصل بين ان يكون مستقا او غير ان كان وضع نعرض المعنى عوما مثل تميمين وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل - يكون مشتقا والمضمون الشارح انه ليس بواجب ان يكون مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموما او جميع استعمال انه مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال وذا مال كما يقال جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل وامرأة ذات مال فان كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعه دائما او تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع وانما لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع اخر نحو جاءني الرجل وجواز الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا يدل وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخر نحو هذا زيد وتوصيف النكرة بالجملة الخبرية اي توصيفها وتوصيفها النكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة وجوب مطابقة الموصوف الصفة في التعريف والتنكير ويلزم الضمير في الجملة الذي تقع صفة للنكرة ليربط الجملة بتلك النكرة كما في المثال لكن كور لا ترى انك لو قلت مررت

برجل زيد قائم لم يتبين ارتباط زيد قائم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اي وصف الموصوف باعتبار رجلا نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فان صفة لمتعلقه هو الغلام من حيث المعنى والحقيقة فلا ول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والتذكير والتانيث اي النعت الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر وعين عن هذه الثلثة ويقوله في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ليجب موافقة الصفة الموصوف في هذه الاشياء لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فلزم بالضرورة موافقتها والثاني يتبعه في الخمسة الاولى في البيان كما فعل اي الصفة التي هي حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاولى وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانها لما حصلت صفة كذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعة له في هذه الاشياء صراحات للفظ وان لم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتانيث بل كان حكم حكم الفعل لانها مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجب تثنية ولا جمعه الا على ضعف فلذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله فلما كان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما يجيء في موضعه كذلك الصفة فتقول مررت برجل عاقل غلامه وبرجل عاقد غلامهما وبرجلين عاقد غلامهما ومررت بامراة قائم ابوها وسيجيء هذا البحث وافيا ومن ثم حسن قام رجل فاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه ايضا ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباب اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون يقوله لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان قعودا ليس مثل يقعدون لفظا والضمير لا يوصف ولا يوصف به اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب بلا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص عدم وصفه لغيره لانا نقول الاصل في الوصف الايضاح والتخصيص فاما لم يوصف المضمر الاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم ترجيح غير الاصل على الاصل واما الثاني فلانه لا بد على معنى في متبوعه والموصوف اخص ومساو لئلا يكون التبع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المفردة او يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم من حيث الخارج لانا نرى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهوم شيء له ضحك وشيء له الضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره ومن ثم لم يوصف وللام الاستغراق او بالمضاف اليه اي ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساويا لها لم يوصف الاسم المعرف باللام التعريف الا بالاسم بالام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما مساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحب او صاحب هذا احملا على الصفة وانما التزام وصوب باب هذا بالاسم الابهام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكر ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو مررت بهذا صاحب الرجل او المضاف الى مثل لان الاسم الاشارة اخص من الاسم المضاف الى المعرف باللام ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بان التزم وصوب باب هذا الاسم المعرف بلام التعريف للابهام تقديره ان المبهم يطلب صفة تعالى ذاته ويدل على ذات والاسماء الدالة على ذات هي اسماء الاجناس وتعريفها بما عبر عنها انما هو باللام فلو اراد بيان هذا اسماء الاشارة التي لغير المكان لا المبهمات الشاملة للموصولات ولا اي لان هذا وهنا وثمة لا يوصف وكذلك

الموصولات لكن يوصف ببعض الموصولات واي لايلزم بذي اللام لجواز وصواي بهذا خوبا بهذا الرجل وانما جاز وصواي هذا
مع وجوب العلة المذكورة في هذا الاسم لما وصف بهذا الموصوف بذي اللام كان وصواي بذي اللام الموصوف بالموصوف بذي
اللام موصوفا بذي اللام ومن حيث ثم صنعوه مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة
يجب ان تدل على الذات والجنس وتعيين ذات ابهم صنعوا ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا تدل على الذات والجنس والنوع
لاحتمال ان يكون رجلا او امراة او كان غدا او ثلجا او غير ذلك ولدلالته على الجنس جاز على صنعوه وحسن ان يقال مررت بهذا العالم
لان يعلم منه شيئ انه انسان او رجل العطف تابع مقصوده بالنسبة مع متبوعه بتوسط بينه وبين متبوعه احد من الحروف العشرة
وسياتي مثل قام زيد وعمرو فقوله تابع يتناول التوابع كلها وقولهم مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد
وعطف البيان ليست مقصودة بالنسبة بلا بي بها لاغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة
لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة خاصة احترز للعطف
بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد واذا عطف على المرفوع المتصل كذا بمنفصل مثل
ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت القوم وزيد اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم كذا او اظهر منفصل
ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت الا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل لكن
عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال للمرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه
بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد لا يقال انما جاز العطف في قولنا بك وبزيد لوجود الفصل وهو باء
الجر فان لا يجوز عطف الظاهر على الضمير المرفوع مع الفعل لانا نقول المراد بالفعل المجوز لعطف الظاهر على الضمير المرفوع هو الفاصل
في اللفظ وبالجر ليس كذلك وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف ملا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد واما اذا وقع الفصل
بين الضمير المرفوع وبين المعطوف جاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وزيدا وبعد كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا واذا عن على الضمير المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد اذا عطفوا اسم على الضمير
المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد للكراهة ثم عطف الاسم على الضمير المجرور الذي هو كالجزء من الجار واما قوله تعالى
تساءلون به والارحام في بعض القراءة السبعة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قولهم اذهب فما بك
والايام من عجب فشاذ لا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير معين لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول الاحتمال ذلك
الان المراد اثبات ان هذا البيت يعجب منك ومن الايام وانما ذكر الايام هنا للذم فلا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو قوله فاليوم
قريب تهجرنا وتشتمنا فاذهب والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب
للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدا اذا كان جملة او صلة الذي يجب ان يكون المعطوف كذلك
واعلم ان ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه لا يجوز ان يقال يا زيد والحارث وربّ شاة وسخلتها بجر
امتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام او امتناع دخول رب على المعارف ومن ثم لم يجز مازيد بقائم او قائما ولا ذهب عمرو
الا لو قوله اي وسن اجل ان حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال مازيد بقائم ولا ذهب عمرو الا الرفع في
ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال مازيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم
وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فرفع عمرو واذا رفع ذاهب بان يكون خبرا عمرو مبتدا لوقوع خبر
مقدم عليه والجملة معطوفة على الجملة المقدمة ولم يجز عطف ذاهب على اللفظ قائم وعمرو وعلى المعنى زيد عطف المفرد على
المفرد لانه لو عطف عليه ذاهب لكان خبرا ما لكنه لم يجز ان يقع خبرا ما لعدم الضمير ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما
يمتنع في المعطوف عليه وانما جاز الذي يطير فيغضب الذباب لانها فاء السببية هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم

مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذ باب لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم
الضمير في فيغضب زيد ووجوب الضمير في يطير ليكون صلة الذي واجوابه ان الاسم انما يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذ باب
وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكن ليس كذلك لكونها للعلية ايضا لانه في تقدير الذي ان كل فيغضب زيد الذ باب
والذي يدل على ما قلناه امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذ باب للامتناع وجود الضمير في المعطوف فتبين ان جيئ بالسببية للعطف
المحض واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز حملا للفراء الاولى الدار زيد والحجرة عمرو وخلافا لسيبويه اي اذا عطف شيئان
على معمول عاملين مختلفين على تقدير وجد في المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاء مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم
ومحتج الكتاب اذا كان المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب في المعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وعطف على الدار
والعامل في الدار هو في عمرو ومعطوف عليه زيد وحجم سيبويه انه حرف العطف اضعف من ان يقال وان يقوم عاملين وحجة
الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسواء معطوفة على بيضاء والعامل فيهما ما وقول الشاعر كل
امرئ مصبح بامراء ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على امراء الاول والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على امراء الثاني
والعامل فيه مصبح بين وحجة المنع في جواز العطف عليه عاملين فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف و
المعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب فيهما ما ذكر من سيبويه مع عدم
استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمول عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر حالد العدم المانع وهو قيام حرف
العطف مقام العاملين بالمختلفين لرفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر حالد من هذا الباب قد يجوز العطف على زيد
وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيد للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما حينئذ معمول عاملين مختلفين
والمراد بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول وكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع
التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع العطف بالحروف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان
لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع لنسبة في تعيين ذاتهما الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل
فلا شك في نسبة المجيء الى زيد بل شك في ان الذي زيد من الزيد دفاما قال الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل و
اجمع وانويهما نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان كان لم تؤد امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق
التعريف على التاكيد واعلم ان محل الذكور لا يتناول اجمع واجوانه لانهما لا تقرر امر المتبوع في الشمول او يتبع ما تقرر امره النسبة
في الشمول لكان اعم ويشكل ايضا بجميع التوكيد التي لم ينسب لا متبوعها شيئ نحو ضرب زيد قائم وان زيدا قائم فان
ضرب الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول ولكن اضرب الثانية وان الثانية في ان زيدا قائم فعلم المراد
بالتاكيد الذي عرف ههنا هو التاكيد المعنوي وح لم يتوجه الاشكال قلنا لانسلم ذلك اولا لم يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي تقول
وهو لفظي ومعنوي ولا يختص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعنوي في قولهم وهو لفظي ومعلوي لمطلق التاكيد المعرفة ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف هو من المعنوي والمفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شيئ او نسبة شيئ غير
المتبوع وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاء زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها الى التاكيد على ضربين لفظي و
معنوي والتاكيد اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف
نحو ان زيدا قائم وفي المركب كما ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد واعلم ان يشكل بمثل ضربت انت فانه انت تاكيد للفظي
مع انه لم يكن اللفظ الاول فان قلت فليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي وبين المعنوي وهي منتفية بالاتفاق قلنا اولا
ان يقال اللفظي تكرير اللفظ الاول وايقان بمفرداته كما في التاكيد الضمير المتصل والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفس وعين وكلها
وكلهم واجمع واكتع وابتع وابصع

اي والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وطاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعملان باختلاف
صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها وانفسهم وانفسهن اي النفس والعين تعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الاتي المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما الا بالصفة ولا بالضمير تقول
زيد نفسه والزيدان انفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان انفسهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات
انفسهن والثاني للمثنى كلا وكلتا هما اي التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما المذكر و
جاءتني المرأتان كلتاهما المؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يستقيم الواحد به يجيء تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز
اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى التاكيد لعدم القائلة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء
فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني
الرجلان كلاهما لانا نسلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز صلاة المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر دالا عليه فان
لفظ المثنى ظاهر في ان المراد فيه اثنان في صورتين الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه لم يوجد ذلك الظاهر هو في نحو
الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ولم يتوكل في نحو المجيء لامكان صدوره عن الواحد فلم تحتج الاول الى التاكيد
دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد تحمل الجمع لان المجاز كما اطرد جانب القلة اجتمع في جانب الكثرة فاذا
اكل بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلاق
الجمع على المثنى كثيرا فاذا كان كذلك لم تحتج الى تاكيد المثنى كلا في نحو الاختصام ليلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على
الجمع في كلامهم والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والسبع في ابواقي نحو اجمع جمعاء الجمعون جمع
اي البواقي بعد الثلثة وهو كله واجمع الى اخره يتبع تاكيد الغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا باختلاف
الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ
في البواقي وهو اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع واكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
واشتريت الجارية كلها جمعاء اكتعاء ابتعاء ابصاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع تبع تبصع ولا يؤكد بكلا واجمع الا ذو اجزاء يصح
افتراقها حسا او حكما مثل اكلت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاءني زيد كله اي لا يصح التاكيد بكل واجمع
الا الشيء ذو اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان القوم ذو اجزاء افتراقها حسا
وهو زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها
حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه مثلا دون النصف الاخر او اكثر فاذا لم يكن
شيء اجزاء حسا او لان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانه للشمول وفائدة التاكيد بما
فيه شمول اما الاجزاء له ولا ما فيه له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فان دويبة جاءني زيد كله لان لا اجزاء ولا يصح
افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن بحسب فصله اثنتا او اربعة واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين
اكد بمنفصل مثل ضربت انت نفسك بخلاف اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المنفصل كما في
التاكيد بالنفس في بعض المواضع نحو زيد اكرمه هو نفسه فان اول المرفوع المنفصل اولا في التاكيد بالفاعد فحصل عليه ما لم يلتبس التاكيد
فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك الا طراد الباب وانما قيل المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيد هما بالمنفصل نحو مررت بك نفسك ومررت نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس
والعين بلا تاكيده بمنفصل اخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل و

واجمعين بلا تاكيد بالمفصل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون التباس بالفاعل ههنا لان الكل واجمعين يليان قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليا العوامل كثيرا واكتع واخواته اتباع لاجمع الى اخرهن اعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة بها الما رتبت في اللسان العربي والاختلال الحسن وذلك الترتيب ان يؤكد اولا بكل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابصع ثم ابتع والثلثة الاخيرة عين اكتع وابتع وابصع توابع لاجمع لكون ليس وليطان وتابع اتباعا لحسن وشيطان وجمايع فلا يتقدم عليه اي ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابي كثيران فانه جوز الابتداء بكل واحد منها اي وذكر عمادون ضعواي وذكر اكتع واخواته بدون ذكر جمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو ليس وليطان من التوكيد مع ان ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرار الاول ولانه تاكيد معنوي لانه من الالفاظ المخصوصة واجاب عنه بعضهم بانه تكرر الاول الا انه غير حرف واحد في الاول ط

جنبون عن الكثرة وكلاهما تابع مقصود بما نسب اليه المتبوع دون نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تمام لجمع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دون يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة وهو بدل الكل والبعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلول مدلوله الاول والثاني جزء والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما والرابع ان قصد اليه بعد ان غلطت بغيره هذه اقسام للبدل الى اقسام وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد قوله والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار به اردت ان تقول بحمار فسبق لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركت وقلت لحمار والمراد بالغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط ويكون معرفتين ونكرتين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة ويكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرناه اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو الحاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد راسه زيد علم له زيد حماره ومثالها اذا كانا نكرتين رجل غلام لرجل رجل بدله رجل علم له رجل حماره ومثالها اذا كان من نكرة والبدل معرفة نحو رجل غلام زيد رجل راسه رجل علم له رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد بدله زيد حماره واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالقاصية كاذبة اي اذا البدل النكرة معرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصد بالنسبة دون مبدل منه وكره محطا عنه من كل الوجوه فاتي بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر النقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو الحاصل من ضرب اربعة في مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر نحو ضربت زيدا اخوك زيدا راسه زيدا علم له زيدا حماره ومثالها في ابدال المضمر من المضمر ضربته اياه ومررت به اياه واعطيته اياه ومثالها في ابدال الظاهر من المضمر عكس هذه الامثلة ضربته زيدا ومررت به زيدا واعطيته زيدا ومثالها في ابدال المضمر من الظاهر ضربت زيدا اياه ومررت بزيد اياه واعطيت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من ضمير بدل الكل من الكل الا من الغايب مثل ضربته زيدا اعلم ان المضمر الذي يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل وغيرها فان كان البدل

بدل لكل من الكل ثم جيز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال للمسكين كان الامير كذا والاعلبك الكريم المقول
لئلا يلزم ان يكون المقصد بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولها واحدا واما اذا كان البدل الكل غير بدل
الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كونه مدلول الثاني غير مدلول الاول فلهذا جاز ان يقال
اشتريتك نصفك واشتريتين نصفي والجيتك علمك والجيتك على وضن بتلك الحمار وضربتني الحمار قال الشاعر زيني
ان لمرك ان يطاعا وما القيتني حلي مضافا فحلي بدل من الضمير المفعول في القيتني وهو من بدل الاستعمال واذا جاز في التكلم
فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغائب فجاز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجوه الاشتباه والابهام
في الغائب كما في الظاهر هزبت زيدا اوراسه وعلمه وحماره وعطف البيان تابع غير صفة بوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع
وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله بوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها لمتبوعها مثل القسم بالله ابو حفص
عمر فعمر تابع غير يوضح متبوعه وفصل من البدل لفظا في مثل انا ابي التارك اصلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل لفظي
ومعنوي اما اللفظي فهي مثل قولك المراد انا ابي التارك البكري بشر عليه الطبي ترقيم وقوعا فان بشرا وجعل بدلا من البكري
يجب لوجوب كون البدل بتكرار العامل فيكون تقدير انا ابن التارك بشرا وهو غير جايز كما مر في باب الاضافة في الضارب
زيد واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرار العامل ولو نصب بشرا حملا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق منع لجواز ان
يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل ولم يقل في قولنا ان ابن التارك لان هذا الفرق منع جاز باب اسم الفاعل المعرف باللام اذا
ضفيته الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما عطفا عليه عطف بيان فان يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظي
نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء تقول يا هذا زيد ابالرفع حملا على اللفظي وبالنصب حملا على
المحل والتنوين هذا التقدير ان جعل عطف بيان وبالضم على تقدير ان تجعله بدلا منه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو
الذي يعتمد بالحديث وذكر البدل من المتوطيه بخلاف عطف البيان فان المقصد هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح
المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك زيد بدل ان كان المخاطب اخا واحد فقط وعطف البيان ان كان اخوين
المبني ما تاسب مبني الاصل او قع غير مركب اي المبني هو ما تاسب مبني الاصل من مشابهة وغيرها او قع غير مركب مع غيره
على سبيل مع الحذف دون جمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحرف وامر المخاطب وانما حذف في تعريف احد الامرين لان الاسم
لما كان معربا بشرطين التركيب ومشابهة مبني الاصل فالمبني الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط وحكم
ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل اي وحكم المبني ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل في اول اللفظ او لتقدير الكون مقابل
المقابل المعرب فجعل حكم مثل مقابل حكم المعرب والقابل ضم وفتح وكسر وقفي اي والقابل المبني جعل نحو منذ وفتح نحو اي وكسر نحو
جير ووقفي نحو من اعلم ان جاز عود الضمير في قوله والقابل الى البناء وان لم يجز ذكر لفظ البناء من كونه معنى له لانه المبني طلبي
وانما قال في البيان والقابه وفي الاعراب انواعه الان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة الدالة كل واحد منها على معنى بخلاف
البناء فانه ليس لمرادفها الا الالفاظ اعلم ان اضافة القاب الى الضمير العايد الى المبني لادنى ملابسة وتقدير والقاب
البناء في المبني وهي المضمرات واسماء الاشارة للموصولات واسماء الافعال والاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظرف
اي المبنيات هي المضمرات واسماء الاشارة الى اخرها لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في سماء ان افعال الامر
الافعال الامثالية باسماء هلك اما قالوه وفيه نظر لان لقب هذا النوع من الاشياء الاصوات وانما قيل الظروف بالبعض لان
بعضها معرب المضمر ما وضع المتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اي المضمر اسم وضع لمتكلم كانا او لمخاطب
نحو انت او الغايب تقدم ذكره لفظا نحو هرب زيد اخلامه اما تحقيق نحو زيد ضربت غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلام
زيد ومعنى بان يذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب للتقوى لدلالة اعدلوا عليه او حكما

اي ثابت في الذهن في ضمير الثاني نحو هو زيد قام وفي تنازع الفعلين نحو ضربانا واكرمت الزيدين وفي نحو زيد رجلا ونعم رجلا زيد وفي قوله تعالى حتى تورث بالمجاب كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني في الواجب للاعراب فيها كما كان في الاسماء لوضعهم المرفوع لفظا والمنصوب لفظا والمجرور لفظا وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه يستقل بنفسه في التلفظ به او لا يستقل فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل فالمنفصل هو المتصل بنفسه والمتصل غير المتصل بنفسه اي المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ به والمتصل هو غير المستقل بنفسه في التلفظ وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي الضمير ما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر احد هذه الامور الثلثة فالاولان متصل ومنفصل والثالث متصل اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل لهم لامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه وهو الجار والمجرور فلذلك خمسة انواع لازم كما ذكره اي فالمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاثنان يقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة ال اول ضربت وضربت الى آخرين اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضربتما ضربتن ضربا ضربوا ضربن وعلى هذا قياس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت والثاني للمجهول وهو ضربت والثاني انا الى هن اي مثال النوع الثاني من انواع الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل الاخ ان انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هن والثالث ضربني واتى الى ضربهن وانهن اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل نحو ضربني ضربنا الى بطن واتى وانتا الى الهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف والرابع اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي واياي وانا واياك اياكن واياه الى اياهن والخامس غلامي والى غلامهن والاهن اي مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المنفصل غلامي غلامنا غلامك غلامك الى غلامكن وغلامه الى غلامهن وغلامها والى غلامهن وانما اورد مثالين ليعلم ايضا الضمير المجرور بالاسم والحرف لجميع المعنى الذي وضع له الفاظ الضمائر لها تسعون والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما للتكلم او للمخاطب او الغائب وعلى التقادير الثلثة المفرد والمثنى والمجموع فيصير تسعة ليكون حاصل من ضرب الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر واما المؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة في ثمانية عشر معنى بلغ تسعين من ضرب الخمسة في اثنا عشر لان لفظا كل واحد من ثمانية عشر معنى لا يزيد على اثنى عشر لفظا للواحد للمذكر والمؤنث والمثنى للمذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث في المتكلم اثنان فسقط اربعة المثنى للمذكر والمؤنث وكون المثنى للمذكر والمؤنث في المخاطب والغائب واحد فيسقط لفظان اخران فيصير المجموع ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بقي اثنا عشر واذا ضربنا الخمسة في اثنا عشر بلغ ستين وهو مطلوب فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد الغائب نحو زيد ضرب والواحدة الغائبة نحو هند ضربت دون لحوقها احين هناها او مجموع الاثنين في الاثنين لاحاصة الالتباس نحو زيد ضرب والزيدان ضرب والزيدون ضربوا بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين نحو ضربه وانه لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قبل الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه وفي المضارع للمتكلم مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث لوجود قرينة التذكير من هو له واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرناه من الاقسام والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبات للرفع الالتباس والغائب والغائبة اي ويستتر المرفوع المتصل في المضارع الغائب نحو زيد يضرب وفي الغائبة هند تضرب ولا

ولا يستتر في الغائبين ولا الغائبتين ولا في الغائبين ولا في الغائبات لدفع الالتباس وفي الصفة مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا مخاطبا كان او غائبا او متكلما الوجود قرينة دالة على
الضمير وهو علامات التثنية والجمع او عدمها او قرينة المخاطب او قرينة المتكلم ولانه لو ابرز لاجتماع الالفين في المفرد والعلامة
في المجموع فحمل المفرد عليها اطرادا للباب تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون
هم ضاربون والهندات ضاربات وليت الحرف فيهما ضمائر يدخرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد
بالصفة اسماء الافعال والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولا يسوغ لمنفصل الا التعذر والمتصل اي لا يجوز ان يتوالى
بالضمير المنفصل الا عند تعذر اتيانه بالضمير المتصل لكون المتصل اخص من المنفصل وذلك في التقدم على عامله او بالفصل
لغرض او باحد حرفي او العامل معنوية احدى فاعل الضمير مرفوع او يكون مسندا اليه صفة جرت غير من هي له مثل
ابالك ضربها وما ضربك الا انا وايانا والشر ان زيدا وما قامت قائما وهند زيد ضاربته هي اي والتعذر المذكور اما بتقدم
الضمير على عامله نحو اياك ضربت ولما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر
في الموضعين وانما قال تعرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض ليلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة
واما يحذف عامل الضمير الحوايا ك والشر لامتناع اتصاله الملفوظ بغير الملفوظ بالحذف واما يكون عامل الضمير معنويا
وهو لا يدل نحو انا زيدا لما ذكرناه واما يكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما الوجوب استكفاء الضمير
المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا نحو طرب وامتناع استكفاء الضمير المرفوع المتصل في الحرف لضعف عمل الحرف فحمل التكلم
والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب وان لم يجب استكفائها اطرادا للباب وانما قيدنا الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان
منصوبا او مجرورا بالجار المتصل نحو انا وله لعدم وجوب استكفان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما يكون الضمير
اسند اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي لهند مبتدا اول وزيد مبتدا ثان وضاربته خبر المبتدا
الثاني وهي على ضاربته مسند اليه وهو صفة جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها بالحقيقة هند والجملة
في محل الرفع بان خبر المبتدا الاول وانما وجب ابراز الضمير لكون الصفة لضعومن الفعل في العمل ورفع الالتباس في
نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو ولتبرهوا ايضا ابرز فيما
لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي اطرادا للباب ولم يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند زيد
تضربها لان وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل هنا قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثم الجموع الامران
وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور الاولى منع هنا قلنا فرع عن عدة الاسباب للوجيه لتعذر
اتصال الضمير اورد امثلة على الترتيب المذكور وهو قوله مثل ابالك الى قوله وهند زيد ضاربته هي واذا اجتمع ضميران و
ليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت فلك الخيار في الثاني مثل اعطيتكه وضربتكه اي واذا اجتمع ضميران
لا يكون منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف وقلت الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول
اعطيتكه وضربتكه واعطيتك اياه وضربني اياك وانا او مررت بالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان
يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان الضميري مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم
الفصل يتعين لاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ضربت الا اياك اعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف
وقدمت من غير فصل بينهما فلك الخيار لكان احسن لانه لا يستقيم مثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او
فصل ومن قوله اذا اجتمع لامتناع الاجتماع من الفصل نحو ضربتك والا فهو منفصل مثل اعطيت اياك واياه اي وان لم يكن
مجرورا مما ذكرنا وذلك بان لا يكون الاخر في نحو اعطيت اياه واعطيتك اياك واعطيني اياي بان يكون احدهما اعرف لكن

لايكون الاعراف مقدما نحو اعطيتها ايات فالضمير متصل قطع لكراهة تقديم الحد التاويين وغير مرجح على الاخر
وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة والمحقار في خبر بايكان واخواتهما الانفصال اي جاز الانفصال
خبر كان واتصال شبههما بالمفعول اذا كان ضمير نحو كنته اياه ولكن المختار هو الافصال الذي في الاصل خبر المبتداء الانفصال
والاكثر لولا ان الى اخرها او عسيت الى اخرها اي الضمير اذا وقع بعد لولا او بعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل
نحو لولا انت الا خير لكون مبتدا او بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الا خير لكونه فاعلا وقد جاء لولاك وعساك
الا خير على ايجاز بعد لو ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى الفوه وعساك الا خير نقال الاخفش
ان الضمير الواقع بعد لولا ضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر ما كانت وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء
وبعده عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر ولا وهو حرف
جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو معنى لعد ههنا ونون الوقاية مع اي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة
في الماضي والمضارع غير ياء نون الاعراب اي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضربني
ومرنوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني للحفظ عن دخول الكسرة والمعد المسمى هذه النون النون
الوقاية وانما قال العري عن نون الاعراب لان معه جاز الاثبات والحذف مثل يضربانني ويضربانني ويضربونني ويضربيني
وتضربيني وتضربيني وتضربيني وانت مع النون في لدن وان اخواتهما مخيران اي وانت مع نون الاعراب في المضارع نحو يضربانني
ويضربونني وتضربينني مخير في اثبات وحذف اما اثبات فلاجراء على القياس المتقدم واما حذف فلا استغناء عنه
بنون الاعراب ولكراهة اجتماع النونين وكذلك انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لخفة بناءه على السكون وحذفه
لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتهما مخير في اثبات نون الوقاية لشبههما بالفعل وعدم اجتماع النونين
في الفعل في حد ذاتها لكراهتهم اجتماع النونات في الاربعة الاول وحمل الاخيرين على الاربعة الاول ويختار في ليت ومن وعن وقد فقط
اي ويختار اثبات النون في ليتني لشبههما بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونها مع جواز حذفها عنها لكونها
حرفين وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو لي ويختار ايضا في قد فقط اثبات النون لحفظ سكونها مع جواز
حذفها عنها لكونها اسما وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي وعكسي ليت لعل فان
يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونها حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات
فحذف النون الاولى في احسن تحمل لعل لكونهما من لغاتها واما جواز اثبات النون فلشبه لعل بالفعل وتوسط بين المبتداء والخبر
قبل العوامل وبعدها صفة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء اي ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية
عليهما نحو زيد هو المطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليها نحو كان زيد هو المطلق صفة ضمير مرفوع منفصل مطابق
للمبتداء في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم والغيبة تقول زيد هو القائم الزيدان هما القائمان
والزيدون هم القائمون هند هي القائمة وكذا الترتيب واترن انا انت منا وانما قال صفة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم
تحقق كونه ضميرا ويسمى فصلا لتفصل بين كونه خبرا ونعتا اي هذه الصفة فصلا لانها تفصل بين كونه ما بعدها نعتا لما قبلها
او خبرا لها فانه اذا وجد هذه الصفة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لفصل بين النعت والمنعوت وشرط ان يكون الخبر معرفة او افعل
من كان امثل كان زيد هو افضل من عمرو اي وشرط اثبات هذه الصفة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او يكون الخبر افعل
من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف لاسم واحد داخلة في الابهام نحو مثل وغير اذا اضيفت وكالاسم المضاف
الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الان او غدا او كان المضاف الى النكرة نحو غلام رجل او مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف
عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها امتنع ان لا تفصل ولم تفصل على المعرفة

لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه قال وشرط ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان احسن اعلم ان كون المبتداء معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به كذلك كره وان شرط كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون المبتداء معرفة لامر وضع له عند الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بان اسم لان اتصاد دخل للفصل كالكاف في ذلك والتاء في انت فكان هذا لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب وبعض العرب يجعله مبتداء وما بعده خبره اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتداء ويجعل ما بعده خبره وهو على الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان نرى انا اقل برفع الظالمين واقل ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان ويفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا استتارا او بارزا على حسب العوامل مثل هو زيد قائم وكان زيد قائم اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكر مفسره ابلغ في النفس تعظيما واجلالا لئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة المؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المراد من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون المفسر الثاني بعده ويكون منفصلا ومتصلا اي ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتداء نحو هو زيد قائم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قائم لوجوب استكنان الضمير الغائب المرفوع للفرق في الفعل بالاتصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا بامسوه كان عامله حرفا نحو ان زيدا قائم لامتناع استكنان الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننتنيه زيد قائم لعدم استتار المضمر المنصوب في المتصل واليه اشار بقوله على حسب العوامل اي المتصال والاتصال مستترا واتصالا او بارزا انما هو على حسب عوامل وحذف منصوبا ضعيفا وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد ليس عليه لانه قوية مثال انه من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها حادا وطبلا ولم يختر بقوله منصوبا ان شيئا لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بدون كونه لبيان احد فمنصوبا جاء على ضعف لانه مقتضى دليل لانه ظاهر عليه والاصح ان اذا حذفت فلنا لزم اي حذف هذا الضمير منصوبا ضعيفا الاصح ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لا يلزم حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزايدة الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومد وعلى لفظهم ان بان انيت ومعنى لدلالتها على معنى يرد على التاكيد كالفعل والمكسورة المخففة وجد تعملها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزايدة الاضعف على الاقوى لكن لم يجد وا تعملها في الظاهر فقد قدروه في المضمر كقوله ان فيشة كيسي في الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اعلم ان كل من يحفى مبتداء وهالك خبره مقدما عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعلا هالك لئلا يلزم تعبير ضمير الشان بالمفرد اسماء الاشارة سما وضع للمشار اليه اي اسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشيء تعريفا دوريا او عاما هو اخفى او عاما هو مثله لان عرفوا اسماء الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي العام وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات اليه وهي خمسة ذا للمذكر وللمؤنث ذاتي وذي وتا وتي وذه وتاه وتان وتي وجمعها اولاء مدا وقصرا اشارة الى تعديدها فان اشارة به الى الواحد المذكر عاقلا او غيره وذان الى مثنى المذكر حال الرفع وذي الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وته وذه وتي الى المؤنث الواحدة العاقلة او غيرها وتان الى مثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء والقصر يشارك به الجمع المذكر والجمع المؤنث عاقلا وغيره وبالحق بها احرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب اي ويلحق اوائل الاسماء الاشارة المذكور حرف التنبيه وهو الهاء الدال على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هولاء ويتصل بها واخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من تخاطبه من الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي خمسة في خمسة ويكون خمسة وعشرين وهي ذلك الذي وذاك الذي وكذا
وكذلك اليوافق اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع
وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخط بخمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد
من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا من ضرب خمسة في خمسة واما يجب المعنى فتكون ستة وعشرين حاصلا
من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاكي ذاكما ذاكن وهذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذيني وتانين
واولاء ويقال ذا للقرب وذلك للبعد وذاك للتوسط اشارة الى القريبين وذاك وذلك قد للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه
البعيد وقيل اللام ليدل للخاطب وتلك وذاتك وذانك للمثنى وتين واولالك مثل ذلك قوله تلك وما عطف عليه مبتداء
وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك وتلك وتانك وذانك مثل ذينك واولالك للبعيد وما للقرب
فهو اوانا وذانا وتان واولاء وللتوسط فهو ذاك وذاتك وتانك غير مثل ذينك واولالك واولاك شهر هنا وهنا
فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة اي لايشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب
وبثمة وهناك الى المتوسط وبثم وهنالك الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احدها منع الهاء تخفيف النون
والاخيران فتحها وكثر مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله للموصول ما لا يتم جزء الا بصلة وعائد انما بين الموصول
لمشابهتها الحرف ومن حيث احتياجها الى غيره وهو صلة وحد الموصول اسم لا يصير جزء تاما من الكلام من مبتدا وخبره
اليه الا بصلة وعائد فقولنا اسم كان كالجنس وقولنا لا يصير جزء تاما لامع صلة يخرج الاسماء التي تصير جزء تاما من الكلام
كزيد ورجل وقولنا وعائد يخرج نحو مثل اذا واذا الان وان لم يتم جزء من الكلام لامع الصلة فان يتم بلا عائد وانما قال
لا يتم جزء وليس يقل لا تصير جزء ولان لا يصير جزء لكن لا يصير جزء تاما وصلته جملة خبرية انما احتاج الى تعريفها لانها لم
تكن مبينة وكانت ما نكرة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلة جملته خبرية ليلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثل في المعرفة
والجهالة او بما هو اخفى انما وجب ان تكون صلته لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطة
بواسطة لتحمل لحوائجها عليها من وما عليها وانما وجب ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات
والصلة يجب ان يكون موضحة لها والعائد ضمير له وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول هذا التعريف للعائد وانما قال عرفهم
لانه غير بين وما خود في تعريف الموصول العائد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره لترتبط الصلة بالموصول قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول او صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي او التي لا يكون الا اسم فاعل ومفعول لكراهتهم ان يدخل
صفته مثل صفة لام التعريف فيكل من الجملة المفرد ليدخلا عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها
وذلك المفرد هو الفاعل والمفعول وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين والذي واللاتي واللواتي
وما ومن واي واية وذو للطائفة وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام اي سرو في عوضها اي والموصول الذي للمفرد المذكر والتي
للمفرد المؤنث واللذان بالالف للمثنى للمذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر الاولى والذين للمذكرين وفي جمع المؤنث لغات
اللاتي واللاتي واللواتي واللاء بالمد والقصر واللاء بالياء الكسورة او الساكنة من غير المد وكل هذه الاشياء مشترك بين اولي
العلم وغيره الا الذي فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن الفرق بين المفرد والمثنى وهو الذي واللذان لمن لا يعلم والجمع مخصوص
باولي العلم ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
وايّ للمذكر بمعنى الذي وانث للمؤنث بمعنى التي وذو الطائية اي ذو بمعنى في لغة طي كقوله اولذ نان الماء اي وجدي
وبيتي دوحفرة ودو طويت وذا بعد ما الاستفهامية خاصة بمعنى الذي عند البصريين وعند الكوفيين تيقع ذا بمعناه
مطلقا والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي والعائد للمفعول يجوز حذف ضمير العائد من الصلة

الى الموصول يجوز حذفه اذا كان معمولا لقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيل العائد والمعمول الان غيرهم وهو المرفوع والمجرور كغيرهم حذف العائد من الجار وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدأ او خبرا ويجوز حذفها ايضا لجواز حذف الجار والمجرور معا لقول الشاعر عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كالذين كانوا عليه فالصواب ان يقال فالعائد المفعول كثر حذفه لانه قيل حذف في غيره واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع الخبر عنه ضمير الهاء واخوتها خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة يصح بناء اسم الفاعل والمفعول اي واذا اخبرت باستغناء الذي عن شيء ما مطلوبا من وجه وغير معلوم من وجه الاخير صدرت الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت مع صلته الخبر عنه ضمير العود الى الذي الرابط واخبرت بالخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد من قولنا ضربت فعلت ما قلنا وقلت الذي ضربته زيد وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف واللام الضارب انا زيدا لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول منها يصح دخول منها الالف واللام واذا كان كذلك الذي اكثر محلا من الالف واللام اعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت بالذي هو الذي والذي الذي والتي واللتان اعلم انه يجب تقديم المبتدأ او ناسخ الخبر هنا مع انه يجوز في نحو تأخير الخبر واذا تعذر امر من اصول المذكور وهي تصدير الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه موضع تأخير الخبر واذا تعذر امر الاخبار اي اذا تعذر امر من اصول المذكور وهي تصدير الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتأخير الخبر عنه خبر التعذر الاخبار عنه بالذي كان ابتداء لازمة وشرطه ومن ثم امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والتمييز والضمير المستحق لغير هما والاسم المشتمل عليه اي ومن اجل انه اذا امتنع امر من اصول الثلثة امتنع الاخبار عن الضمير الشأن في قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تأخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف في نحو جاءني زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وانما يمتنع الاخبار ايضا عن الصفة ان لو لا يخبر الموصوف مع الصفة اما اذا اخبر مع الصفة نحو الذي جاءني الزيد الظريف فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع الى الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير صفة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر العامل في نحو ضربي زيدا الامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا الضمير في معمول لان الضمير لا يعمل ولامتناع ناخبر ان اعملنا في معمول لان المصدر لا يعمل ما خبرا وانما قيل المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو ان يقال في رأيت ضرب الذي ضربته ضربك اعلم ان يمتنع الاخبار عن الحال في نحو ضربت زيدا قائما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا والذلك يمتنع عن التمييز في نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاق ان يعود الى غير الموصول ولو حاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربت غلام لعين ما ذكرناه قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير اولي العلم غالبا نحو العجبي ما صفته وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله ما يفتح الله من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب اي بشيء معجب واما بالجملة كقوله بما تكرة النحوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيء نحو وفتيته وقائما اي نعم الشيء شيئا الكف والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي ضربة ومن ثم كان لا الاف التام والصفة وايه كمن اي انواع من كانها الا الف التام والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة نحو جاءني من ابوه طيب ومثال الاستفهام عندك من مثال الموصوفة بالمفرد وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة رب من انضجت غيظا صدره قد يمين في موتانا ويطعم فانها بمعنى شخص وانسان ومثال الشرطية نحو من

من بكر مبني اكرم وهي وهما تختص باولي العلم ويطلق على الواحد وغيره والمذكر والمؤنث انما بنيا من وما شرطية
واستفهاميين لتضمنها معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وشبها موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما الى الصفة
والصلة فعلم واي واية كمن وما الا ان التمام اي عند انواع اي واية كعدد انواع الا ان التمام لا يتعان تامتي مثال الاستفهامية
ايهم وايتهم عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة ايهم واشد على
الرحمن عتيا والصفة مررت برجل اي رجل وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها اي واية معربة وحدها من بين
اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة او حذف صدر صلتها فانها تبنى ح اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء
وهو مشابهتها الحرف والمشبه على ان الاصل في اخواتها هو الاعراب وما اختصا مرة بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة
المنافية لاشباه فيها وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو فلما كيد بمشابهتها الحرف افتقارها الى ذلك المحذوف وفي ماذا ضعفت وجهان احدهما
ما الذي فعلت واجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب اي وفي ماذا ضعفت وجهان عند سيبويه احدهما ان اذا بمعنى
الذي وما للاستفهام اي ما الذي ضعفت فما مبتداء والموصول مع الصلة خبره والعائد محذوف وفي تقدير ما الذي ضعفت
منه واجوابه مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز النصب نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال قال الله تعالى اذا انزل
ربكم قالوا ساطير الاولين اي ما الذي انزل ربكم وقال الله تعالى اماذا كم انزل ربكم قالوا خيرا لعين اي شيئا انزل ربكم وقالوا خيرا لكن
الاول اولى وثانيتها ان ما بمنزلة اسم واحد وهو اي شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا في محل النصب
بانه مفعول ضعفت وانما قدم ليتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما موصولا واجوابه ح منصوب ليطابق السؤال و
يجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتداء محذوف ولكن الاول اولى اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي مثال رويد زيدا اي
امهله وهيهات ذلك اي بعد اي اسماء الافعال اسماء بمعنى الامر للمخاطب او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا امهله
ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لتوغلها موقع المبني وكونها بمعناه وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى
انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار او صفة نحو يا فساق مبني لمشابهته لاوزن وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب
مبني في الحجاز وفي بعض تميم معرب الا ما في اخره راء نحو حضار اي فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل
وهو قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي
دون الرباعي فقوله فعال مبتداء وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اي علما للمعاني نحو فجار علما للفجرة والفجور
والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني وانما بنيت القسمان لمشابهتها فعال الذي بمعنى الامر من حيث
وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الوزن فقوله مصدرا معرفة مبتداء ومصدرا منصوبا على الحال وصفة عطف على مصدرا
وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال
التي في اخرها راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائها واما بناؤها عند اهل الحجاز وامثالها فعال التي بمعنى الامر في
العدل والوزن واما اعرابها ومنع صرفها عند بني تميم فلعدم علة البناء فيها وكونها علما مؤنثا معدولا فواجب ان يعرب ويمنع
الصرف قياسا على اخواتها نحو عمر وسفر واما بناؤها في اخرها راء عند اكثر بني تميم فلتحققها وجهي جواز الامالة فيها اذا بنيت لكثرتها في
الاحوال الثلاث وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني خبر فعال للمقدر وعلما منصوبا بانه حال ومؤنثا صفة
علما ويكثر بقولي مؤنثا عن شيء بل الغرض ذكر ههنا ان يعلم افعال علما للاعيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يقول ويمنع ذلك
لان يقال اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سقار وحضار مؤنثان لان العرب تؤنث بعض
الماء فتقول ماء طلا وتؤنث بعض الكوكب فتقول الشعري والزهرة فسقر اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة في التقدير لاصالة كل

لفظ حكي به صوت او صوت به لبهاليم في الاول كغاق والثاني كنخ اي الاصوات الفاظ حكي بها عن اصوات نحو غاق حكاية
عن صوت الغراب او صوت بها لبهاليم نحو خوخ لاناخة البعير وفاخ لرجوع الفم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو
التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني منتفٍ ههنا لانه يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال
غاق او قام غاق او غير غاق مما يراد معنى غاق المركبان كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اي المركب كل اسم مركب
من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي سبب بناء اجزائه او بناء احد اجزائه التركيب
فقوله كل اسم كالجنس وبقوله مركب من كلمتين خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا
وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما وجب لخرج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكون معربا وكلامنا
في مبني وانما قال كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه ونفطويه فان تضمن الثاني حرفا كخمسة عشر وحادي
عشر واخواتهما الا اثني عشر اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا مبنيا الجزء ان كخمسة عشر وحادي
عشر الى تسعة وتاسع عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل
خمسة وعشر وانما اورده مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد او الوضع
من العدد دون في بناء المركب الذي يراد به واحد من العدد ونظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف اذ المراد به واحد وعشر لان
معناه حادي وعاشر كما ان معنى احد عشر احد وعشرة لانه مركب من المفرد من العدد احدهما الحادي والثاني العاشر
فكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو وغير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثني عشر
من هذا الحكم لان اعراب الجزء الاول منه وبنى الثاني وانما بين مع وجود علة البناء كتثنيهم اياه بالمضاف من حيث حذف
النون منه لئلا يؤذن بالانفصال فتثنيه ايضا في الاعراب ليكون حكما لفظيا مثل حذف النون والاعراب الثاني لبعلبك وبنى الاول
في الافصح اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بناء التركيب الجزء الثاني منا وانعدم لعلة بقائه وبنى الاول لكونه
بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاثنين نحو بعلبك وانما قال في الافصح لانه فيه ثلث لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة
الكثيرة ولهذا قال في الافصح والثانية اعراب الجزء بين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب
الجزء بين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني احدهما ان لو قال والاعراب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه
ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامنا في المركب الذي هو سبب بناء التركيب وههنا ليس كذلك والمراد بالكنايات
ههنا الكنايات المبنية وهي تبارح عن الفاظ مبهم يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجعل مبهما على المخاطب
او لنسيانه فعلى هذا لا يكفن كم كناية لانه غير مفسر عن شيء واقع ذلك الشيء صريحا قيل انما يكنى به المتكلم مفسرا في كلام متكلم
او انما ذكر ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه عددا وتوكم وكذلك العدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام والخبر لكونه مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني لكل لكونه منقولا عن مبني لان اصله دافد خل
عليها كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء وممن كم امنصوب غالب الكون واقعا بمنزلة المضاف اليه في مثل ملؤه سمنا لكن قد يكون
مجرورا باضافة كم اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون المبني مرفوعا بانه مبتدأ ما قبله خبره نحو عندي كم رجل كم لورم
قدرهم مبتدأ لم يتقدم عليه خبره وكم احال هكذا قالوه وفيه نظر لان المعنى لا يساعد والاولى عندي ان يكون كذا مبتدأ و
درهم بدلا او عطف بيان ولم خبره وعندي حرف الم وكيت وذيت الحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا
لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة لكم الاستفهامية ممني عا منصوب مقدما اي ممني كم الاستفهامية منصوب مقدما لانه للعدد
فيجعل ممني كممني الاعداد اذا المعنى سعلة ليلا يلزم الترجيح بلا مرجح والخبرية مجرور مقدر بمجموع اي وممني كم الخبرية مجرور مقدر
بمجموع اما كونه مضافا اليه واما جواز كونه مقدرا او مجموعا فلكونه للعدد وجواز كون ممني الاعداد مقدرا او مجموعا وانما دخل من

من فيها اي وتدخل من في مبين كم الاستفهامية وكم الخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها ولها صدر اي فكم الاستفهامية وكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام والانشاء التكثير وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي حكم كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية مرفوعا اي مبتدأ او مجرورا ولم يكن فلا فاكلا الا اقتضائهما صدر الكلام وقوع العامل صدر الكلام وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير كان منصوبا بالاعلى حسب الاشارة اي موضع كونهما منصوبين اي وكل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضمير او متعلق ضمير كان في محل النصب بذلك الفعل على حسب ما يقتضيه العامل بعين ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجل ضربت وكم غلام رجل ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت وكل ما قبل حرف جر ومضاف للمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فيه نحو بكم رجل مررت وبكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه اذا لم يكن بعد فعل غير مشتغل عنه بشيء اخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك المواضع بان مبتدأ ان لم يكن كم ظرفا نحو كم رجلا اخوك وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوم سافرت ويلزم كونه ظرفا بالمبين فان كان للمبين ظرفا والا فلا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي واعراب اسمي الاستفهام والشرط نحو متى ما استغفر تغفر ومتى ما تستغفر تغفر مثل اعراب كم فان كان ما بعدها فعل غير مشتغل عنها بشيء اخر كان محلها النصب لانها مفعولان لنحو متى ضربت ومتى ضرب اضرب وان كان قبلها حرف جر او اسم مضاف فمحلها الجر نحو عن متى سرت وبمن متى مر امرر وغلام من متى ضربت وغلام من تضرب وان لم يكن بعدها فعل ثابت مذكور او لا قبلها حرف جر ولا اسم مضاف فهي في محل الرفع بالابتداء نحو متى ضربته اضرب ومتى قام وفي مثل كم عمة لك يا جرير حالة ثلثة اوجه اي وجاء في تمييز كم الذي احتمل النصب بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان يكون كم الاستفهام فكانه عن كمية اعداد جمال الاناث وعمات والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدأ في الصورتين لانه ليس بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف قد حليته على عشاري خبر والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حليت على الخبر هاو كم يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على الظرفية ان كان التمييز لمقدر مرة وعلى المصدرية ان كان التمييز للمقدر لانه بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة قد عاد جليت على عشاري فان نصبت عمة نصبت خالة وقد عادين وان رفعهما رفعتهما وان جررتها جررتهما وقد حذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف تمييزها اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دنانيره ودراهمه ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت وكم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب في المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتدأ وما بعده خبره والظرف ومنهما ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد والمراد بالظرف في قولهم الساعة فيها العدالة ادرايت ميا بيني فبين ظرف مكان وما زيدة والعهد مبتدأ خبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان ايضا في الجملة تقديره فبين اذا زمان العهد موجود والعامل في اذا درايت لانها ليست بمضاف الى ادرايت فيمنع عملها فيما قبلها والجواز ان يعمل درايت في بين لكون واذ ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي مكان الا على سبيل البدل ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا اي ومن الظروف المبنية اي وهما للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط نحو اي زيد وابن تكن اكن وابن زيد واني تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او حرف الشرط متى للزمان استفهاما وشرطا فيهما اي ومتى الظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق بين متى الشرطية ان متى للزمان المبهم ولما لا

لايتحقق وقوعه واد اللزما المعني ولما يتحقق وقوعه فلهذا لايقال اتيك متى احمر البسر بل اتيك اذا احمر البسر
وبين متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرفي الشرط وايان للزمان استفهاما اي ومن الظروف المبنية ايان وهو ظرف الزمان
في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبين ايان لتضمن همزة الاستفهام وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف المبنية كيف
لزمان الحال تقول كيف زيد وبين لتضمن همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه
في الحال منذ من ومنذ بمعنى اول المدة قبلها المعرفة وبمعنى الجمع قبلها المقصود بالعد اي ومن الظروف المبنية منذ ومنذ
وهما المعنيان احدهما بمعنى اول المدة قبلها المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصح ان يكون جوابا بالمتى ليدل على اول المدة الذي
هو المطلوب تقول ما رايته منذ يوم الجمعة والثاني بمعنى الجميع المدة قبلها المقصود بالعد لبيان جميع المدة التي هي المقصود
وهي الزمان الذي يصح ان يكون جوابا بالكم نحو ما رايته منذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ وقد يقع
بعدهما المصدر والفعل وان اي وقد يقع المصدر والفعل بعدهما نحو ما رايته منذ سفرح والفعل نحو ما رايته مسافرا وان
مخففة نحو ما رايته منذ ان مسافرا وان الثقيلة المفتوحة نحو منذ ان مسافر فيقدر زمان مضاف ولازم الماذكر اي اذا وقع
بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكون المعنى مبنيا عليه اي ما رايته منذ زمان سفرح
ويصان ان مسافر وزمان انه مسافر وانما احتيج للعلم به وجيء بكون ان بمعنى اول المدة وهو مبتدا وما بعده خبره خلافا للزجاج
في ان منذ ومنذ مبتداء في مواضع اسميتها وما بعدهما خبرهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانها بمعنى اول المدة او بمعنى
اي من ومنذ مبتداء في مواضع اسميتها وما بعدهما خبرهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانها بمعنى اول المدة او بمعنى
جميع المدة خلافا للزجاج فانها عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدها اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك
المدة او هو ضعيف لان المعنى لايساعده الا اذا جعل من ومنذ مبتداء ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوعه مثل يومين مبتداء
في مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه لاموضع للجملة التي هي صدرها الا عند السيرافي
في فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لايساعد ذلك ومنها الذي ولدن وقد جاء لدن ولد ولدي
ومن الظروف المبنية الذي ولدن وفيها لغات غير هذا وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم
اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت الذي والذين لان من لغاتها الذي الذي وضعه وضع الحروف فحمل
عليه اخواتها وحكمها ان تجريها على الاضافة نحو المال لدي زيد ولكن نصبت العرب عدوة بلدن خاصة تشبيها لنونها
بالتنوين من حيث ان تثبت وتنزع والفرق بينهما عند ولدي انه اذا قيل المال الذي زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده
واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سواء كان المال حاضرا او غائبا وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي ومن الظروف
المبنية قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل التاييد الخاص للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض
للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله ابدا وانما تضمنها معنى واختصا بالبناء من بين سائر
الظروف العدم في فيها فتضمنها لام التعريف والظروف المضافة الى الجملة واذا جوز بناؤها على الفتح اي وقد يجيء جوز بناء
الظروف المضافة الى الجملة على الفتح نحو هذا يوم ينفع الصادقين واليا د نحو قوله تعالى ومن خزي يومئذ فاكتسابها البناء
من المضاف اليه قبل والمراد بالجملة هي الجملة الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاكثر
الاولين الان الجملة سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف منها ومن المضاف اليها البناء منها ويعلم من قوله يجوز ان
يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما متمكنا للاعراب ولا يجب اكتساب ولا يجب المضاف الى المبني البناء ستة وكذا لك مثل وغير
مع ما وان واي وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيفا الى ما المصدرية نحو قيامي مثل ما تقوم اول ان نحو
قيامي مثل ان تقوم او ان نحو قيامي مثل انك تقوم للشابهتها الظرف في المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ويجوز اعرابها

لكونها اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان يكون من الظروف لكونها مشابهتين للظرف من حيث احتياجها الى المضاف
اليه المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلامية والمبهمات وما عرف باللام والنداء والمضاف
الى احدها معنى فقوله ما وضع لشيء بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها
المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى
احدها معنى فقدم المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء والمضاف الى احدهما معنى وانما قال معنى لانه لولا اضيفا الى احدها
لفظا لم يتعرفا بالمضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فلام في اما التعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما التعريف
استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم تعاد المنكور معرفا كقوله تعالى كما
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق ان كان السوق معهودا
بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب المضروب وقدم والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد
قوله ما وضع لشيء بعينه سامل للجميع المعارف وبقوله غير متناول غيره يخرج عنه نظائر العارض لكونه متناولا لاغيره فان انت
وضع المخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو واذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه
الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به اخر فان وان كان متناولا لاغيره لكنه ليس بوضع واحد بل باوضاع علم
انه فيه نظر لان انت مثلا اما موضوع للمخاطب معين او المخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه
ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلاف لا يقال نختار انه موضوع لمخاطب غير معين و
نمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغائب لا يكفي ذلك
في كونه موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز عن واحد من غير الرجال
فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال
لكن مثل رجلا نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغائب والمتكلم في كونه موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد
وهو ان مثل انت كاني باعتبار ان معناه معين مخاطب زيد كان او عمرو جزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخيص اياه بسبب
قصد كونه شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء معين بما هو باعتبار عروض جزئية والتشخص
اياه والمراد بقولهم انه غير منقول اخر انه يجوز استعماله في شخص اخر غير الذي استعمل فيه اولا يكون مفهوما كليا او نقول في
الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد الذي العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله في شيء اخر مع الاستمرار
واعلم ايضا انه يجوز على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله في غير وجوز رفعه
بان يكون خبر بعد خبر والا يجوز خبرهم لان ذلك الشيء الذي هو المعنى لا يتناول غير نفسه حتى يخبر عنه قوله والي اعرفها المتكلم
المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ما ثم منهم الغائب ثم الاعلام
ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه هذا اسم وهو المشهور من مذاهب
سيبويه وفيه اختلافات كثيرة فائدة الخلاف وتظهر في الوصف فقط لان للموصوف يجب ان يكون اخص من الصفات التي فيه منها يقع
موصوفا للاخر ولا يكون اعرف بالنسبة اليه والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة عن نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة وهي غير متعينة او وضع لواحد منها نبينا
فساوى سبيل البدل اكمال العدد وما وضع لكمية احد الاشياء واصولها اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والفاظ الاسماء الاعداد
وضعت لتدل على كمية احد الاشياء التي العدد وذات قالوا احد والاثنان عدد لو قوعها جوابا عن قول القائل كم عندك ولا يقع
الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية احد الاشياء لانه غير موضع لكمية احد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء

بالذراع وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احد الاشياء بالذات فلا يشكل بالذراع لان الكمية عارضة له لانه عرض والحد واوصول الاحد اذا شئت عشرة كاملة وهي واحد الى عشرة ومائة والالوف يتولد منها اعداد غير متناهية الى حد تقوم عنه والتولد اما بتثنية نحو ما بين والفين واما بالجمع نحو عشرون والوف ومائة واما بالعطف نحو احد وعشرون اما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلق تقول واحد اثنان واحدي اثنان واثنان ثلثة الى عشرة واثنان ثلث الى عشرة هذا بيان استعمال هذه الاعداد اي تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث تقول ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما المرجع عليه لان المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا ايلزم الحرق الثاء لعدد وقائما فاذا الحق للمذكر عدم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يبنوا الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاجيبوا الى تانيث اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلان الامثل هو الحسنات ولانها اكبت التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث من واب وثلثة واب واذا اريد المذكر فمن قال ثلثة داواب جرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على وزن فاعلة من دب يدب وليت باسم لكنها تستعمل استعمل الاسماء من حيث ان لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة اشياء دوابح يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلثة ثلثة دواب حمل على الظاهر واجرى الدواب مجرى عرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات اوبر لان الواحد ابن اوبر وابن عرس وقال المحققون من علماء البصرة ثلثة طلحات سواء اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما احد عشر الى احدي عشرة واثنا عشر ثلثة عشر الى تسعة عشر وثلث عشرة الى تسع عشرة امرأة تكسر الشين اي اذا جاوزت العشر قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدي عشرة واثنا عشرة امرأة للمؤنث اما الجزء الاول وقد جاء حال التركيب كجزء حال الافراد الا غير الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدي تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث وتذكيره في المذكر فقد يرجع الى القياس المشهور لحمله على اخواتها لعلة تذكر في اخواتها وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسعة عشرة اي تقول ثلثة عشر للمذكر وثلث عشرة للمؤنث سكون الشين عند اهل الحجاز كسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء في التذكير والتانيث حال التركيب كجزء حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكير المذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هو لكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الشين في عشرة او سكونها وجب لئلا يجتمع توالي اربعة فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في اخرها فتحة وعشرون واخواتها فيهما اي تقول عشرون واخواتها اي ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا وامرأة الى تسعين رجلا وامرأة احد وعشرون احدي وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعين اي اذا عطف العشرات اعني العشرين الى تسعين على ما دون عشرة وهو من واحد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وانما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدي وعشرون للمؤنث ثم العطف بلفظ ما تقدم اي تاخذ احد من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وانما لم يتركب الاحاد مع العشرات واخواتها كما ركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة الاعراب والتركيب للبناء فالجمع بينهما متعذر ومائة والف ومائتان والفان فيهما اي تقول في المذكر والمؤنث مائة والف والفان والاف من غير تعيين نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة ثم بالعطف على ما تقدم اي اذا جاوزت مائة بما زاد عليها على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطف

على مايه فتقول مايه وخمسة رجال ومايه وخمس نسوة وهكذا تستعمل مادون المايه على ما عرفت الى ان تصل الى مايتين
ثم تستعمل مادون المايه وتعطفه على المايتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل مادون المايه على ما عرفت
ودون المايتان على ما عرفت وتعطفه المايه على الالف ومادون المايه على فتقول الف ومايه واحد وعشرون رجلا والف ومايه
واحدي وعشرون امراة ولم يجز هذه الفاعقدة في التذريع لان الغرض فيها معرفة لا قل لكون الاكثر معلوما وفي ثماني عشرة
فتح الياء وجاء اسكانها وسد حد فيها بفتح النون اشارة الى مخالفته لاخواته لان اخر الاسم الاول من المركبان من احد
عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للحقه الاثنا عشر واثنتي عشرة فان معرب وثمانيا عشر مع كونه مركبا مبنيا جاء مخالفا
لاخواته من المبنيات بجواز فتح يائه قياما على سائر المركبات واسكانها للتخفيف واحد فيها مع كسرة النون لئلا لالتباس الكسرة
على الياء وحد فيها مع فتح النون وهو شاذ ومميز الثلثة الى العشرة محفوظ بجموع لفظا او معنا لما قرر من كيفية الاستعمال
العدد سر في حال الميز اعني المعدودات فقال مميز الثلثة الى العشرة محفوظ للاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو
ثلثة رجال ومعنا اليها نحو ثلثة نفر وثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما الكثير في المعنى
جمع مبني ليوافق العدد المعدود لكونه اياه في المعنى انما لقداء مميز الثلثة لعدم مجيء الجمع لمميز ما دون الثلثة على ما يصح
به الا في ثلثمايه وان كان قياسها ما يتان او مئين استثناء من قولهم ومميز الثلثة الى العشرة محفوظ ومجموع لفظا او
معنا وانما استثني منه لعدم اضافة الثلثة الى العشرة الجمع في المايه الى تسعمايه لا لفظا ولا معنى لكون المايه موضوعة
لعقد معين ولا تثنى مع الجمع كذلك كان القياس ان يضاف الى مئين ان اريد المذكر العاقل والى مئات ان اريد غير المذكر
العاقل فيقال ثلث مئات مع ان قياسها ملك وانما جواز اضافتها الى لفظ المايه لوجود الكثرة فيها فانها شبهت بجمع ومميز احد
عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اسانصبه فلتمام الاسم قبل بتغيير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر ولكون الاعداد
في تقدير التنوين لان كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت وتمامه بنون تثنية وبنون الجمع في عشرين
واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع ومميز مايه والف ونثنيها وجمعه محفوظ مفرد اي مميز مايه
والالف مميز المايه تثنية المايه والالف ومميز جمع الالف محفوظ لاضافتها اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقال وجمعها كما
قال وتثنيها لعدم استعمال جمع المايه فلا يقال ثلث مايات بخلاف التثنية فان يقال ساتار جين واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
المال عليه مذكرا وبالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكر ذلك وجهان الجاء ذلك تذكير العدد
وتانيثه كالشخص المضاف الى المراة فان جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة لفظ والثة اشخص مراعاة للمعنى وبالعكس اي
اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ
كالمطالع على رفع ثلثة انفس وثلث انفس واعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى ولا
ولا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ تميزهما عنهما مثل رجل ورجلان لافادتهم الوصف المقصود بالعدد ان لا تستعمل الو
الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فان رجلان بدل على الواحد ورجلين على الاثنان بخلاف
الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على المثلين ولا بالعدد والجمع
لعدم تعين المعدود فاجتمع لاذكر العدد والمعدود اي المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد وتقول
للمفرد من المتعدد باعتبار تميز والثاني والثانية الى العاشر والعاشر الاخير اي للواحد من الشيء الذي تعدد وكثر
باعتبار تغيير ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق هو منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثاني
للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة وانما استثناء بالثاني لانه لا عداد لقد من الواحد حتى يجعل الواحد
واحد كقوله تعالى لم يكونوا من نخعي ثلثة الاهو رابعهم اي الا هو مميز الثلثة اربعة واما لم يجاوز العشر بهذا المعنى لعدم

فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عدد امثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا
المعنى نحو ثالث الاثنين ورابع الثلثة وعشر التسعة وباعتبار حاله الاول والثاني الي العاشر والعاشرة عطف على قوله
باعتبار تصييره اي تقول للمذكر باعتبار حاله اي باعتبار ما واحد من العدد ومنصوبا له اثان او ثالث
او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الي العاشر والعاشرة تقول لول ثلثة خامس خمسة عاشر
عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس للمرء لعدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الي الاول
كما غير لفظ الاثنين الي الثاني ولم يجب نصب ما بعد الثاني الي العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة الواحد من العدد بخلاف
اعتبار الاولى فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير والحادي عشرة والثاني عشرة الي
التاسع عشر والتاسعة عشرة اي اذا جاوزت العشرة اي اذا تقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بسكون كبر الجزئين لانه
اسم للمذكر الخلاف ثالثة عشر حلا والحادية عشرة للمؤنث بإثبات الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه و
هكذا تقول الي التاسع عشر للمذكر والي تسعة عشرة للمؤنث ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما من ثلثتها
وفي الثاني ثلاث ثلثة اي احدهما اي ومن اجل ان يقال الثاني والثالث باعتباري اقبل باعتبار الاول الي باعتبار تصيره
ثالث اثنين ايضا لما هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن ان يصير مثل المشتق منه ومعنى ثالث
اثنين مصير الاثنين ثلثة وهي اسم فاعل من ثلثها وقيل باعتبار الثاني اي باعتبار حاله ثالث ثلثة اي اضيف الي عدد
ما دون العدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الي ما هو اكثر منه ثالث عشرة لجواز ان يكون واحد من
عشر ولا معنى وهو اتصافه بالثالثة وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي تقول حادي عشر احد عشر
الي تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثاني لصحة المعنى ولم تقل باعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة
بهذا المعنى ولهذا اقال على الثاني خاصة فان شئت قلت حادي احد عشر الي تاسع تسعة عشر فتعرب الاول ايوان ثبت
قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر عدد في عشر الاول استفاء عن بنائه مع ثانيا وهكذا تقول الي تاسع تسعة
عشر فتعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني الجزء الباقيان لوجود موجب البناء فيهما للمذكر والمؤنث
ما فيهم علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلاف انما عرف المؤنث اولا لان المؤنث وجودي والتذكير عدمي والمعرفة
المكان سابقة على معرفة اللاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو حمارة وخبير وحمراء وتقديرا وهو الثاني
من حوارض يردها في التصغير نحو اريضة فالمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة اي وعلامة التانيث لفظا التي تلحق الاسم المؤنث ثلث وهي التاء
والالف المقصورة والالف الممدودة وقدم امثلها وانما احتاج الي عد علامة التانيث لانها معلوم معرفتها ولانها كانت
ما خوذة في تعريف المؤنث والابنية التي تلحقها الالف المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاحبلى وفعلى كسكرى
وفعلى كذكرى والثلثة الاول مختصة بالتانيث بخلاف الاخريين وابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وحنفساء وعاشوراء
ذلك وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما باز ائه ذكر في الحيوان كالمراة والناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين اي المؤنث
اما حقيقي واما لفظي فالحقيقي ما باز ائه ذكر من الحيوان كالمراة بازائها الرجل والناقة بازائها الفحل والمؤنث اللفظي
بخلاف المؤنث الحقيقي والمؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث لفظا نحو ظلمة اولم يكن نحو
عين وكل عضو زوج الا نادرا ومن المؤنث اللفظي المضاف الي المؤنث والمضاف جزء منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة
ونحو اتجبين شعر هند او فعل نحو اتجبين شيء صنع او صفة نحو اتجبين حسن هند والرجوع ان يقال جاء غلام هند لان الغلام
ليس جزء منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف به تانيث النوع الاخير الصفة او الاشارة كقوله تعالى هذه النار التي كنتم

بها تكذيبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس وضحيها ولحوق علامة التانيث فعله كقوله تعالى
والتفت الساق بالساق او غير ذلك ووجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا واعلم ان اذا التظي
ههنا غير ما اراد به في باب لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابلا للحقيقي هيهنا سواء وجد فيه علامة التانيث
لفظا او لم يستا والمؤنث الحقيقي جعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن
فاذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب الحاق التا
بالفعل كقولك الشمس اطلعت ولا يجوز الشمس طلع اللهم الا اذا انفصل بين الفعل وبين المؤنث الحقيقي جاز
التذكير كما اذا لم يكن كما اذا سموا المؤنث بزيد كقولهم حضر القاضي اليه امرة وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء
اما اذا التبس كما اذا سموا ليزيد فانه يجب تانيث فعله مع وجود الفعل نحو حضرت القاضي اليوم زيد والذي يدل
على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه المؤنث الذي ذكرناه فانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ان شئت
حيرني تانيث الفعل المسند الى الظاهر المؤنث غير الحقيقي وفي تركيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق
بين ما اسند الفعل الى ظاهرة وبين ما اسند الى مضمرة ان الاول نحو جاء في موعظة علم ان الفعل لما بعده وان
الثاني نحو موعظة جاء من غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل غير مضمر المتقدم فانه شيء اخر منتظر لان اصل
اسند والانظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال طلحة جاءني ويجوز ان يقال جاء تني طلحة
مع كونه اسم رجل لكن انه مؤنث لفظيا وهو خلاف المشهور وحكم ظاهر جمع مطلقا غير المذكر السالم ابو حكم الجمع لغير
المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهر كحكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسند الى ظاهر في جواز تذكير
الفعل وتانيثه تقول قال الرجل وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان تكون هذه الجمع جمع للمذكر
وبين ان تكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات جاءت الرجال والزينبات فالتانيث
لكون جمع في معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث الجماعة من باب تاء اللفظي في ترجيح تانيث الفعل اجز اء لباب
الجمع مجرى واحد اولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظي على اعتبار التانيث بحسب المعنى اعلم ان
المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيل الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لجز تانيثه لا يقال جاءت
الزيدون ولا الزيدون جاز لمشابهته للمؤنث وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا وتقول اذا كان
الفعل مسندا الى ضمير العايد الى الجمع الفاعل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل وانما قيل تا الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون
فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لمشابهة الزيدون للنساء الايام فعلت او فعلي اي اذا كان الفعل مسندا الى
ضمير جمع مؤنث عاقل اكان كالنساء او غير كالعيون او الى ضمير جمع مؤنث مذكر عاقل تقول النساء والعيون
والايام فعلت او فعلوا المتنبي صالمهملة لخر اوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه
اي الشيء اسم الحق باخره الفاء وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكر الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه
مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والا انه لا يجوز تثنية الاسم المفرد المشترك باعتبار
معنيه المختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الضهر والحيضتان والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله
المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل مثل القمرين العمرين وجوابه ان الاسلم انه يشكل القمرين والعمرين فانه اذا
اطلق قصر على ابي بكر والقمر لما ثلثة بينها المرجل القمران والعمران الا ان يكون الشيء مثل غيره في اللفظ فقط فيكون
الاستعارة ذلك اللفظ لتلك التسمية وقد لا يكون لان لك والقصوة ان كانت الفه عن الواو وهو ثلاثي

قلبت واوا لانقياد الياء اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد وما الحق به نحو ظبي والمعتل بالياء نحو القاضي الحق
باخره الواو والياء ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين وظبيين والقا
ضين او هكذا تقول في الجره ومرره بالجر ومن المنقوص فيقال قاضيان وعميان في قاض وعم العدم موجب
حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع لعلم حكمها من الحد المذكور فالاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو رد في ثاني
قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين وكون اصل هذه الالف الواو نحو عصيرين في عصا وان يكون كذلك
قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء نحو من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا الا يكون
الفه بدلا عن واو والدليل على ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن الواو تقول ملهيان في ملهى لكونه من حروف
الكلمة وكون الياء نحو من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن ياء تقول عطيان في عطشي وثالثها ان لا يكون الفه بدلا
عن ياء ولا واو تقول حبارى في حبار والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتي والثاني
ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا عميان في مسمى عمي والممدود ان لا تنتهي اصلية تنتهي ان كانت للتانيث قلبت واوا
والا فلا والوجهان اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما للتانيث واما غير الاصلية وللالتباس نبين محالها لكونها اصلية في تقول
في قراء وان كانت للتانيث قلبت واوا بيان الزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراوان سبب اختصاص القلب
بالواو لان مناسبتها الواو اكثر في الثقل وان كانت غير اصلية والالتباس جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو قلبها واوا تشبها
على حالها المشابهة بها الاصلية من حيث كونها غير زايدة تقول في كساء ورداء كساوان ورديان وكساءان ورداءان واعلم ان الالف
بالاصلية ما يكون اصليا الواو في حكمه يستعمل ما فيه همزة زايدة للالحاق نحو حرباء تقول حربا ان الا لكونها في حكم الهمزة الا
الاصلية والمعنى وفي نحو اواخر واب يرد الى اصل وفي نحو دم وبد وجهان ونحدف في تولنه للاضافة اي ويحذف نون المثنى للاضافة
الاسم ليلا يؤدي بالاضافة الى حذف تاء التانيث في حمياني واليان اي وحذفت تاء التانيث في حمية واليه عند تثنيتها
نحو حميين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما السنة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانها لما لم يفترقا فالكلمة
هنا بمنزلة المفرد فكما لا يقع في وسط المفرد تاء التانيث لا يقع في وسط المجموع ما دل على احاد مقصورة بحروف مغيرة
بتغيير ما فقوله ما دل على احاد احترز من الغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله مقصورة بحروف مغيرة يخرج عنه امثال ذلك
لعدم دلالتها على احاد بحروف مغيرة لعدم مفردها وبقوله بتغيير تنبيه على ان تغيير التقدير كان ليدخل فيه مثل مجان
فان لفظه حالة التكسير كلفظه حالة الجمع تقول هجان ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان
حال كونه مفرد الحمار كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور انه اسم دال على احاد يقصد تلك الاحاد بحروف مغيرة كرجال فانه
دال على احاد الرجل يقصد تلك الاحاد حال الجمع بالراء والجيم واللام واعما قال بحروف مغيرة ولم يقل بمغيره لان صفة المفرد لا تبقى
لحال الجمع في اكثر الامر فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرد وبل يقصد بحروف مغيرة ولقايل ان يقول ان قوله مقصودة
بالذات فلو قال ما دل على احاد بحروف لكفى اللهم الا ان يجعل الدلالة من غير قصد والارادة واعلم ان الاولى ان يتعلق
بحروف ومفرده بحال لا مقصودة فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لازم الحد المذكور اي ويلزم من الحد المذكور
ان لا يكون تمر وركب جمعا لعدم دلالتها على احاد مقصودة بحروف مغيرة مفردهما لان التمر ليس لجمع التمرة لجواز اطلاقه
وعلى القليل والكثير وعدم جواز اطلاقه والجمع على القليل والجواز ان يقال عندي خمسة ارطال تمرا ولان الركب
ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه لقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغير على لفظه
لكن وتصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال ليس جمعا على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر
جمع تمرة والركيب جمع ركب وعلى ذلك جميع ابنية ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون ذلك جمعا لانه تغير مالان

الفلك المفرد على وزن فعل والجمع على وزن اسم بلق وهو صحيح ومكسر اي الجمع صحيح او مكسر لانه اما ان يكون بناء وحده
سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر وخولت من الثاني لانه مكسر وبناء تقدير فالصحيح
المذكر والمؤنث اي جمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدين جمع لزيد وانما المؤنث نحو زينب جمع زينب المذكر سالما
اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه اي جمع المذكر اسم
الحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسورة ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه بالباء من جنسه وانما
قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ملكيا وبعضها مذنبا وانما قلنا بالجواز
اطلاق الجمع على الاثنين مجازا كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وانما لم يقل منهما من جنسه استغناء عنه بذكره في الثاني
من جنسه غالبا وقد عرفت في المثنى فائدة هذين القيدين فلا نعيدها والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به تلحقه بالخره هذا
الحروف من غير تغيير وان كان في اخره ياء ما قبلها ساكنة تحذف مثل قاضون اي فان كان اخر الاسم الذي يراد ان
يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاضٍ حذفت الياء نحو جاءني القاضون فان اصله جاءني القاضيون فقلت
حركة الياء اي ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها اطلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكان للعرفي النصب
والجر اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان اولى لان في اخر مفردة ياء ملفوظ وهو القاضيون فانه ليس في اخر مفرده
ياء ملفوظ به وهو قاضٍ لانه محذوف والياء لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في الباب انه تردد المحذوف لوجود علة
حذف فيها تعرض في اخره ياء مقدرة ولهذا لم يجز الاعراب على الضاد في قاضٍ فان مقصور لحذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا
مثل مصطفون اي وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا
تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله جاءني مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف
الاولى لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره اعلم انه لو قال مثل المصطفين لكان اولى لما
ذكرناه وشرطه ان كان اسما فمذكر عاقل يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء
ولا فعلان فعلى مثل سكران وسكرى ولا مسفرا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور والهاء تانيث مثل علامة اعلم
ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهو كونه مذكرا
عاما عاقلا لكون هذا الجمع اشرف من الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر اشرف من غيره فاعطي الاشرف فان فقد
فيه مجموع هذه الثلثة كالعين او ثنتان منها كالمراق وواحد منها نحو اعوج على الاقرب لجمع هذا الجمع وان كانا
صفة فشرط صحة هذا الجمع فيه امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما سر والثاني ان يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو
احمر حمراء فرقا بين افعل هذا الذي هذا الجمع نحو الافضلين والا يشكل باجمع جمعاء فانه ليس بصفة والمراد
بقوله وان يكون افعل فعلاء ونحوه عطفا على قوله فمذكر والثالث ان يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق
بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والثاني نحو جرحى جمعه هذا الجمع نحو ندمان وإليه اشار بقوله ولا فعلان
فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وصبور ان كان بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل
الا نادرا لو جمعوا وهذا الجمع لقيل جرحون في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صفتين الجمعين مع عدم اختلاف
بين صفتين الواحدين في المذكر والمؤنث فيلزم مغايرة الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعل بمعنى فاعل
لانه لو كان الاول بمعنى فاعل مثل كريم والثاني بمعنى مفعول جاز جمعهما هذا الجمع لعدم المانع لا يستوي المذكر والمؤنث
فيسمح لدخول تاء التانيث عليها للمؤنث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة لعدم المانع وكان ذلك
القول من مفعول ومفعيل وفي كل ما يراد فيه المبالغة بادخال تاء التانيث عليه نادر وفي رواية المبرد كثير

وهروله وضحكة لانه لا يستوي فيه المذكر والمؤنث واشار اليه بقوله ولا مستوبا فيه مع المؤنث وهو عطف
على فعلان فعلى هذا لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والحاصل ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة
لكونه مؤنثا حاصل انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله فمذكر يعقل فعلم ان يذكر وههنا لدفع وهم
يتوهم ان المراد المذكر من جهة المعنى فقط او المذكر والمؤنث بالاضافة اي ويحذف لزومه بالاضافة اي ويحذف في سبب الاضافة لما
ذكرنا في الشرح وقد شحن خوارضين وستين جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والارز والجرة
واللغة والدنية وما شاكلها اجتمعت هذه الجمع والارضون والسنون والجرون والاوزون اللغون والشنون مع انتفاء الشرط
المذكور وهو كونه مذكرا عاقلا فلا يكون الشرط المذكور شرطا واجاب عنه المصنف بقوله وقد شذ نحو هذين وقد خلط
قوم في توجيهها وتحقيقها ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض او على الابدال
والادغام كما في سنة وجرن وهو في غاية السماجة والمؤنث ما لحق آخره الف وتاء اي جمع المؤنث السالم على تقدير
حذف المضاف اليه لحق آخره الف وتاء نحو قائمات ولا يتوجه عليه الاشكال وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره
جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان يكون مجردا من حرف التانيث كحائض او الجمع مطلقا اي الاسم المؤنث المتاي
براجمعه لا من الجمع اما صفة واما غير صفة وان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون له مذكر فان كان مذكرا
فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزاية المفرع على الاصل وجل لم يجز جمع مثل حمراء وسكران وفعلى
وفعل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل من الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه
ان لا يكون مختوما بحرف التانيث نحو حائض وطامث لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء
للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حائض وطامث وجمع على حوائض
وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف
والتاء مطلقا لما مر من اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات
وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال واقراس اي جمع
التكسير جمع ما تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال واقراس وفي جمع رجل وفرس او تقديرا نحو ذلك وهجان فان الفلك مفرد
كقفل وجمعا كسر كجمل وان الهجان مفرد كالحمار وجمعا كاشد كرجال وجمع القلة افعل وافعال وافعلة والصحيح ما تقدم
كل جمع كثير هذه اقسامه الجمع باعتبار اخر الى الجمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من غير
قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للاخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء
واقسام اوزان جمع القلة اصل كالكلب وافعال كاحمال وافعلة كاذرعة وفعلة كفتية والصحيح ان الجمع المذكر السالم كزيدون
وجمع المؤنث السالم كمسلمات وما عدا ذلك جمع القلة الذي ذكرها جمع الكثرة المصدر اسم حدث الجاري على الفعل الخالي عن تاء
هو اسم تقدم تعريف المفعول المطلق لان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الحاصل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له
من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله ووبحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر في قوله اسم الحدث مثل لفيه
نحو ضربته وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه مثل لانه لا بد فعل له ليجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يصح ان يذكر
للمصدر بيان انه المدلول ذلك الفعل وهو من الثالث سماعي وفي غير قياسي نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا اي المصدر من
الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى العشرين وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو افعل افعال ومن فعل تفعيلا وتفعلة وتفعال
وفعالى نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكبر تكبارا وكذب تكذابا وكذبوا بايانا كذلك ابا ومن افتعل
افتعال نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعال نحو انطلق الطلاقا ومن استفعل استفعال نحو استخرج استخراجا ومن

ومن تفعل تفعل وتفعال نحو تمالق تملقا وتملقلا وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا والواهب
اليمين يقولون وقيتا لا ومن فعلل فعلة وفعلالا ومن افعل افعلا لا نحو احمر احمرارا ومن افعال نحو اقشعر
فعيلال نحو اقشعر وشذ دون اعديدانا وتعمل عمل فعله ماضيا او غيره اذا لم يكن مفعول مطلقا اي المصدر بالل
عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل
والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فاذا كان يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيل عمله بقولنا اذا لم يكن مفعولا مطلقا
لانه اذا كان مفعولا مطلقا لم يكن غير ما ذكر هنا ولا يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني
ضربا عمرا وبكون في تقدير الموصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما في خبر صلته ان عليها كذلك لا يتقدم ما في خبر صلته
يضمر فيه اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو ضمر فيه لاضمر في التثنية والجموع قياسا على الواو ولكن لا يجوز اضماره في المثنى وهما تثنية
المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في الجموع وهو جمع المصدر وجمع الفاعل ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر الفاعل المضا
نحو اعجبني ضرب زيد ولا يلزم اضماره فيه اذا كان مسندا الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول ا
ويجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله كقوله تعالى ولو دفع الله الناس بعضهم ويضاف قليلا الى المفعول نحو في قاف
كان الفاعل كقوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الناس الخير او لم يكن كقوله تعالى امت وسط ارضا مريع
ومحيق اضافة الى المفعول لاحتياج الفعل وسببه الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقدر الحاجة الى المفعول ويعلم من قوله
ويجوز اضافة الى الفاعل ان عمله منوبا الى مفعوله اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة كالفعل واعماله بلام قليلا اي واعمال
المصدر المعرف بلام التعريف قليلا وفيه تقدير تقديره مع الفعل اكثر لانه كما لا يدخل اللام على ما مع الفعل كذلك لا يدخل على
المصدر المقدر بهما وقد جاء في الشعر نحو الكناية اعداءه وبحال الفرار يرجى الاجل واذا كان مطلقا فالعمل للفعل واذا كان بدلا
نحو جهان اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان منكورا نحو يعجبني
ضربا زيدا لمن رفع فيه السوط فالعمل في زيدا مثلا للفعل وهو ضربت وهو ظاهر وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون
لازما نحو سقيا زيدا في جواب ايجاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب من الفعل
ويمكن ان يقال ان معناها جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل
عاملا للفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق من
فعل احترز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل ويشمل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة
واسمي الزمان والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة واسم المفعول لكون الفعل
غير قائم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث وصيغ من الثلث
المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر مثل محرج ومتخرج اي وصيغ اسم الفعل من الفعل
الثلاثي على وزن فاعل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غيره على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله وبكسر ما قبل اخره الحاقا
نحو مكرم او تقديرا نحو مختار مخرج سواء كان ما قبل اخره مكسورا لكونه نحو مدخل من ادخل يدخل ومتكاكر من تكاكر
الا ماشذ نحو اشهب فهو مسهب واخص فهو مخص والفج فهو مفج واعشب المكان فهو معاشب واورثس الموضع فهو مورثس وايفع
فهو يافع واورق الشجر اي صفر ورقه ففج الرجل اذا افلس ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على ما حبه
او الهمزة او ما اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة والدلالة على الحدث كالفعل
واحتمال احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد عليه فان ضربا مثل يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب احد الزمانين ويمكن
دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اي عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال فيحقق مشابهته له من حيث الزنة لان الفعل الذي

يعمل اسم الفاعل عنه وهو للضارع ليس بمعنى الماضي وانما يعمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضارب مثل
يضرب لا مثل ضرب ويشترط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدأ او على ذي الحال او على الموصوف ويشترط الاعتماد على النفي او
الاستفهام والنفي اعم يتقوى بان لك ان تعمل ما في الصور الثلث الاول فانه يستعمل في اصل وصفة لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء
محكوم به عليه وهو من كرم واما في صورتين الاخيرين فلوقوعه هو بالفعل اولا واعلم انه قد قال ويشترط عدم وصفه بصفة وبعد
تصغيره لكان او الى الحرف جر بالوصول والتصغير عن المشابهة الفعل اما حروف الجر بالوصف فظاهر واما حروف الجر بالتصغير فلانه وصف في
المعنى وامثله عمل بهذه الشروط زيد قائم ابوه وما قائم زيد وافائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان
فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا من متعديا الى مفعول واحد وان كان الفعل اثنين كان
متعديا الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى ظرفين والحال والمصدر والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو الهاء والمراد بالحال والاستقبال تحقيقا او حكاية بشكل مثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصل فان
باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية عن الحال فان كان الماضي وجب الاضافة معنى خلافا للكسائي اي وان كان الاسم الفاعل
بمعنى الماضي اضافته معنوية لانه غير عامل حتى لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال معنى لان الاضافة ليست في تقدير الانفصال
والذي يصحح به جواز مررت بزيد ضارب امس قد له خلافا للكسائي اي وجب اضافته خلافا للكسائي فانه قال لا يجب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى المستقبل وقد حرفت ضعفه ودليل جواز قولهم زيد معطي عمرو دراهما
امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه فان كان معمول اخر فيعمل مقدرا
اي فان كان الاسم الفاعل الذي بمعنى مفعول الغير غير الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما
درهما امس قدرها منصوبا باعطي المقدر وكذلك ان كان له مفعول لان غير نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو بابا او افضل
العلماء امس وكذلك اذا كان له سائر الفضلات فان دخلت اللام استوى الجمع اي وان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجمع
اي للماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة فحمل عن صفة الفعل الى صفة الاسم لكراهتهم ادخل اللام عليه تقول مررت
بالضارب ابوه زيد الان او غدا او امس وما وضع منه لاسماء الفاعلين كضرب وضروب ومضرب وعليه وجد ومثله اي اسم الفاعل الموضوع
للمبالغة مثل اسم الفعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرط المذكور وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه
مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمرا وغدا او زيد الضارب ابوه عمرو الان او غدا امس وامثله ما وضع
للمبالغة مذكورة في الكتاب فقوله ما وضع مبتدأ وقوله مثل خبره والمثنى والمجموع مثله اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه
مثل مفرد اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربان عمرا الان الزيدون ضاربون عمرا
الان او غدا وتقول الزيدان هما الضاربان عمرا او تقول وتقول والزيدون هم الضاربون الان او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر
المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربتي وضاربي وضاربو وضارب زيد او انما عملا وان لم يكونا
على وزن الفعل لاطراد الباب المثنى والمجموع ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا اي ويجوز حذف نون تثنية اسم الفاعل
وجمع السلامة المعرفين بلام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعدهما تخفيفا واسطة بالصلة كون اللام بمعنى الموصول
كتب الكتاب الحافظو عورة العشيرة لا بالمهم مدوا ايديهم نقف واتمامه يتعرض لحذف النون عند الاضافة لانه معلوم في باب
المثنى والمجموع ويعلم منه انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفا لان ليس بصلة حتى اسم الفاعل
ما اشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل اي اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من
فعل احترازا به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم المفعول وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عن تعريف اسم
الفاعل ويقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره وصفته من الثلاثي المجرد على وزن الفاعل بفتح ما قبل الاخر به مستخرج ك

اي وصفة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن المفعول غالبا وربما سمي لكثرة الثلاثي المجرد على صفة اسم الفاعل بفتح
ماقبل الاخر اي تميم مضمومة وفتح ماقبل الاخر لفظا نحو مدخل او تقديرا نحو مختار ومجرورا من في العمل والاشتراط كاسم
اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله في كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه والطلب اوما ومن عدم اشتراط كونه
بمعنى الحال والاستقبال اذا كان بمعنى الالف واللام وغيره كما مر في مضروب يعمل عمل يضرب ومعطي يعمل عمل يعطي
تقول زيد مضروب غلامه ومعطي ابوه درهما الان او غدا او امس ومن عدم اشتراط
عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا كما ذكرناه في اسم الفاعل الصفة المشبهة ماشتق من فعل لازم لمن قام به على الثبوت
اي الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من
الفعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج منه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدي
وبقوله لمن قام به يخرج اسماء الزمان والمكان والالة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم واسم التفضيل
المشتق من اللازم كقائم وافضل وقائل ان يقول لا نسلم انه يخرج عن هذه القيد التفضيل من الفعل اللازم لانه يدل على زيادة المزية
فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قبل الاخر وهو قولنا فقط يخرج عنه اسم التفضيل وصيغها مخالفة لصفة اسم الفاعل
على حسب السماع كحسن وصعب وشديد اي وصفة صيغة المشبهة مخالفة لصفة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب
السماع تقول في حسن وفي صعب صعب وفي طريف وتعمل عمل فعلها اي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا من غير اشتراط
الزمان في مدلولها الان المراد من قولنا زيد حسن استمرار الحسن لاحد وقت لكن يشترط اعتمادها على صاحبها او الطلب منها او
كما ذكرنا في اسم الفاعل وتقسم مسائلها ان يكون الصفة باللام او مجردا ومعمولها مضافا باللام او مجردا عنها فهذه ستة والمعمول
في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور وصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة اي وتقسيم مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام
التعريف او غير اللام وعلى التقديرين التعريف فعولها اما مضاف او اما معرف بلام التعريف او مجردا عنها فهذه ستة اقسام
حاصلة من ضرب اثنين في مثله وعلى كل واحد من التقدير الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني
عشر مسألة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة فالمرفوع منها ستة والمجرور منها ستة فالرفع في المرفوعات
الستة على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الستة على المفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات
الستة على الاضافة وتفصيلها احسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجه الحسن الوجه الحسن وجه
اي وتفضيل مسائل الصفة المشبهة الثاني عشر حسن وجهه مرفوع وجهه ونصب وجه وحسن الوجه يرفع الوجه ونصبه
وجر الحسن وجهه يرفع وجهه ونصبه وجره والحسن الوجه يرفع الوجه ونصبه وجر الحسن وجه يرفع وجهه ونصبه
وجره واثنان منها ممتنعان الحسن وجهه لا حسن وجه اي اثنان من هذه الوجوه الثاني عشر ممتنعان احدهما
الحسن وجهه مجرورا وجهه والثاني الحسن وجه مجرورا وجه لعدم فائدة الاضافة فيما حقه الامتناع اضافة اللام الى النكرة
واختلف في حسن وجهه اي واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة
الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من
الوجه والبواقي ما كان فيها ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران فهو حسن وما لا ضمير فيه فهو قبيح اي البواقي
من اثنتي عشرة بعد اسقاط ستة عشر منها واسقاط ثلث ثلثة اقسام اولئك اقسام ثلثة احدها احسن وهو
ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله حسن وجهه يرفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة
الحسن الوجه يشتهي حسن ونصب الوجه فحسن وجهها والحسن وجهه يرفع وجهه والحسن الوجه بالجر ونصب

والحسن وجهها وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن وهو ليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما احسنية فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنية فلوجود الزايد على المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه بنصب وجوه والحسن وجهه بنصب الوجه وجوه وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه وحسن الوجه برفع الوجه وحسن وجه الحسن وجه برفع وجه الحسن وجه برفع وجه قوله ومتى رفعت لها ما بعدها فلا ضمير فيها فهو كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف اشارة الى ضابطة نعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس ضمير وتقديرها ان ضمير المذكور في الوجه مدرك بالحسن لكونه بارزا فاذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين للعامل واحد وح يكون الصفة كالفعل في انها لا يثنى ولا يجمع ويكون مذكرها وتانيها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصب ما بعدها او جر لاحتياج الى الفاعل على قوله فتؤنث وتثنى وتجمع اي واذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة الى الموصوف هاتقول مررت برجل حسنة للوجه ومررت برجلين حسنين الوجهين ورجال حسنين الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العائد الى المظاهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن فيها ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فاعلم انه اذا كان ما بعد ها مرفوعا اما ان يكون فيما بعدها الى في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان كان فيها ضمير ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان فيها ضمير او لا يكون اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيها بعدها الى الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان كان فيها ضمير او لا يكون فان كان واحد وان لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلف من ان يكون فيها بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول حقيقيا ضميران وان كان الثاني كافيها ضمير واحد واسماء الفاعل والمفعول من غير المتعدين مثل الصفة المشبهة فيما ذكر اي اسم الفاعل الضمير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى المفعول ثاما مثل الصفة المشبهة في جواز السابع الستة العشرة المذكورة في الصفة المشبهة وانما هو تشبيها اسم الفاعل واسم المفعول وجوازها فيها طريق الاولى تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى آخر المسائل وانما قيد اسم الفاعل واسم المفعول بين المتعدين لانهما لو كانا متعديين لم يجب فيهما هذه المسائل للالباس الا ترى انهما لو كان متعديين ونجوز لا تلك المسائل فيهما وقلنا زيد قايم اباه وزيد معطي اباه مثلا لم يعلم ان اباه فاعل في الاول مفعول الضارب او فاعل النصب تشبيها بالمفعول وقلنا زيد قايم اباه وزيد معطي اباه مثلا لم يعلم ان اباه في الاول مفعول الضارب او فاعل النصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول فان المعطي ومفعول الاول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول ومفعول الثاني بحاله وفاعل لكن لك او قلنا زيد ضارب ابيه معطي ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعله اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول المعطي اقيم مقام الفاعل المفعول الثاني له اضيف اليه اولبت الصفة واضيفا الى الفاعل نحو زيد ضارب الاب وابا لم يعلم في الصورة الاولى ان الاب فاعل ومفعول اضيف اليه اسم الفاعل في الصورة الثانية ان الاب مفعول ضارب لم فاعل لكنه ينصب على التمييز ان كان نكرة او عليه التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وليت الصفة واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالباس

قوله اسم التفضيل ما اشتق من الموصوف بزيادة على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من الموصوف بزيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغير من المشتقات من الفعل قوله للموصوف يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة لانها ليست موصوفة وقوله بزيادة على يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل لتناول خير اولى اعلم ان لهذا المذكور شكل مثل الخيك الشاعي واخيك بغيرني وفي مثالها واصل من خيوق الخاتم لانها مشتقين من فعل قوله وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالب اقوله وشرطان ثبتي من فعل ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل

ان يبني من فعل الثلاثي مجردا وابد لم يمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناء من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يكن وان حذفت الزمان وابد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افليس واولى واعطى واحمر وليس مبنيا من ثلاثي مجرد فاورد لو قال شرطه غالبا لكان اصوب قوله ليس بلون ولا عيب لان منها افعل لغير افضل الناس اي وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعرب نلو بين عنهما افعل التفضيل لالتبسا احدهما الاخر الا ترى انك لو قلت وهو احمر لم يعلم ان المراد وصرح ام زائدة في المحسنة اعلم ان اللون بالسر هو العيب الظاهر مني لا يشكل بمثل اجهل واضل سيلا والقائل ان يقول يشكل ذلك بمثل الحق فانه من العيب الباطن مع انه لا يبنى منه احمق للتفضيل ويمكن اذ يجاب عنه بان قلنا اذا كان من العيب الباطن يجوز ان يبنى منه افعل التفضيل ولا يلزم من ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب باطن قوله فان فضل غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبيانا واعمى اي فان فضل تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي المجرد نحو دحرج وغير المجرد عن الزوائد نحو استخراج والالوان والعيوب نحو الحمرة الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو اشد وافقع واكثر سوادا كان منا باله تقول اشد احمر استخراج واكثر بياضا واقبح عمي الاول لغير المجرد والثاني اللون والثالث العيب قوله وقياس للفاعل اي قياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو رجح للمفعول على الفاعل اكثر الافعل بالتفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم لان لمبالغة الفاعل امس منها من المفعول قوله وقد جاء المفعول يقوله وقد نجله نحو اعد زهو الم واشغل واشهر واعرف اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا ان للمفعول لكنه قليل كقولك هو اعند زهو الوم واشغل واشهر واعرف وغيرها قوله وقد يستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او من او معرفا بالام اي وقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا بالام نحو زيد الافضل وانما يستعمل على احد هذه الثلثة ليعلم للفضيل عليه فان لم يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو ولم يحصل الاستغناء بكل واحد من اللام ومن وعن الاخراد لالة كل واحد منهما على تعيين المفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله وليس بالاكثر منهم حصى لكون من المحسنة في كانه قال ليت بالاكثر فيهم حصى كقولك ليهم زيد الافضل بين الرجال ولا يجوز بقيد احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى قوله واذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادته على ما يضاف اليه وحينئذ يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركته لما يضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر ولا بالعكس ولا الخراب الكتان بل يقال افضل من البشر ابن من الكتان ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة وعلى دخل فيه من جهة التفضيل قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوانه لخروجه عنهم باضافتهم اليه اي فلاجل ان يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف افضل اخوانه لاستلزام اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم بتقدير انه يشترط انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله والثاني ان يقصد به زيادت مطلق ويضاف للتوضيح اي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافا هو ان يقصد بالتفضيل زيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب اشعرهم بلده قوله ويجوز يوسف احسن اخوانه اي لاجل ان يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوانه لانه لا يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخول في المضاف قوله فيجوز يوسف احسن اخوانه ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو اي ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم كونهما مشابها الافعل من حيث انه ذكر للفضل عليهم في كل واحد منهما يجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم

أن يبني من فعل ثلاثي مجرد * وابد ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تجد في منه شيئا لم يكن وان حذفت الزمان وايد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الا الزيدون افضل القوم هند فضلى القوم الهندان فضلان القوم والهندات فضليات القوم لكونه محالفا الافعل من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما الثاني والمعرف باللام فلابد من المطابقة اي اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف المجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة لكونهما سمعيين للمطابقة وعدم المانع المطابقة وهو شابههما افعل من عدم ذكر المعلوم عليهم فيهما وامثلتها ظاهرة قوله والذي يمن معرفة من كونه لاغير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لضرورة من الجزء عنه وحينئذ لا يمكن تثنية اسم التفضيل والجمع والتانية قيل ذكر منه والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعد لعدم جواز الفصل بشيء من الاسم وبين علامة تثنية وجمعه وتانيثه قوله ولا يعمل في مضمر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول مفضل على نفسه باعتبار غير منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في غيره زيد اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لسبب كذلك الشيء مفضل على نفسه باعتبار ذلك الشيء حال كونه من التفضيل منفيا كقولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في غيره زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة لسبب وهو الكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما يعمل في المضمر اذا كان يوجد الشرط المذكور لعدم كونه يعني الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالة على التفضيل وانما قال ولا يعمل في المظهر كان يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط وقوله بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا افضل او بين احسن وبين معموله باجنبي وهو الكحل اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند لحو لحصول الشرط المذكور وانما عمل لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قولنا فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل مررت علي واد السباع والمراد كما والسباع حين يظلم وادبا اقل يركب اتوه تانية واخوات الاما وفي التفسير ربا اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معهما كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت احسن فيما الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه شعر مررت علي وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم وادبا اقل يركب على افعل التفضيل وهو اقل من يجر ذكرت وما ارى في محل النصب بانه حال وعاملة مررت وكوادي السباع مفعول ثان ولا ارى وحين يظلم جملة طرفيه حال عق وادي السباع واويا منصوب بانه مفعول اول القول ولا ارى وان جعلنا ارى السباع مفعول ثان ولا ارى وحين يظلم جملة طرفيه حال عق وادي السباع واويا منصوب بانه مفعول اول القول ولا ارى وان جعلنا ارى بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا من وادبا او متعلقا بلا ارى واقل صفة كوادبا وركب فاعل اقل وتانية تمييز عن اقل واخواتي عطف علم اقل وما في قوله الا ما في اليه بمعنى من وسارا منصوب بانه حال عن اخواتي وتمييز بمعنى سوى فيكون صفة واتقم موقع المصدر قوله الفعل ما دل علي معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل علي معنى شامل للكلم الثلث وقوله في نفسه جزء الحرف قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الاسم وبقي ان يراد بما دل علي معنى الكلمة وبالدلالة اولية واو بالاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقوض المذكورة في حد الاسم قوله ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجواز لحق التاء في الثالثة ونحو تاء فعلت فقوله ومن خواصه اشارة الى ان ذكر بعض خواصه لكونه اكثر استعمالا والا فالاربعة الاولى مخصوصة بالفعل والاخيرين اذ يأتي انما اختص قد بالفعل لان لا تقريب الماضي الى الحال او التقليل الفعل المستقبل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخليص الفعل المضارع المشتركة بين الحال والاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاصه الجوازم به لكونه في الفعل عوضا عن الحرف في الاسم وانما اختص تلك التاء بالفعل لان وضعها ليدل ان قال الفعل مؤنث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة دخلت على الاسم وانما اختص وخص تا الضمائر بالفعل لان المراد في الضمائر المرفوعة البارزة المتصلة الاتيان بثبوت تا الضمائر المرفوعة للتعلة البارزة في الاسماء الحروف وانما في الحروف وضمائرها انما في الاسماء فلذا لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين

في الجمع فلم يفصل بين الواحد ايضا اطراد الباب قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل ما دل على زمان قبل زمان كانت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقولك قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع ليدخل ما ينتقض مثل لم يضرب وان ضربت وزجت وبعت انسان والمراد بما هو الفعل ليدخل بنحو ضرب امس ولم يضرب العام بقوله مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني وانما بني غير الضمير المرفوع وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة اشبه اتصال الفعل بفاعله وانما قيل الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضرب وانما قال مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمه لاجتماع نحو ضربوا ويدخل الماضي الناقص نحو كان وبات او قوله مشتركا فيه تخصيصه بالثنية او سوف فقوله ما اشبه الاسم لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضي لانه لا يشبه الاسم بذلك والباء للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين للجملة التي قبلها بشبه الاسم بسبب احد حروف نايت او مع وهي وقوع كل واحد منها مشتركا او مخصصا واشتراك الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا والمؤنثة والمؤنثتين غيب والباء للغائب غيرها هذه اتباين المعاني حروف نايت فالهمزة علامة للمتكلم للفرد المذكر كان او مؤنثا نحو اضرب لتوافق لفظا انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب لتوافق لفظ نحن مذكرين كانا او مؤنثين واحدا مذكرا والاخر مؤنثا نحو نجلس كان مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر وحده نحو تضرب باويد وتضربان باربدان وتضربون وللمخاطبة المؤنث وحده وللمثنى وجمعه نحو تضربين باهند وتضربان باهندان وتضربن باهندات لتوافق لفظا انت والمؤنث الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب والهندات تضربان والياء للغائب غير المؤنث وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الهندات يضربن بين قوله وحروف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه بيان لحركات هذه الحروف في الاصل فيما الفتح لكونه اخف واما ضمت في الرباعي نحو يدحرج على اربعة احرف نحو اكرم ويدحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى انك لو قلت من اضرب وضرب بفتح الهمزة في مضارعه لما حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقيل قيل في غير الرباعي نحو انفعل واتفعل واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب من الفعل غير اذا لم يتصل به نون التاكيد والاناث جمع المؤنث وانما لم يعرب غير المضارع عن الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهة الاسم تلي ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد والى جمع في نحو هل تضربن وواو اعراب تليه اجري الاعراب اي على ما اشبه التنوين وهو سكونه وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع لان هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلت وعند حصول الساكن بتقدير الاعراب في عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون لذكورة ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل به قيد في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب ولا يجعل قيدا في المذكورة وهو لا يعرب غير المضارع اذا لم يتصل به النون قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي واعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس لمجرى ليدل على ان لا يلزم مرية اعرابه على اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع للتثنية والجمع والمخاطب بالضم والفتح والسكون مثل يضرب يضربان التفصيل اضاف الفعل المضارع المشترك في نوع واحد من انواع الاعراب المشترك في نوع واحد من انواع الاعراب ليعطي كل صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو صنف للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا او المخاطب المؤنث اعرابه بالفتحة حال الرفع بالفتح حال النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في آخره الف او ياء وواو قوله والمتصل به ذلك النون واحد فيما يظهر يضربان ويضربون وتضربين اي واعراب الفعل

المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع بحذفها حال الجزم والنصب وهو خمسة
امثلة وهي هما يضربان هما يضربان وهم يضربون وانتم تضربين ولن تضربي ولن تضربا ولم تضربوا ولم
تضربين وانما جعل اعرابها بالحروف شبيها بصورة المثنى او المجموع في الاسماء وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة
في المفرد فكما تسقط الحركة في المفرد حال الجزم فكذلك النون حال الجزم وانما سقط النون حال النصب يكون الجزم في الافعال بمنزلة
الجزم في الاسماء فكما يتبع النصب الجزم في الافعل قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف اي اعراب المعتل
الاخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستقالهم الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب تقول
هو يغزو لن يغزو ولن يقضي ويحذف الجزم حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لانه اذا لم يحذف في الجزم الحركة حرف الحرف قوله والمعتل
بالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف اي اعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا يخشى ولن
يخشى لعدم قبول الالف الحركة ويحذف الحرف حال الجزم لقد ان الحركة قوله ويرفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل تقوم زيدا شاة
اي حاصل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله وتنصب بان ولن
وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو وبمعنى الى ان او الا ان فان ينصب نحو ازيد ان تخشى الي
وان تصوموا خير لكم اشار الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد حتى احد حروف المذكورة
فلما فرغ عن حدها قال فان تحاربوا ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر وان في المثالين المذكورين متقين لان يكون
ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من الثقيلة لوجود ذكر سوف والسين او قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب
في المثال الاول بالفتحة لفظا وهي المثال الثاني بحذف النون الاختصاصي المخففة بالافعل الداخلة على المبتدا او الخبر قوله
والتي تقع بعد العلم هي المخففة من الثقيلة وليس هذا مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم اي التي تقع بعد العلم نحو علمت ان
سيقوم هي ان المخففة من الثقيلة وليس ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع
الداخلين على ان بعدها غير معلم التحقق وكون العلم والاتي ان بعدها معلوم التحقق والمراد من العلم بالعلم كل ما هو بمعنى
العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من الثقيلة في المضارع لابد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او مع حرف النفي ولهذا
اورد مثالين ليكون كالعوض من المحذوف وفي التحقق والفرق بين ان الناصبة والمخففة قوله والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان اي
وان التي يقع بعد الافعال الداخلة على الظن ففيها الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من الثقيلة نحو ظننت
ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحدة منها بعد الظن قوله لن مثل لن يبرح ومعناها نفي المستقبل اي مثل ان الناصبة
قوله تعالى لن البرح ومعنى لن نفي المستقبل ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو كما كذ امن الا في نفي المستقبل وقبل
انها للتاكيد قوله اذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة اي اذن انما تنصب
الفعل المضارع بشرطي احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون بعدها معمولا لما قبلها او الا لزم وارد
العاملين على معمول واحد وهما اذن ما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا او جزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
كقولك لمن قال اسلمت ان تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احبك وكقولك لمن يحدثك اذن اصدقك كان
باطلا وكلاهما كقولك لمن يحدثك ان اظنك كاذبا وجب الرفع قوله واذن ونعت بعد الفاء والواو فالوجهان اي واذا وقعت
اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا تيك فاذن اكرمك معا او بعد الواو كقوله تعالى واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتمادها
بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان صفتين استقبالا من غير النظر الى حرف يحقق فكانه غير معتمد
على ما قبلها قوله وكي مثل اسلمت كي تدخل الجنة معناها السببية اي ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب لدخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو

اختيار المصنف حرف الجر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه لقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج وحتى اذا كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولئن سرت حتى ادخل البلد واسرت حتى تغيب الشمس اي ينصب ما بعد با ضماران بعدها شرطين او يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذا الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك الشرط من غير نظر الى حصول وحتى يكون بمعنى كي اي للسببية وهو غالبا نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس وانما تضمران بعدها لكونها حروا لجر على الفعل فاضمر ان يكون في تقدير الاسم لحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب لكون حتى بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كي او بمعنى الى وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا قوله فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كان حرف ابتداء فيرفع اي فان قصد بكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بان اردت الحال تحقيقا نحو اليوم سرت حتى ادخل البلد وانت تحبي عن السير حال الدخول او تقدير اكقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت امس وتحدث الاخبار اليوم من تلك الحال كانت حرف ابتداء فترفع ما بعدها وانما لم ينصب لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر وانما يجوز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدائر على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال قوله ويجب السببية مثل مرضي فلان حتى لا يرجون اي اذا كان حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لان ما بعدها يطرأ الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها قولهم مرضي فلان حتى لا يرجون فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها اي ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء وجب امتناع ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان الناقصة لان تالي تقدير الرفع كان بعدها جملة مستقبلة لا تعلق لها فيما قبلها في كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها امتنع ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لان يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا عما قبلها لا تعلق له بما قبلها وما قبلها بسبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حروف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه محال قوله وجاز في كان سيري حتى دخلتها في الناقصة اي اذا كان تامة جاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم الحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عائد الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري قولك اليوم سار حتى يدخلها اي اذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع السبب مع الشك في وقوع السبب كان سبب الدخول هو السير بالمعنى وهنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعيين السائل قوله ولام كي نحو اسلمت لادخل الجنة اي مثل لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضماران وانما سميت بلام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فقد مررت ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم قوله واللام المجحود لام تاكيد بمعنى النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم اي لام الجحود التي تنصب ما بعدها بتقدير ان هي لام زائدة التاكيد النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام واللام كي للتعليل بخلاف هذه اللام فانها لتعليل النفي بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب تقدير ان بعدها المذكرة في لام كي قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون ما قبلها امرا نحو ائتني واستفهاما ونفيا او تمنيا او عرضا اي وينصب ما بعدها الفاء باضماران بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانها انما تعدل عن الرفع الى النصب ليدل على السببية والثاني ان يكون ما قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور والمعنى الجزائي في الشروط كقولك بسائر كي منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا واوديهما ان الحق اشرح مثالي الامر زيني فكرمك وفي مثال النهي لا يسعني فاحزنك ومثالا

الذي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني بالبتي كنت معهم فافوز فوزا
عظيما ومثال العرض الا تنزورنا فتحدثنا عندك وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرامي وتقدير الثاني لا يكن منكم شتم فوثوب حتى
مني وتقدير الثالث لا يكون قضاء علينا فيموتوا وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فيشفعوا لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا
معهم فافوز اعظيما وتقدير السادس ليس منك زيارة فالزام مني وانما كان تقديرها كذلك لان ما قصد ان الاول سبب للثاني وجب
اضمار ان كان بعد الفاء في التقدير المصدر وهي للعطف فوجب ان يجعل ما قبلها ايضا في تقدير المصدر فتقول ائتني فاكرمك جملة
واحدة للان في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك لم يكن الجزء ان بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما صحت
الفاء جوابا نظرا الى المعنى قولهم والواو بشرطين احدهما الجمعية وان يكون ما قبلها مثل ذلك اي ينصب بعد الواو باضمار ان بشرطين
احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة فالعلة في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام
كالاحكام لان الواو للعطف كالفاء فاضمران بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبل المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
مثل النفي لا احد منك وتخفوني كان المراد بنفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام مثل هل تعنفني واكرمك كان المسؤول عنه اجتماع
الامرين اعني الاهانة والاكرام ومثال النهي قولهم لا تنهى عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم والا تاتي السمك وتشرب
اللبن فالنهي عن همنا هو النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثل الامر بني فاكرمك فالمطلوب هو الزيادة مع الاكرام ومثال النهي
ليت لي مالا وانفق منه فالنهي هو حصول المانع مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل بنا فتصيب خيرا فالعرض عليه هو النزول مع
اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير الاول لا يكون مني حمامة وخفاء فكرمك وتقدير الثاني هل حصول احاطة
واكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكن منك تخلي عني حلف واثنان مثلي وتقدير الرابع ليكن منك زيارة فاكرامك وتقدير الخامس
وليت مالي حصول مال وانفاق مني وتقدير السادس لا يكون منك تزول واصابة مني زيارة والكرمة مني قولهم واو بشرط تلي
معنى الى ان اي ينصب الفعل بعدها باضمار ان معنى الى ان او حتى لو الا واما ما كانا يلزم تقديران بعدها حتى يكون الفعل صلتها
في تقدير المصدر الاختصاص هذه الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك او تعطني حقي اي الى ان تعطني حقي هذا ما ذكره المصنف في الشرح
وذكره ان او حروف العطف كالواو الا انها للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في حكم الاول بل المراد ان
القصد لما قدر في تقدير المصادر في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر في تقدير المصدر قدر ما قبل او كذلك ليكن عطف الاسم على الاسم
فيكون تقدير ما لكن مني لزوم او اعطاء منك وهو في قوة قولنا الا لزومك اياي او حتى ان تعطني حقي او الان تعطني
قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسماء اي ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بشرطين اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا
يلزم عطف الفعل على الاسم كقولك للبس عباءة وتقر عيني اجب الي من لبس السرق قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي يجوز
اظهار ان مع لام كي مع الحروف العاطفة على الاسم احتراما لكي فلا فرق بين لام كي ولام الجحود ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زيدة واللام
كي غير زيدة ومع حروف العاطفة فلكونهم عطف الفعل على الاسم ظاهر قوله ويجب مع لا التي للام اي يجب اظهار ان مع لا اذا كان
ما قبلها اللام ليلا يتوالى اللامات اعلم ان يمتنع اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة ولام اللام لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اخف فالتزموا
فيها تقدير الحروف التي تضمر بعدها على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب قسم يجوز قولهم ويجوز بلم ولما ولام الامر لا
في النهي اي ويجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهي اشارة الى جوازم الفعل وهو قسمان احدهما جوازم فعل واحد والاخر جوازم
الفعل فعلين الاربعة ولم ولما ولام الامر ولا في النهي قولهم وكلم للجازاة وهي ان ومعناها وتارة اما وحتما واذا واي واني ومتى وما ومن
اي تطلق على لم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جازاة الفعل وهو ضربان ضرب حروف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان
للايجاز والاختصار وهو ضربان حرف وغير حرف والفرق اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذا وما تمنعها عن الاضافة للاختصار
من الاجزام ان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان تستعمل مع ما وجرا وهو اين في المكان ومتى

في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وقول ابن نصر في بناء الفعاة بحذف نصر في البيت نحو ما للثلاثي في قوله شعر تهما تلقني
فرديني توجب روائق النبيك وتسقط لكقوله متى تأتنا تسألي صوناره تجد خبزنا عندها خيرموقد واما ان لا يستعمل مع ما
وهو ابن كقوله فاصبحت اني تليس بها كلام كبير الحت رجلك تاجروغير النصر وان ما ومن ولم ومنهما واسهل وامثلتك قوله شعراي
الهمرتك كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقض الايام الدهر ينفد ومن كريمتي اكرمة قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى قوله
فانهما تنابه الاية والاصل في مرما على وجهي احدهما ما على ان ما الثانية زائدة فهو بمنزلة ما تم ايدل من الاسم الذي الحسنى
اللفظ والثاني ان يكون واقعا ما فكان فالما قال الا تفعل لا تقدر عليه فقال المخاطب ما يفعل افعل ثم اجرى المجزوم كلمة واحدة تجزم ب
كما تجزم بها واضافة الزمن تضمن هذه الاسماء معنى لومع انها حروف الشرط ايضا الان اصل حروف الشرط ان يكون الاستقبال ولو ليس
كذلك ما للماضي قوله وامامع كيفما واذ فشاذ اي الجزم بكيفما واذ شاذ لاشتمالها للمعنى في كيفما الا من المستقبل ان يكون على
ايي حال هو عليها والمفاجاة بين اذا وان للشرطية لان اذا للتحقيق وان الشرطية للمعدوم وقد تجزم بها اذا في ضرورة الشعر كقولهم
واذ تصبك من الحوادث نكبة فاصبر وكل وخيابة فستعقل والكوفيون يجوزون الجزم بكيفما مع ما ويدونها قوله وبان مقدرة عطف
على قوله لم ايلم يجزم الفعل بلم وبان مقدرة قد يجيء بنا في قول فلم نقلب لمضارع ماضيا ونفيه ولما مثل لم في ذلك وتختصان
بالاستقبال وجواز حذف الفعل اشار الى الفرق بين ما ولم بعد استركهما فيما ذكر لي وتخصيص لما بالاستغراق فنفي الفعل في الزمان
الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل قد فعل تقول الزم زيدا ولم ينفعك الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار تقول
قد زيدا ولم ينفعك الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار الا زيادة معنا بزيادة ما تختص ايضا لما يجوز حذف
فعل نحو ندم زيد ولما ينفعه الزوم لان اصلهما زيدت عليهما فانابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع غاذ كقوله واخوض
ويقنك الترا ستود عنهم يوم الاثنان وصلت وان لم ارى وان لم تصل واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الحال في ضرورة
الشعر كقوله فاصبحت معليها فقد اوسوما كان لم يسوب من الوحش لؤعل ولما مشتركة بين كونه حرفا الا اذا كان اسما فهو مخصوص
بالمضارع قوله ولام الامر لام المطلوب بها الفعل اي ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للمفعول الزمته مطلقا وان كان
مبنيا للفعل الزمته عند الي المتكلم والغائب واما في غيرهما فنادر كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا قوله ولا النهي عندها ولا الم للنهي
عند لان الامر هو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطب كان او غائبا قوله وحكمه
للجازمة ندخل على الفعلين سميه الاول وسميه الثاني وسميان شرط وجزاء فان كان مضارعين الاول فالجزم وان كانت
الثاني مضارعا فالوجهان اعلم ان الكلام المجازاة وهي المذكورة قبل ندخل على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني مسبب
وسمي الاول منهما شرطا والثاني جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو اليس في الفعل ليشمل ما كان النهار موجودا فالشمس
طالعة مع ان الثاني سبب الاول في الخارج لان حصول الاول في الفعل سبب لحصول الثاني في ذهن الشرط والجزاء ان كانا مضارعين
نحو ان تقم اقم جزم كل واحد واخلقهما واجب يكون كل واحد منهما معربا والجازم موجود او ان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
ان تضرب ضربت فالجازم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجزم فيه واشار اليه بقوله وان كانا مضارعين الا قوله فالجزم اي الجزم
واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضرب فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع خلاف
حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا تعمل في الجزاء الذي هو بعد حتى اولا واما الجزم فلكونه معربا ووجود
الجازم فيه مثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير ان ا مخير يوم مسغبة يقول قائب مالي ولادرم واشار اليه بقوله ولن كان
الثاني اي وان كان الجزاء مضارعا دون الماضي والفية الاول ضعيفة لان الثاني معرب والجازم معدوم وان كان الماضي
نحو ان ضربت ضربت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين قوله وان كان الجزاء ماضيا الفيه قد لفظا او معنى لم يجز الفاء
في جزائه وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء واجبة لشان الجزاء الذي يصدر

دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب والضابطة فيه اذا اشرحوف ان الشرط في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول
الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه احتمل ثانيهما وعدمه فان لم يتغير فيه جاز الامران يقوى اثر الشرط قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل
على ان جواب الشرط فاضارة الى الاول بقولك واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اي اذا كان الجزاء لفظا نحو ضربت
ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم تغير فابه قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه ستحقق تأثير حرف الشرط فيه
ح وهو بصدد للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان ح قد لفظا او معنى كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ
له من قبل او معنى كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء تأثير حرف الشرط فيه لان الدرهن
الماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا اما الوجهان اي وان كان الجزاء مضارعا مثبتا
حالا امران دخول الفاء من حيث ان جعل خبر مبتدا محذوف ولم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان تمت فيقوم اي فهو يقوم
وترك الفاء من حيث ان لم يجب خبر مبتدا محذوف ولم يجب جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان تمت
يقم وكن لك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بالوجهان دخول الفاء كقوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم تقاة
وان جعلت لا النفي الاستقبال فلم يكن حرف الشرط تأثير فيه لامتناع العاملين على معمول واحد جاز ترك الفاء ان جعلت
لا المجرد النفي فكان حرف الشرط تأثير فيه بجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي لن يجب دخول الفاء عليه
لامتناع تأثير حرف الشرط لان المراد المنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط بالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث
بقوله والا فالفاء يعني فالفاء اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول
الفاء ولامتناع تأثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى فان مت فهم الخالدون وامر كقوله قل ان كنتم تحبون
الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى ان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقوله تعالى ان تركنا فمن
يرحمني ام ودعاء كقولك ان اكرمتا فرحمك الله وان كان مقترنا بقد لفظا او تقديرا كما من منفيا بما او كما مر الى غير ذلك وجب
دخول الفاء على الجزاء قوله وجيء اذا مع الجملة الاسمية موقع الفاء كقوله تعالى فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
وانما جاءت اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لما لا تراها على العقب كالفاء للتنبيه للمفاجاة وانما قال لهم تجيء موضع الفاء في غير
الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا قوله وان مقترنة بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية
مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي وبجزم الفعل المضارع وبان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا
تكفر تدخل الجنة اين بيتك ازرك ان يعرفني بيتك ازرك وليت عندنا فنحدثنا اي ان كان عندنا فنحدثنا والا تنزل تصب خيرا
ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع ان وقع الاول ووقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة يتضمن معنى الطلب والطلب
لا يكون الا العرض فيكون في ضمن هذه الخمسة سبب ومسبب وهو ما بعدها وليس الجزاء كذلك لانه ليس الطلب ولهذا لا
يجزم في النفي اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر تحقيقا او قوة ليدخل نحو حبك ينم الناس فان حبك منزل من منزلة
الكوني الناس قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار لان التقدير ان لا تكفر خلاف المكسال لان التقدير ان تكفر لان الضمير يجب
ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تعد لا تكفر تدخل الغار وهو محال خلاف المكسال فان جواز اعتمادا فيه على وضوح
المعنى لان المعنى ان تكفر تدخل النار بل لعدم الايجوز الجزم في النفي فلا يقال الا يأتيني تحدثني لان التقدير فان لم تأتيني تحدثني
والحاصل من قولهم ان الجزم لا يكون في النفي لمطلق في النفي حيث لم يصح وحيث يجوز قولهم مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحرف المضارعة هذا تعريف الامر المخاطب المبني للفاعل ليدخل تحت تعريفه مطلق الامر الخروج
امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول انتهى فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل للغير من امر الغائب والمتكلم نحو ليضرب

زيد اولا تضرب وامر الحاضر المبني المفعول نحو لتضرب انت وقوله يحذف حرف المضارع يخرج مثل قوله تعالى فيذلك فليفرحوا
في القراءة الشاذة ومثل اما تضربن زيد الا تراني حذفت حرف المضارعة وحكم اخره حكم الجزوم اي وحكم اخره الجزم وتقول اضربن
واغزون واخشين بحذف الواو والياء والكسرة يقول ليغزو وليرم وليخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما يحذف ليغزو
اولير ميان واخشيان وانما كان حكم حكم المجزوم تشبيها له وباقي الامر الامر من حيث ان كل واحد منهما الطلب الفعل وانما قال حكم
اخر حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم باحد حروف نائب قوله والذكان بعده مساكن
يوبائي زدت همزة وصل مضمومة ان مكان ما بعده مضموم مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم وان كان ربائيا مفتوحة مقطوعة
اشارة الى كيفية امر الامر من الفعل المضارع وهو ان يحذف حروف المضارعة ح وان كان بعد حرف المضارعة محركا سكن اخره وجعل باقيه
امر افقول في تقدير وفي تضارب مضارب والهاء في قوله بعد عائدا الى حرف المضارعة ولم يذكر المصنف هذا القسم لوضوحه وقوله وان كان
بعده ساكن وهو ليس بربائي زيادة عليه همزة وصل متحركة يمكن النطق وبتلك الهمزة مضمومة وان كان بعد الساكن ضمة للاتباع
ومكسورة فيما سواه كان بعد الساكن كسرة اضرب من تضرب وفتحة اعلم ان تعلم بفتح الاعلم والفتح لحصول الالتباس الاتري انك
لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الربائي المبني المفعول او مضارع ربائي المتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة التبس
بامر الربائي ولو قلت من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة التبس
بالماضي الربائي ولما فرغ عن كيفية بناء الامر عن الثلاثي اورد امثلته وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد حرف
الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد حرف الساكن مكسورة والثالث ان يكون حرف الساكن مفتوحة وان كان بعده
ساكن وهو ربائي زيدت الهمزة لتحسن وقوعه من المضارع لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين بين او الحمل على ما لم اجتماع الهمزتين
ويكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما اخذت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين
في المتكلم نحو اكرم وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم واطراد الباب تقول افعل من الربيع فاعل وهو ما حدث في فاعل فان كان
ما قبل اخره مكسورا حذف اخره ويضم الثالث مع ضم الفصل اخره ويضم والثاني مع التاء نحو قولك للمتبس اي فعل ما لم يسم فاعله فعل
حذف فاعله واسند اليه مقام يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او المجهل بالفاعل او غيره والغرض من ذكر هذا كيفية بناء
فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول ليلا يلتبس بمضارع ما لم
يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل اخره لانه ليتميز في مثل علم هند ان ذلك في الاول الفعل همزة الوصل ولاتاء اما اذا كان اوله
همزة وصل فضم نحو ق الثالث مع ضمير الهمزة لرفع الالتباس تقول في انطلق وانقدر واستخرج انطلق وانقدر يضم الهمزة والحرف
الثالث واما الرابع فيقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر فقد سقط ضم الهمزة في المدرج في نحو قولك الانطلق والاقتدر والاستخرج
واما اذا كان فيه التاء نحو يا تفعل وتفاعل فضم التاء مع الضم الحرف الثاني تقول في تعلم وتجاهل يضم التاء والحرف الثاني
ليلا يلتبس تعلم مضارع علم وتجاهل والثاني مع التاء عطف على الثالث والحمل الخ والتبس اشارة على علة جميع ما ذكره من قبل قبل
ومعتل العين الافصح قبل وبيع وجاء الاسماء والواو اعلم ان الباء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات
احدها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع نقلت الحركة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركة فقلبت الواو ياء
لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قول وبيع بالاسماء وهي تهيئة القيين للتلفظ بالضم غير التلفظ به ولا بد ان لا يدرك الا البصر وهو
فصيح ليس دون ان اصلها قبل بالضم واشار اليه بقوله وجاء الاسماء والثالثة قوله وبوع بالواو والساكنة وضم الاول وهو قليل
ووجهه انه خذفت الحركة من الواو والياء للاستقبال الخ قلبت الياء في بيع والضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف
على الاسماء اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على اطلاق ليس بجيد الان فيه مجمل وهو انه ليس كذلك
بل الاصواب ان يقول معتل العين للقلوب الفاء قوله ومثله بابا اختصر والقيد دون استخير والقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله

ضد الماضي المعتل العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير واتقيد في انه يجوز فيه ثلث لغات دون باب استخير واقيم ما
الاول فلان اصل اختير واتقيد اختير واتقيد فان تبر وقود فان تبر وقود مثل بيع وقول في قوع الضمة على الفاء وقوع الكسرة ما
بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز في قبل وبيع واما الثاني فلان اصل استخير واقيم استخير واقوم ومما لبسا وقول في وقوع
الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء والواو فلم يزل الا يكون فيه ما جاز في مثل قبل وبيع قول وان كان مضارعا ضم اوله
وفتح ما قبل اخره اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبني منه ما لم يسم فاعله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره لتميز بناء
الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الاخر يعد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل يخرج تقول في يضرب فهو
ضرب وقول ومعتل العين ينقلب فيه العين الفا اي ان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا
كان او ياء تقول في يقول وبيع يقال وبيع لان اصلهما يقول وبيع فنقلب حركة الواو والياء الى ما قبلهما فكانتا في موضع
الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا فصار يباع ويقال قوله المتعدي وغير المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي
بخلافه كقعد اي الفعل اما متعدي واما غير متعدي لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب
فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به فقعود القاعد وغير
المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهو الهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين ونحو فرحت زيدا او حرف الجر ذهبت بزيد
قوله والمتعدي يكون متعديا الى واحد واثنين كاعطي وعلم والى ثلثة كاعلم واراى وانبا ونبا واخبر وحدث
اي المتعدي يتعدى الى مفعول واحد ونحوه ضرب زيد اخمرا والى اثنين لاقتضاء ومعناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان يكون
المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطي وكسي نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان يكون
للمفعول الثالث عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا او يتعدى الى ثلثة مفاعيل اعلم وارى وانبا
ونبا واخبر وحدث الا ان اعلم وارى تعديهما الى ثلثة بالنقل او بالاشتراك فان كان علم متعديا الى مفعولين فاذا حصل
فيه الهمزة تعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل معنى يزيد بشبهها مفعولا فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا قائما وكذلك ارى واما
البواقي فتعديه بنفسها الى واحد والاخير على اسقاط حرف الجر يقول انبات عن وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام
اجبت مجراه في تعديتها الى ثلثة مفاعيل قوله وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال المتعدي الى ثلثة مفاعيل
حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت معنى انه يجوز ان يذكره منفردا عن غيره ذلك للمفعولين الاخرين ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين
الاخرين كما انه يجوز ان تذكره المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثالث ويجوز ان تذكره مع ذكر الثاني قوله والثاني والثالث كمفعولي
علمت اي حكم مفعوليهذه الافعال الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال
الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الجملة تقول علمت زيدا اخاك او اخير الناس من غير ذلك للمفعول الاول والثاني تقول اعلمت زيدا عمرا وانا
من غير ذكر للمثال ولا اعلمت زيدا اخير الناس من غير ذكر الثاني قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت
تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هيتها عند قصد الجزئين اعلم ان الافعال القلوب ما ذكره وهي التي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدأ
والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخير للعلم المدعوي والاعتقاد فيكون للعلم ويكون
الظن مثلا اذا كان زيد قائما عبارة عن علم قلت علمت زيدا قائما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قائما وتنصب الجزئين
اي المبتدأ والخبر معا الا حين مواضع تذكرها بعد واما سميت هذه الافعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الى جوارح والاعضاء
والضاهر بل تكفي فيها القوة العقلية الطبيعية قوله ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما انها اذا ذكر احدهما ذكر الاخر عملا وان لم
تعطيه اي الخصائص مع جميعها وهو ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غيره ذلك الشيء ومن خصائص الافعال القلوب لانه لا يقتصر على
احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكر معا كقوله تعالى ويوم يقوم بناء واشركائي الذين زعمتم اي زعمهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة

على المبتدأ والخبر فكما انه لابد للمبتدأ من الخبر وبالعكس لابد لاحدهما المعمولين من الاخر وليس باب اعطيت كذلك لان غير داخل على المبتدأ والخبر وفي نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر كما نرى على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع قوله تعالى ولا تحسبن الذين لا يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرأ بالياء المنقوطة من تحت اي لا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله يبخل هو خيرا لهم قوله ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئية كما يخالف في باب اعطيت مثل زيد اعطيت قائم اي ومن خصائص هذه الافعال الغاء بها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعول نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت لاستقلال مفعولها كلا منهما بكونهما مبتدأ وخبرا على تقدير الغائها مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر واعلم ان تقدم مفعولي احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز الغاء معين نحو ظن زيد منطلق لان تقدم معمول للفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تأخر توسط لعدم الاستقلال مفعول كلا ما والمراد بالغاء ابطال العمل العارض وهو التوسط والتأخر مع جواز العمل اذا تأخرت او توسطت ويعلم من قوله توسطت او تأخرت ان لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم من قوله ان الاعمال اولى اذا توسطت والغاء اولى اذا تأخرت وهذه الافعال في المعنى الظرف نحو زيد قائم ظننت زيدا ظننت زيد قائم في ظني قوله ومنها انها تعلق قبل حروف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت زيدا عندك ام عمرو اي ومن خصائص هذه الافعال تعلقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد وعلمت ما زيد في الدار لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو علمت لم يكن هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزئين التي هما في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليها بالحقيقة وعدل عن محافظة اللفظ وفي الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفي حيث المعنى ووقعت هذه الافعال ومعناه ان علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك واجواب بالمعنى وانما قال الاستفهام ولم يقل حروف الاستفهام لتناول الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وانما قال قبل الاستفهام لان لو كان بعد الاستفهام لم تعلق الاسم نحو ايهم علمت زيدا قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا اي ومن خصائص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعول ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في سائر الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في سائر الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى الغائر بينهما فلو قيل ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت فلدفع هذه الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا يرفع حركة المضمرات هذه الالتباس مع قيام هذه القاعدة لكون هذا الغالب قويا ويجوز اتباعه هذه الحركة بغيرها تنزيلا لغفلة السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فلم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضى لايراده وهو الالتباس واعلم ان افعال القلوب وغيرها تشتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضمير يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عائدا الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يجر بعضه او كله الى ما يجب على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند قوله ومنها انها تعدى احد مفعوليها الى واحد وهو ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت اي لبعض هذه الافعال ان يتعدى بالى مفعول واحد وهو ظننت من الظنة بمعنى التهمة فانه لا يتعدى به الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتموهم ووجدت من وجد ان الضالة بمعنى الاصابة يقول وجدت ناقتي اي اصبتها ورأيت من رأى البصرية يقول رأيت زيدا اي ابصرته قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة اي الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما في الزمان الماضي والقائل ان يقول ان سائر الافعال تقرير الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على الصفة الضاربة وجوابه ان

المراد ان تقرر فاعلم علي صيغة مصدرة فان كان في قولنا كان زيد قايما علي صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من حيث انها لا تدل علي الحدث ومن حيث انها لا تتم عرفوها بقولهم وهي كان وصار واصبح وامسي وظل وبات واضحي وعاد وغدا وراح ومازال ومافتئ وماانفك وماابرح ومادام وليس اي هذه الافعال كان وصار واصبح الي قوله وليس قولك وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء جاء بمعني تقرير الفاعل علي صيغة في نحو قولك جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وحكان جاءت مسند الي ضمير شيئ تقدم ذكره مثلا اذا كان محتاجا الي شيئ معين كالفزارة مثلا ولم يحتمل ذلك الشيئ بل حصل شيئ دون حاجتك كالابل مثلا ولا يحصل ذلك الشيئ بمقدار حاجتك فيقال جاءت حاجتك فيقول جاءت حاجتك اي ما جاءت هي علي قدر حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام ومعني كان معنا اي شيئ جاءت حاجتك واسم ضمير في جاء يعود الي ما واما جاز ذلك مع ان ما عبارة في المعني عن الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس رضي الله عنه حتي اتاهم من قبل علي رضي الله عنه بسنة منهم الرفع الي الحق قوله وقد كان حريا اي وقد جاء فعل بمعني تقرير الشيئ علي صفة اي بمعني صار في قول الاعرابي ارهو شقرة حتي فعدت كانها حريا اي صارت شقرة والظاهر ان نحو محصورة بالسماع ولم يعرف في غير فلا يقال فقد كاتبا بمعني صار كاتبا قوله ودخل علي الجملة الاسمية الاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قايما اي هذه الافعال تدخل علي الجملة الاسمية وهي المبتداء والخبر لاعطائها اسند الخبر الي المبتداء حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناها لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم ان لم اعرف فايدة الحكم في قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني المبتداء بانها اسمها وتنصب الجزء الثاني اعني الخبر بانها خبرها شبهها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قايما فكان افاد معناه وهو الزمان الماضي في زيد قايما في الكل قوله فكان يكون ناقصة لشبوت خبرها ما ضيا دايما او منقطعا او بمعني صار ويكون فيها ضمير الشان ويجوز ناقصة بمعني ثبت وزايدة اي كان علي ثلثة انواع احدها ناقصة وهي ثلثة احدها ناقصة التقرير للمبتداء علي صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان دايما نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا واشار اليه بقوله لشبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وثانيها ان يكون بمعني صار كقوله مشعرها فقررها للطي كانها فقط الجزر قد كانت فرحا بعقرها اي ضارب واشار اليه بقوله وبمعني صار وهم معطوف علي قوله لشبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وهو يفعد بهذه الجملة تفسير ذلك الضمير كقولك اذا من كان الناس صنفان شلت واخرضني بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول وكان ناقصة وتامة وزايدة والناقصة ثلثة انواع لامتناع كون اقسام الشيئ قسما به واجيب بانه خصص الاول بانها ناقصة مع ان الاخر كذلك قلنا انما عدل عن ذلك ليلا يطول الكلام وانما خصص الاول بانها ناقصة دون الاخرين لوجود اسم الناقصة للاخرين دون الاول والثاني ان يكون تامة واشار اليه بقوله وتكون تامة وهو عطف علي قوله وقد يكون ناقصة والتامة فعل حقيقي بمعني وقع وحدث وثبت ترفع ما بعد الفعل المتبقي كقولهم كانت الكاينة والمقدر كاينا والثالث ان يكون زايدة واشار اليها بقوله وزايدة اي يكون زايدة وهي قسمان احدها ان يكون زايدة في اللفظ دون المعني نحو زيد كان قايم لافادتها الزمان الماضي والغايها في اللفظ والاجود ان تاخرها وثانيها ان يكون زايدة في اللفظ والمعني كقوله نعكي بكف يكلم من كان في المهد صبيا وانما ذكرت نحسن الكلام وتاكيده وتصير صبيا علي الحال واما ذكر من بين القسمين وان لم تكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ قوله صار للانتقال اي صار للانتقال من شيئ الي شيئ اما بعد باعتبار المعاني نحو صار زيد غنيا واما باعتبار المكان نحو صار زيد الي عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هوادا قوله واصبح واعني الاقتران مضمون الجملة باوقاتها او وقاتها بمعني صار وتكون تامة اذا كان الافعال الثلث تجئ والثلثة احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي للصباح وللمساء والضحي نحو اصبح زيد والما

واضحي زيد اميرا وامسى زيد عالما وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد ان صار في الصباح على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اي اذا دخل في الصباح قوله وظل وبات لاقترانهما مضمون الجملة بوقتهما ومعنى صار اعلم ان ظل وبات تجيئان لمعنى احدهما الاقتران مضمون الجملة باحد وقتهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل فقول ظل زيد معلما وبات زيد مكرما والثاني بمعنى صار كقوله ظل وجهه مسودا فان لا يختص زمان دون زمان قوله وما زال وما برح وما فتئ وانفك لاستمرار خبرها لفاعليها من قبل اعلم ان هذه الافعال الاربعة تدل على استمرار خبرها الاسمها من قبل اي في زمان يمكن قوله في المعتاد نحو ما زال زيد اميرا او من كان قابلا للامارة في حال كونه فاعلا فاعل قبل في قوله قبله ضمير يعود الى الفاعلها او ضمير المفعول اي يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي ليدخل على استمرار خبرها الفاعلها فيكون هذه الافعال في بمنزلة كان لدخول النفي المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال للنفي دخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما كما يجوز ان يقال كان زيد الا عالما لما مر قوله وما دام لتوقيت امر مدة بثبوت خبرها الفاعلها ومن ثم احتاج الى الكلام لان ظرف اي وما دام لان لا له ما توقيت فعل مدة بثبوت خبرها الاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس ما دام اما جلوس زيد اعني زمان دوام جلوس على تقدير حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذلك احتاج الى الكلام لان ظرف الظرف يحتاج الى الكلام لانه فضلة والفضلة لا يجيء الا بعد المسند والمسند اليه قوله وليس للنفي مضمون الجملة حالا او قبل مطلقا اي وليس مضمون الجملة الاسمية في الحال عند اكثر هم لاستعمال العرب كذلك نحو ليس زيد قائما الان ولا تقول غدا وانتفى مطلقا اي حال كان او خبره عند بعضهم قال الله تعالى الا اخير عن العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكان ثابت وتحقق في الحال لينتفي وجود ما الخبر الله تعالى به والمستدل بهذه الآية ان يقول اما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه اي مخالفة الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو ما كان لا يراد وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا في الكبائر في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس اعلم ان تقديم اخبارها هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق فيما لكون منها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها فعلى ثلاثة اقسام واشار اليه بقوله في تقديمها عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلاثة اقسام هذا وهو ما كان الى الراجح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا صرفة والمانع من التقديم منتف والثاني الذي لا يجوز وهو الذي في اوله ما هو على طريقين احدهما ان يكون ما فيه نافية والقسم الثاني ان يكون ما فيه مصدرية بمعنى الدوام على التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا كانت ما فيه نافية فلامتناع تقديم ما في خبر النفي على النفي واما اذا كانت ما مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف في امتناع تقديم اخبار هذه القسم على انفسهم الا ابن كيسان واتباعه في خبر ما دام وجه قوله ما النافية لما دخلت الافعال الداخلة على النفي خارجة للاثبات بمنزلة كان حكما تقديم خبرها كان على نفسها جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي وامتنع تقديم معمول النفي على نفسه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل على قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم يأتيهم معمول المصروف الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على الامتناع تقديم وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل فيه والقائل ان يقول الان من الواجب على المصنف ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه

ثم يعتبر بمخالفة كيسين واعتد بالمخالفة في ليس لانه طائفة كثيرة منهم من المتقدمين على امتناع تقديم على اسم تولد و افعال
المقاربة موضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا في اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها التقرير الفاعل على جهة الاتم اقرأ
بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت
لدلالتها على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه قوله فالاول عسى او هو الغير متصرف اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى او هو غير متصرف
بمعنى انه لا يأتي من المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على اخيه لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل ولكون كل واحد منهما للجمع
لحصول الاشتقاق ولهذا لا يستعمل في الحالات فلا يقال عسى ان زيدا يطير قوله و ما تقول عسى ان زيدا ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة
الى الترجيح فيها لغتان احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان تقريب معناها
في الترجي وتقريبه لم مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا قد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا
وهي جمع البوس او لباءس ايا الشر والشدة وانما رجع عن بينهما الدلالته على الرجاء وانما لزمت ان تقوم فلرجاء وقيل في تقدير قارب
زيد الخروج تحقيقا لبيان الاعرب الا ان بمعناه لكون انشاء وانشار اليه هذه اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد
اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبر اي عسى زيد القيام اي والقيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها امر
مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب اليه ما استغنى في علمت
ان زيدا قائم عن المفعول الاول وهذا كما يقول في سمعت ان معنى كان مفعول الاول مما يسفع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع
لم يقتصر وتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه لقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا
شيئا احدهما ان يكون مرفوعا بان اسم عسى او في يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب بان خبر عسى فعلى هذا
ان يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذه تجويزهم تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان
والزيدون وعسى ان يقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان تقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى
تضمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان يكشف ربكم مقاما محمودا فلم تحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة
والموصول باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز
ان لا يضمر في عسى وان يضمن فيها استغناء عنه بالضمير الموجود في ان يقوم العائد الى زيد على التقديرين فزيد مبتدأ او بعد
خبره تقول على الوجه الاول الزيدان عسيا ان يقوما او هند وعسيا ان يقوما او الهندان عسيتا ان تقوما
ان تضمن وعلى الثاني الزيدان عسيا ان يقوما او الزيدون عسوا ان يقوموا او هند عست ان تقوم او الهندان عسين ان تقوما
والهندات عسين ان تقمن قوله يكن فلان اي وقد يجيء في ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها بلعل كقولهم عسى الكرب
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثالثة لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله وعلى الوجه الثاني كاد تقول
زيد يجيء وقد تدخل ان والقسم الثاني كاد وهو الذي وضع المقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجاء وهو خبر محض فكذلك
تصرفا وفاعله اسم مخلص وخبره فعل المضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان لدلالته على الاستقبال
المنافي في الحال نحو كاد زيد يجيء وقد تدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله قد كان من طول البلى ان يمصحا قوله واذا
ادخل النفي على كاد فهو الاقعال على الاصح اي اذا ادخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المشبهة اذا دخل عليها
النفي كانت للنفي لان من شأن حرف النفي ان ينبغي ما يدخل عليه ان يجاب كان واوسا وانما قال على الاصح الاختلاف
فيه كما مر سابقا بعد ذلك فوقوله وقيل يكون للاثبات ما يكون نحو ما ضيا اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان
للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد يجيء فالنفي يدل على قربهم من
الفعل وما كادوا ينفعلون ان يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فللخطيئة الشواء الرمة قوله شعرة الرمة غيلان واما اغير

البحر المجيبين لم كن سبب الهوي من حيث هو بترجح ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكن لم يكد رسبب
الهوي الاثبات وهو زال سبب الهوي من حيث هو والالم يكن لنفطتهم وجه فاذا فهموا من الاثبات كان
للاثبات والجواب عن الاول انا لانسلم ان وجههم في ذلك الحال دليل على الاثبات وهو معارضهم الترجح في الاول الحال الاحتمال
الوقتين وندل عليه تفهيم في قوله تعالى اتجعل ناهزءا وانزع لنا ربك بين لنا ما هي وغيره لك واعلم ان الفرق في مثل قولنا
ماكاد زيد يسافر يفهم الاثبات فانه يفهم منه ان يسافر بعد ان لم يقال زيد السفر وهو الذي حكم به على حكم بانه للاثبات
وعن الثاني انا لانسلم فهمهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون من ذهب من اخطاء ومن ذهب من قال ان للاثبات
والصواب ان لا يحمل على اللفظ بل يحمل على ان مرادة ان الترجح اذا غير النحو لم يقارب حتى تغير وهو بالغ من نفي التغير
وقد يكون في الماضي للاثبات دون المستقبل كما الافعال مسكا بقوله تعالى ويكاد والفعلوا ويقول ذو الرمة اذا تنحنح
النحو لم يكن به سبب الهوي من حيث هو بترجح اي وقال بعضهم ان كان اداخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات
كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد وجدوا وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل لا الافعال ان يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا تنحنح
الهوي النحو الى اخر البيت قوله والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد في الاستعمال واوشك وهي مثل عسى وكاد
في الاستعمال اي والثالث وهو الذي يدل على الخبر احد فيه وجعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه مختال لعسى الانتفاء الاتي
الكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاولى تستعمل استعمال كاد معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل زيد
يقول قال الله وطفقا يخفضان عنها من ورق الجنة واوشك تستعمل استعمال عسى تارة على التعيين نحو اوشك ان يخرج زيد
وتارة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله افعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وعما ما افعل به افعل
وضعت الانشاء التعجب فلم يرد خل فيه مثل التعجب في عجب لانهما سببا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه
وخرج عن نظائره وقوله وهما صيغتان ما افعل وافعل به وهما غير متصرفتين مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد اي
وللتعجب صيغتان احدهما ما افعل والثانية افعل به وهما غير متصرفتين بمعنى ان لا يكون منهما مضارع ولا امر ولا نون فيها
ولا تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة الحرف لكون معنى الانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف فنحو ما احسن زيدا واحسن
بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في التعجب بمثل ما اشد بياض استخراجه واشد بياضا
باستخراجه اي جعل التعجب لا يبنيان الا مما يصح الابناء افعل التفضيل منه ليكون كل واحد منهما للمبالغة والتأكيد فما
يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في تعجب منه بمثل يتوصل الى التفضيل وهو مثل اشد يقول اشد استخراجه
استخراجه وما اكثر حسنه وما اقبح عوره واشد باستخراجه واكثر حسنه واقبح عوره قوله ولا يتصرفان بتقديم
ولا تاخير ولا فصل وقد اجاز الناس الفصل بالظرف ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى
الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيد احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا ما احسن
اليوم زيد بفصل الظرف وهو اليوم بين ما احسن وفعوله لما ذكرناه واجاز الما الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن
بالرجال ان يصدق وليحسن الانسان في الظروف وغالم سعاني غيرها قوله وما ابتدا وتكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر
وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف اشارة اي بيان اعجب ما فعل في ابتداء نكرة بمعنى شيء عند سيبويه
والخليل واصله شيء حسن زيد والجملة التي بعده صفة عن الفاعل والمفعول المحل الرفع بانه خبره وما موصولة
عند الاخفش الجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف وتقديره الذي احسن
ما زيد انقبل موجودة وما استفهامية عند قوم فهي مبتدأ وما بعدها وتقديره اي شيء احسن زيد او هذه
التقديرات باعتبار الاصل لانها بمعنى ها الان قوله وفيه فاعل شيء سيبويه فلا ضمير في افعل اشار الى بيان اعراب الفعل

بزيد عند سيبويه اي به افعل به فاعل افعل سيبويه والياء زيدة كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا لان الهمزة هنا لمجرد الانشاء
واصل افعل زيد بمعنى صار زيد افعل كما عند البعض اذا اصل دعره فالهمزة للصيرورة فغير عند لفظ الخبر الى لفظ الامر
وليس باصرار الامر هنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا بزيد واذا كان الامر على ما ذكرناه لم يكن
فيه ضمير لان الاسم المذكور فاعل به ولهذا لزم صورة واحدة في المفرد والتثنية والجمع قوله ومفعوله عند الاخفش والباء
للتعدية او زيدة ففيه ضمير المخاطب. عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى ان عند الاخفش اي وبه مفعول به عند الاخفش
اذ هو المنتصب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون امر الاخبار فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعل لكن ضمير المصدر عند بعضهم
كانه قال يا احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي ان امر لكل واحد من المخاطب بان يجعل زيدا حسنا بان يتصف بالحسن
هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير غير لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند
الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء متعديا واما
الزيادة التاكيد مشابها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك لم تكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن
متعديا قوله افعال المدح والذم ما وضع للانشاء مدح او ذم اي الافعال المدح التي يعرب لها في نحو افعال وضعت للانشاء
اولا نشاء ذم فلم يكن مثل مدحته وحمدته وشرف كرم وقبح وعور من الفعال المدح والذم لانها لم توضع للانشاء قوله فمنها
نعم وليس اي فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم ليس قوله وشرطها ان يكون الفاعل معرفا بلام او مضافا اي المعرفة
بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او ما شابهها فنعم هي اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة
وهو ان يكون الفاعل معلوم التكلم وهو اما ان يكون باللام تعريف العهد نحو نعم الرجل زيد يكون مضافا الى معرف باللام تعريف
نعم صاحب الرجل زيد اي ويكون مضمرا او ذلك المضمر اما ضمير يفسره نكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اي نعم الرجل زيد واما
مميزا بما بعين شيئا كقوله تعالى فنعما هي فما ههنا نكرة بمعنى شيئا موضعها النصب على التمييز وهي المميز لفاعل فنعم شيئا
هي اي فنعم الشيء شيئا هي وهي ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح قوله وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذلك الفاعل
يذكر المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشيئ مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس قوله وهو مبتدا وما قبله خبره او خبر
مبتدا محذوف ومثل نعم الرجل زيد اشارة الى اعراب المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم مبتدا والجملة التي قبله
خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدا اللبام الام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال سائل وهو ان
لما قيل نعم الرجل فكان سائلا من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتين قوله وشرط مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح والذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد نعم الرجلان زيدون ونعمت المراة هند ونعمت المراتان هندات ونعمت
المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله وشبهه متناول هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين ليسوا من جنس مثل القوم
واجاب عنه بان متناول اي متناول بتقدير حذف المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بايات الله والذين
صلة القوم المخصوص محذوف وهو مثلهم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص اقائما مقام نعم
العبد الماهدون اي وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه قرينة كقوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب
وكقوله تعالى فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن يدل عليه سياق الاية قوله وساء مثل بئس اي وساء تستعمل استعمال
بئس في جميع احكامها ويكون معنى ها وان استعمل في الاخبار نحو ساء في عين الامر وساءت المراة هند اي بئس المراة
هند كقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا اي الذين كذبوا على التعدية بحذف المضاف ليكون

المخصوص من جنس الفاعل قوله وضعها حبذا وما عذا ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم
اي من افعال المدح جنسا او مركب من حبذا الذي وحب اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله ذا او يراد به المشار اليه في المدح هذا
كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا ومذكرا او
مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وبعد يجيء المخصوص بالمدح وانما
يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيهما لهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما
بعده خبره ولانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم وكون المخصوص مبتدأ
ما قبله خبرا او خبر مبتدأ محذوف وقوله ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال عليه وقوله مخصوص حبذا تبيين
على وقوع المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا الكون
فاعل مرها وانما لم يجب بخلاف نعم اذا كان فاعل مضمر المرية الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز ايضا
ان يقع ذكر مخصوص حال موافق فيما ذكرنا نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والفاصل والتمييز والحال باقي
حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد علم المدح لفظا او تقديرا
او المدح بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله الحرف ما دل على معنى في غيره فقوله ما دل على معنى
كالجنس الذي يشترك فيه الثلاثة ويقوله في غيره يخرج عنه الاسم والفعل قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل ومن
اجل ان دل على معنى في غيره احتاج الحرف الى الاسم والفعل في ان يصير جزاء من الكلام من مسند او مسند اليه لان دلالته
على معناه الافراد مشروطة بذكر متعلقه قوله وحروف الجر ما وضع للاقضاء يفعل او شبهه او معناه الى اعلم ان هذا التعريف
حروف الجر اي حروف وضعت لاقتضاء الفعل او معناه الى نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت ايضا حروف الاضافة
وسميت ايضا حروف الجر تسمية باعتبار محلها واما قال الى اعلم ولم يقل الى الاسم لتناول من قوله بما رجحت فانه ليس
باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظروف والجار والمجرور واسماء
الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل قوله وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب واو وها وواو القسم وتاؤه عن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا اشارة الى عدها وهي ثمانية عشر على ما ذكره قوله فمن للابتداء والتبعيض
والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش شروع لبيان معاني هذه الحروف والمعاني منحصر ما ذكرنا
احدها ابتداء الغاية وتعريفها بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة الى الكوفة وثانيها التبعيض وتعريفها بصحة وضع البعض
مكان كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض وتعريفها بصحة وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدرهم
وزايدها الزيادة وتعريفها انها لو اسقطت لم يقبل المعنى والزيادة لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل
جاءني من احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانها يزيدون في الموجب قوله وقد كان من مطر وشبهه مثال
اشارة الى دليلهم وهو ان من ترادف في الموجب الجيء وقولهم وقد كان من مطر وشبهه لقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان
مطر يغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه متناول وتاويل قولهم قد كان من مطر انهم محمولوا على انه اريد به الحكاية كانه سمع
من نفوا هو كان من مطر فحكى كلامه قال المجيب لو كان مطرا ومحمول على التبعيض اي قد كان شيء من مطر وتاويل الاية
ان من التبعيض لان تعالى لا يغفر لكم الذنوب جميعا ولا ينافيه قوله تعالى انه يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد
صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب الامة نوح ولا يلزم من غفران ذنوب جميع امة محمد صلى الله عليه وسلم
غفران جميع ذنوب امة نوح عليه السلام على ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا على اوفى عمومه قوله والى للانتهاء وهو معنى
يسع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية في مقابلة من ويصرف باستعمال فيها لانتهاء نحو سرت من البصرة

الى الكوفة والثانية بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى كان لك وبمعنى مع كثير اي وحتى لانتهاء الغاية المالي وبمعنى مع كثير اولنما شب حتى بالي في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى كثير اقوله يختص بالظاهر خلافا للمبرد اشار الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى يختص بالظاهر استثناء عند الى وليلا يختلط الضمائر بعضها ببعض لجواز وقوع امر فوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فان جواز دخول على الضمائر مستند لامثل قوله فلا والله لا يكفي حتاك بابن الباز بل وهو شاذ عند الاولين قوله وفي للظرفية وبمعنى على قليل اعلم ان في جاء لمعنيين احدهما الظرفية وهو حال الشيء في غيره حقيقة نحو المال في الكوز او الخو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قوله الباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتقوية والظرفية وزيدة في الخبر الموقوع في الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك درهم والتي بيده اي فالباء يستعمل لمعان احدها الالصاق مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب من زيد نحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتب بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو جوء زيد بعمامته ورابعها المقابلة نحو بعتك هذا بذاك اوخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم كما في الاستفهام نحو هل زيد بقائم او خبر قياسا كما في غير النفي والاستفهام وهو اما في المنصوب نحو الق بيده او غيره والام للاختصاص والتعليل لا يدرى ومعنى عن مع القوم ومعنى الواو وفي القسم التعجب اي اللام يستعمل لمعان احدها للاختصاص نحو الجل للفرس والمال لزيد والثاني التعليل نحو ضربت للتأديب والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم بمعنى ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقول ما استقموا الله فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا الكلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما اتى به محمد خيرا لما سبقنا اليه هؤلاء اعني المؤمنين ولا يقال لكان كذلك لقال سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كابراهيم مثلا واراد وا بقولهم ما سبقونا بعض الاحوم كما صاغرهم مثلا او خاطب بعض الكفار بعضهم اين به محمد لو كان خيرا لما سبقنا المؤمنين والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله كقول الهذلي لعمر يتقي على الايام ذو خبل مسمى به الطيان والاسماء الله لا يبقي فتجب من فتاء اللام حتى يقفي ليس متخصر جيل هذه صفة والجيل جمع الجملة وهو عقدة في ذنب الوعل وفي الجملة كل شيء في القرن والجيل او غيرهما وهي تجمع على جيو د وجيوكيد وريدل والضمان بنت طيب الرائحة ويقال باسمين البر قوله رب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها اما ماض في غالبا اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام كلو فيها للاستفتاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو ربه رجل كريم اجتمعت به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به واما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المغرفة واما وضع النكرة فلتحقق التعليل الذي هو مدلول رب لانه اذا لم تكن النكرة صار اخص مجازا يوصف وانما قال على الاصح لان في جواب وصف النكرة خلافا الاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوضعها للتعليل المتحقق وانما قال الحد وفي غالب الجواز حذف اغالبا محصور العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به قوله وقد تدخل على مضمر مميز بنكرة منصوب نحو ربه رجلا ومذكرا ايها عند البصريين تقول ربه رجلا وقد تدخل رب على ضمير مميزة ذكر الضمير بنكرة منصوب نحو ربه رجلا ومذكرا ايها عند البصريين تقول ربه رجلا رجلين ورجالا ورب امراة او امراتين ونساء لكون راجعا الى مقدر ذهني لا الى شيء مقدر ذلك لتجب مطابقته خلافا

للكوفيين فانهم قالوا يطابقه هذا الضمير المميز في الافراد وتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وتلحقها
ما الكافة قد دخل على الجملة وواوها يدخل على نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس هي الواو التي بعدها في اول
الكلام بمعنى رب اي ورب بلدة الخ قد دخل على الجملة اذا قصد واو التقدير السببية المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد
وربما زيد قام ولا يقال ربما قوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين بمنزلة
المضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ودوا ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاشتغال في اتاكم اني باذني وهو المضي وجمع بينه وبين سوف التي هو للاستقبال لانه بمنزلة الموجود والتقرير
من الرسيف قوله وواوها اي ورب وهي الواو التي تجر بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا اتت دخل على النكرة الموصوفة
ويحتاج الجواب من كونه محذوفا ماضيا كقوله وبلدة ليس بها انيس اي ورب بلدة قوله واما القسم هي انما يكون حذف
الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر اعلم ان الواو تبدل من القسم عن الباء في اقسمت بالله حذف الفعل لغير السؤال ولهذا
لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني وهي اعني والواو والقسم مختصة بالظاهر فلا يقال والك استغناء بالباء عنها قوله والتاء
مثلها مختصة باسم الله تعالى اي التاء مثل الواو في انها لا تستعمل والسؤال وتختص بالظاهر لكونها مختصة باسم الله تعالى
اي لا يستعمل في غير الله تعالى لنقصانها عن الواو والذي هو انقص من الباء قوله والباء اعم منهما في الجمع اي والباء اعم
استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها في الجمع اي مع الفعل وحذفه مع السؤال او غيره مع المظهر او المضمر بخلاف الواو والتاء
ثم الواو اعم استعمالا من التاء ولا استعمالها في الجمع الظاهر لغير السؤال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم بالله وان وحروف
النفي اي ويتلقى القسم جواب فيما الله او ان اذا كان مثبتا او حروف النفي ان كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية
واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فلا يخلو اما ان يكون مثبتة او منفية وان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم
واللام لزيد قائم وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا القائم وذلك للتاكيد ولربط جواب بالقسم وان كانت منفية لزمها ما
او لا نحو والله ما زيد قائم او قائما ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام
مع قد والله لقد قام زيد او بدونها نحو والله لقائم زيد وقد يكون وحدها نحو قد افلح من زكاها وان كان مضارعا لزمها
اللام نون التاكيد وبدونه نادرا نحو والله لاقومن او لا قوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما
زيد ولا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لم نحو والله لا افعلن او لا افعل ولكن يجوز حذف
حرف النفي اذا كان فعلها مضارع منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله ويكون جوابها اذا اعترض
او تقدم ما يدل عليه اي وقد يحذف وجواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيد والله قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه
نحو زيد قائم والله لانه يغني الاعتراض عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكون اسمين يدخل من ذلك
عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت السهم عن القوس وللاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد علي السطح وقد يكون عن وعلى
اسمين اما عن فيجيء للجانب كقوله ولقد ارانا الى الهيجا دريئة من غير ميز مرة واما مرة واما علي فيجيء فوقا كقولك قمت من عليه
بعد ما تم طمو ها تصل وعن قبض بيداء مجهل وهما اسمان وههنا بد ليل دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه وزيادة
وقد يكون اسما اعلم ان الكاف للتشبيه في الاكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زيادة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والذي
يدل على زيادة ان لو لا لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله لان اماثله من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يتحكمن عن كالبراد المنهمر
اي عن مثل البرد والذي يدل على اسميه ههنا دخول عن عليه ويختص الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد تدخل عليها
الضمير كقولهم بحسبك الدرهم اسما لاكسا وام او على كها او قربا بك قوله ومن ومنذ للزمان للابتداء والماضي نحو ما رايته من
سنة كذا والنظر فيه في الحاظر فعلى ما اليه منذ شهر نا ومنذ يومان اي ومذ ومنذ للابتداء الغاية في الزمان الماضي

كما ان من بالابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته منذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا ومجيئان للظرفية
في الزمان الحاضر اي المعين نحو ما رايته منذ شهرنا اليوما اي في شهرنا اليوم وقد تقدم احكامها في الظروف ولا يحتمل ان
يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني في الظرف لان العرب لا تريد بهما كذا وحاشا للاستثناء اي
يقال اذا اخلاها لفظ الدار على زيد انت قيم الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي هذه الثلثة فيها معنى
الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها تكون حرفا واذا نصبت ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر فقد من عدا بعد واو خلا
من خلا او خانا بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقولهم للاستثناء لانها اذا لم يكن للاستثناء لا تكون حروفا لكن ليس
كانت للاستثناء كانت من حروف الجر قوله المشبهة بالفعل هي ان وان وكان ولكن وليت ولعل انما سميت هذه الحروف
المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى
الفعل في كل واحد منها مما يبين وهي ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل قوله لها صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام
لان كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقدمها فيحصل العلم في اول الامر بان الكلام من اي انواع
من انواع الكلام من ترج او استدراك او غير ذلك قوله سوى ان وهي عكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فانها
يعكس هذه الحروف اي لا يكون لهذه صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولا للعامل وحق المعمول ان يكون متاخرا فجاءت
على اصلها قوله وناحقيها ما قبلي تلي الاصح اي وتلحق هذه الحروف الكافة ومع تلغي عن العامل على الوجه الاصح اخرجها
عن مشابهة الفعل لفظا وهو فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الاصح انه يجوز اعمالها وقد جاء قوله
الفاء بعد ثلث التي لهن الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقدي بالوجهين والعرض من الحاق ما بهذه الحروف الحصر
في انما والتاكيد في انما والمبالغة فادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في كل بها قوله وقد خص حتى يدخل على الافعال
اي وقد خص هذه الحروف على الافعال حين اتصل ما بها يفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادة في الجملة الاسمية
فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا تغير ان معنى الجملة وان مع ما حملا في حكم المفرد شروع في بيان كل واحد منهما
على التفصيل واشارة الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة يقال ان لا تغير ان معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت
ان زيدا قائم افادت بها ما افادت بقولك مع زيادة التاكيد والمبالغة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها
في حكم المفرد قوله ومن ثم وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل ان ان المكسورة لا تغير ان معنى
الجملة وتبقي الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا وحكما في كل موضع يبقى الجملة بحالها ومن اجل ان ان المفتوحة
تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا وحكما في كل موضع يكون الجملة مع ما بعدها في محل المفرد واذا كانت
تغير في كل موضع واحد من الكسرة والمفتوحة قوله فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة
ومبتدا ومضافا اليها اي كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا الان مقول القول
جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي انا اياه عالم لانا صلة الموصول لا يكون الا جملة وكذلك اذا دخل على
خبرها اللام لقولهم تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا قائم لكونها في موضع الجملة
وفتحت ان كانت مع ما بعدها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم اي بلغني علم زيد لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا اذا
وقعت مفعولية نحو كرهت ان زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا وقد فتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتدا اعني
عندي انك عالم لوجوب كون المبتدا مفردا وكذلك ان وقعت خبر مبتدا كقولك العجب ان الضرب زيدا لان اصل الكلام
ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مضافا اليها عجبت الذي عالم او عجبت في انتفاء انك فاضل لوجوب
كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكرمت حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون

مفرد فاعتبر الاصل في حيث فتحت بعدها قوله ولو قال ولو لا انك لان مبتداء اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتداء نحو لولا
انك منطلق انطلقت لازما بعد لولا مبتداء خبر محذوف ووجوب كون المبتداء مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض
يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا زيد قام ولو ضرب زيد ضربت معنى هذا قوله ولو انك لان فاعل اشارة الى بيان
وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لو وقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا الفعل محذوف واي لو وقع فبأمك قوله فان جاز التقدير
ان جاز الامران مثل من يكرمني فانا اكرمه ولست اريد اذا ان كما قيل سيد الناس عبد الفقاء واللهازم وتبعه اي
فان كان في موضع جاز فيه التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة فيجوز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فانا اكرمه وجب
الكسر لانها واقعة ابتداء واذا جعلت تقدير من يكرمني بجزاء الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتداء وهو موضع المفرد
كقولك وكنت اريد زيد كما قيل سيد اذا ان عند الفقاء واللهازم فان كان المراد وهو عبد الفقا وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان
المراد فاذا انا فيه حاصلة وجب الفتح قوله لوقوعها مبتداء خبرها حاصلة قوله وكذلك جاز العطف على اسم المكسورة
لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويجوز في عمرو اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى ف
المفتوحة تغير جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وعلى محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا
قائم وعمرو هو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة لان مقام المفعولين
ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله بالرفع ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها
قوله ويشترط معنى الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين اي ويشترط في العطف للمذكورة معنى الخبر لفظا نحو زيد قائم وعمرو
او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم ان زيدا قائم وفاعمرو وقائم واما قيل معنى الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز
فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان ذاهبين من حيث ان خبر
عن اسم ان معمول لان ومن حيث ان خبر عطف على عمرو ويكون معمولا للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور
قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبران معروفون عندهم بما تقع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف
لانه نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السواء فلو عمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ولا يلزم جواز
مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون مضي الخبر ههنا حكما تقدير ان الذين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف في خبر ان
للعلم به قوله ولا اثر لكون مبنا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما
فانهما ذاهبان الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنا جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك زيد ذاهبان
لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الى بطلان بقوله ولا اثر لكون اسم مبنا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال
الفصحاء ذلك قوله لكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي
الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد بكر اخارج وعمرو لان لكن للاستدراك والاستدراك لا يأتي في الابتداء كما لا يأتي فيها التاكيد
واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل استمرار لزم والابتداء قوله وكذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او
على الاسم اذا فصل بينه وبينها او ما ينفيها ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الابتداء وسائر هذه الحروف تغير دخلت
لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا حصل بين الاسم وبين المكسورة
نحو انني لزيد او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك كل حل وانما اشترط دخول اللام الفصل
الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتداء على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول اللام الابتداء
على الاسم اذا لم يفصل نحو لزيد قائم لكرهتهم اجتماع حرفين متفقين في المعنى ولهذا لم يدخل هذه اللام على ان قوله
وقد تكون مفتوحة اي دخول هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا تصل بينهما او على بينهما ضعيف نحو لكن زيدا لطعامك

ولكن زيد الق الدار جالسا وان لم يزل معنى الابتداء به لانه وجوب اللام يؤذن بالانفصال ولكن يؤذن بالاتصال
لكونها للاستدراك وقد جاء مع خفف في قوله ولكنني صرحها العميد واجيب عليه بان اصله ولكن انني فنقلت
الحركة الهمزة على النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونان ثم اذا خمت النون في النون قوله وتخفف
الكسرة فيلزمها اللام اي وتخفف ان المكسورة ويلزمها اللام فرقا بين المخففة من الثقيلة وبين النافية في مثل ان زيد
قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزم هذه اللام ايضا عند عملها وان لم تنتقض بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم عند عملها العمل
لاحتياج الى اللام قوله ويجوز الغاؤها اي المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا
يعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال التي حذف منها شبه العمل نحو لم يكن زيد قائما فكذا الحروف
عنه شبه بعمل قوله ويجوز دخولها على فعلي من افعال المبتداء خلافا للكوفيين في النقص ويجوز دخول ان المكسورة الى
المخففة على الافعال العاملة في المبتداء والخبر نحو اني كان وظننت لبطلان عملها باب في حصول ان وكيد الجملة الابتداء
ح الذي هو مقتضاها وهذه الاختصت بهذه الافعال كقوله لقلي وان تظنكم من الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
خلافا للكوفيين في التعميم فانهم ادخولها على الافعال سلى اكان عاملة في المبتداء والخبر وغير عاملة واشد واقوله بالله
ربك قتلت المسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عن البصريين فلا اعتبار
له قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر اي تخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجب في ضمير شان مقدر ليخفف مقتضاها وهي افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر مشابهة من المكسورة
وعلمت المكسورة وعملت مخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدروا اعمالها
في ضمير الشان مقدرا ليلا يخالط الاقوى عن الاضعف فقدرهذا من قبل فوجب على المفتوحة لكن في الظاهر لا يخط
درجاتها عن المكسورة ليتحقق معنى الفعل في المكسورة اكثر فوجب ان يعمل في المقدر وهو ضمير شان مقدر قوله لدخول
على الجملة مطلقا اي فتدخل المفتوحة المخففة على الجملة مطلقا اي اسمية كانت وفعلية سواء كان فعلها داخلا على
المبتداء والخبر او غير داخل عليها لان مقتضاها وهي افادة معناها في الجملة الاسمية حاصل قوله وشد اعمالها اي شبه
اي وشد اعمال ان المفتوحة المخففة من غير ضمير شان مقدر لاختلاطها في العمل ان المكسورة ولكنه جاء كقوله
فلو انك في اليوم الرجاء سالتني فراحل لم ابخل كانت صديقي قوله ويلزمها مع الفعل الشين او سوف او قد او حروف
النفي اي يلزم ان المخففة المفتوحة اذا دخلت على الافعال المذكورة وبيان على التفصيل ان الفعل اذا كان ماضيا متفيا
فلا بد من حروف النفي نحو علمت ان لا خرج زيد ولا يشكل بمثل قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان
جامدا حكمه ليس بعدها فعل ولان متضمن معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى
وان كان مثبتا فلا بد من قد للتقريب الماضي في من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد للفرق بين ان المصدرية وبين المخففة وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف مع كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان كان
مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تعالى فلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى الحسب ان لم يره احد وعلمت
ان لا يخرج زيد جميع ذلك اما لكون لا عوضا منه تخفيفا واما ليلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها
لو كانت مع الاسم كبت الكتاب وقلت كثير في الهند قد علموا ان هالك كل من يخفى وينقل لم يلزم احد هذه الحروف
للنوع لم يشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها
وليس مع الاسم الا يحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم قوله
وكان للتشبيه وتخفف تثقل على الافصح اي كان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وحينئذ قد تعمل

وتلقي علم الوجه الافصح لكونها اضعف من ان وقد جاء في الشعر عمل عند التخفيف كقوله وكان وردبه اشاء اخلب ويلقي
والالغاء افصح اي وخرمشرح وكان عد باء حصبان قوله ولكن للاستدراك ليتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتحقق
تنافي ويجوز معها الواو اي يعني للاستدراك وهو يتوسط بين كلامين متغيرين بالنفي والاثبات معنى سواء كان ثم
تغاير لفظي ولم يكن فيستدل ابطا بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وفارقني زيد لكن عمرو حاضر والايجاب
بالنفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ولم جاءني زيد لكن عمرو اغايب وخففوا تلقى كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها
كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض قراءة السبع وفارق بينها وبين لكن
الذين هي حرف العطف وقال بعضهم ان لا يجوز معها ذكر الواو لانها لو خففت كانت حرف عطف فلا يجوز معها ذكر
الواو لامتناع دخول حرف العطف على مثله قوله وليت للتمني واجاني القراء ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل
للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد وجوز الفراء ليت زيد قائما اجزاء له في التمني وجوزه الكسائي لكنه
بتقدير كان اي ليت زيد اكان قائما فقائما في المثال الاول المذكور حال عند القراء وخبر كان عند الكسائي
والذي حملهما على ذلك قول الشاعر باليت ايام الصبا رواجعا واجيب عنه بان رواجع منصوب على الحال
من الضمير المقدر في الخبر المجرور اي يا ليت لي ايام الصبا رواجعا والذي يدل على ضعف قول الكسائي
عدم جواز ان زيد قائما على تقدير كان قوله ولعل للترجي وتشاركها اب ولعل للترجي وقوع اخبر كقوله
تعالى لعل الساعة قريب فيه تنزيح للعباد والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات
والتمني في القرين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والمستحيلات فان الانسان ربما يتمنى الطيران الى السماء
ولا يترجاه والجر لعل شاذ ومثاله ما رواه ابو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وهو سمع رجلا يدعو دعايا
من يجيب الى النداء فلم يستجب عند ذلك يجيب فقلت ارهم اخربوا رافع الصوت دعوت لعل ابن المقرار منك
قريب قليل لعل جارة هريسنا وقيل ومع المجرور ما بعدها في محل الرفع بانه مبتدأ وما بعدها خبرها كانك لو لا
كذلك وقال الاخفش الى عامل نحو بحسبك زيد وهل من احد في الدار وقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل الحكاية
اما معه بمعنى ان وقولين للفراء مثل المجرور وراح في موضع اخر قال الشاعر حكاه على ما لك بمجرور واما بمعنى سمي الرجل
باب المقرون بالياء يجب ان يذكر بالياء في الاحوال الثلث وهذا القول جيد لم يكن الجر بها الغة قبيلة لكنها لغة بعد
عقيلة فلم يكن هذا القول جيدا قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما والا وجل ولكن اعلم ان الحروف
العاطفة تشترك على الاصح في امر واحد وهو ادخال الثاني في اعراب الاول فهذه الاربعة الاول
للجمع مطلقا الا الترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة زائدة عند الاخفش وحتى مثلها اعلم ان الاربعة الاول
وهي الواو والفاء وثم وحتى اشتركت في الجمع بين الاول والثاني في حكم الحاصل للاول اشار اليه وبقوله فالاربعة للجمع
ثم يفترقن فكل واحد منها شيئ مختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيب اولم يكن نحو
جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئها معا ولا يتقدم احدهما على الاخر والذي يدل على قوله تعالى وما يهلكنا الا
الدهر نموت ونحيا والقائلون مثل منكرون للبعث فالموت بعد الحياة مع انه قدم عليها وقولهم المال بين زيد
وعمرو اذا اختص زيد وعمرو الفاء للجمع للترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة
والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمرو وقهمنا ومررت وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان
مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فمجيئي واسطة بين الفاء وثم قوله وحتى مغطوفا اجزء من شيء ليقد قوة او ضعفا

اياه معطوفة حتى اشترط ان يكون جزء امن متبوعة ليفيد قوة اوضعفا لتحقق الغاية التي هي معنى حتى والاخصل
الابهر الاقوى او الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف
قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله واو واما واما واحد الامرين مبتغاها اي هذه الثلثة تشترك
في انها للتعليق حكم بالمعطوف والمعطوف عليه مبهما اي لاعلى التعيين قوله ام المتصلة الازمة لهمزة الاستفهام بليها
احد الامرين للتسوية بين والهمزة على الافصح بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين اشارة الى تحقق معنى ام والفرق
بينهما وبين اوم واما ان ام واما امتصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا يستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما
يلزم ان يكون استفهاما مع همزة الاستفهام بليها احد الامرين المستويين وبلي المستويين امر همزة الاستفهام بعد
ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لاعلى التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله بليها احد المستويين انه ان كان بلي اما
المتصلة اسم مفردا وفعل وجملة اسمية او جملة فعلية بلي الهمزة ذلك بخلاف واو واما لا يلزم ان بليها احد المستويين
والاخر الهمزة نحو اضربت زيدا او عمرو او لا يكون السؤال معها بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عند الطلب
التعيين قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا او عمرو اي ومن اجل ان ام المتصلة بليها احد المتوين وبلي المستويين
الاخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرو والاعلى شذوذ دلان ام بلي احدهما الاسم ومابلي الاخر الفعل على انه قد
جاءت نسخة قريبة على المصنف وعليها خطة وكان فيها على الافصح بعد قوله وللاخر الهمزة وكان فيها بدل قوله
ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه اولا قوله ومن ثم كان جوابها اياه
بالتعيين دون نعم اولا اي ومن اجل ان الطلب مع الامر الاحد الامرين الدين على ثبوت احدهما من غير تعيين
الطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لابد او نعم لانه لا يتعين المسؤل عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو
وكان الجواب زيد ام عمرو بخلاف واو اما لان السؤال معهما سؤال عن احدهما لاعلى التعيين فالجواب لا او نعم فان اجيب
بالتعيين كان الجواب زيدا قوله والمنقطعة كبل مثل انها لاضراب ام بشاة اشارة الى معنى ام المنقطعة والفرق بينهما
وبين او واما ان ام معناها معنى بل مع همزة وهي لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام واما الخبر فلقولك كشيح رأيتم
لام لاجل قطعا فاذا احصل للشك في ان بشاة فقلت ام بشاة قصدا الى الاضراب عن الاخبار والاستيناء وسؤال
فكذلك قلت بل هي شاة واما الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عمرو وسألت اولا عن حصول زيد ثم اضربت
عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم فاذا عرفت معناها عرفت الفرق بينهما وبين واما
قوله واما تبعد الطف عليه لازمة اما جاز بزيد وعمرو اي اشارة الى الفرق بين او واما وهو ان اما العاطفة يلزم لا يكون
المعطوف عليه بها اما اخر ليفيد في الاول الامر كون الكلام مبنيا على الشك فخرج نحو اما زيد واما عمرو ولم يلزم
ذلك في او ويدل عليه الامران الاتيان بها وتركه قوله ولا اويل ولكن لاحدهما معينا او بل للاضراب ولكن لازمة للنفي
اي هذه الثلثة تشترك في اثبات الحكم الاحد الامرين معينا فلا النفي ما وجب للاول عن الثاني زيد نحو جاءني زيد لا
عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا نحو جاءني زيد بل عمرو واذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتحو
جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل الامرين احدهما ان يكون معناه بل جاءني عمرو وهي للاضراب عن نفي مجيء
زيد الى اثبات مجيء وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي لبيان من نسب اليه عدم المجيء ولكن للاستدراك
لازمة لنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى وههنا تفصيل وهو ان يقال لانها للمغايرة
اما ان يعطف المفرد في الجملة فان كان الاول كان قبل النفي ليتحقق المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
نحو ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه

تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد عمرو قوله وحروف التنبيه الى واما وها الخ اصل الكلام وانما سميت حروف
التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جيء بها في الكلام ليلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون عاقلا ولاهذا اختصت
باوائل الكلام اعلم ان الاو امختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله ام شعر والذي ابكى
واضحكى والذي امات واحيى والذي امره وانما تدخل على المفردات التي هي اسماء الاشارة فقط نحو هذا
وهاتا وتدخل على المركبات كقول الشاعر هان ذا عذرى ان لم تكن قبلت فان حاصلها قد نان في البلد قوله حروف
النداء يا وايا وهيا اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وهي التنبيه المدعو ودعاية ليجيب
وسميع ما تريد منه وانما جعل لهذه الحروف باب اخر سوى التنبيه لخصوصها بشيء على ما فيه حروف التنبيه
وطلب اخبال المدعوه قوله يا اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب اي يا اعم هذه الحروف استعملا
بالقريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادي البعيد واي الهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادي
القريب قوله وحروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير فنعم مقررة لما سبقها انما سميت هذه الحروف حروف التصديق
والايجاب لانها مصدقة لما سبقها ونعم مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا من الكلام كان او منفيا
او استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال اقام زيد او قام زيد او لم يقم زيد او لم يقم زيد نعم تصديقا لما قبلها هذا يجب
اللغة دون العرف الا ترى انه لو قيل لك اليس ان عندك كذا ما الا نقلت لا لزمتك القاضي به تغليبا للعرف على
اللغة قوله وبلى مختصة بالايجاب بعد النفي اي بلى مختصة بايجاب بعد النفي استفهما كان ذلك النفي او خبرا تقول
في جواب من يقول او لم تعلم زيدا او لم يقم زيد بلى اي قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى انت ربنا
او لم قيل في جواب نعم فكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على الغرض قوله واي اثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم اي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد اي والله قوله
واجل وجير ان تصديق للخبر اي هذه الثلثة للخبر كقولك في جواب من تقول اقام زيد اجل او جير وكقول ابن
الزبير لمن قال له ان التوأمة حملتني اليك ان صاحبها والمراد بالخبر في قوله تصديق للخبر هو المتكلم الا الذي اخبر
بخبر والا لم يقع تصديقا للاعلام حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت زدتها مع ما
للمصدرية ولما ذا انما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد يقع زيادة ابدا والغرض من زيادة هذه الحروف
التاكيد او الفصاحة او غيرها ولما فرغ عن عد هاشرع في بيان مواضع زيادتها فقال فان مع ما النافية فاي فان
المكسورة تزاد بعد ما النافية التاكيد النفي كقوله واما طيا جين ولكن متابانا ودولة اخرجنا وقلت زيادة ان
المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وبعد تا نحو لما ان قمت قوله ان مع لما
وبين الواو والقسم وقلت مع الكاف اي تزال ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير كان طية تقطوا في
نام السلم على تقدير يوم طيبة قوله ومع اذا ومتى واي وابن وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع الضاذ اي تزادها
بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد ابن شرطا نحو اينما تكن
اكن وبعد اي شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد انا شرطا لقوله تعالى فاما ان تهبني بلك
وينبغي ان يعلم ان ما اذا ازيدت بعد ان شرطا اذا دخلت نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانها لما اكدت احرف الشرط كان
تاكيد الفعل اولى فقوله شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من متى اذا الى ان وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى
فبما رحمة من الله ومما خطيئاتهم واثم قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل واحد من حروف الجر وقلت زيادتها من
المضاف والمضاف اليه نحو وغضت من غير ما احرما اي من غير حرم قوله ولا مع الواو وبعد النفي وبعد ان المصدرية

وتزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيد الم نحو ما جاءني ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله
تعالى ليلا يعلم اهل الكتاب وما متعلق ان الاشجعي قوله وقلت قبل القسم اي وقلت زيادة لا اقسم كقوله تعالى لا اقسم
قوله وشذت مع المضاف اي شذ زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله في بيض لا حول والحول جمع جايز من
جايز اذا علمت قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي وتزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها في باب حروف
الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقايل ان يقول ان الكاف او وقد مر ايضا فوجب عليه ذكرها او عدها كذكر من الباء واللام
ويمكن ان يجاب عنه بانه انما خص الى الباء واللام ومر بالذكر ههنا ووت الكاف للشهرة زيادة تنها وتدن زيادة الكاف قوله
وحروف التخصيص اي وان وانما سميت تفسير لقوله في قولها تفسير الكولنا في قوله تعالى واخفاموسى قومه اي من قومه وقوله
تعالى وناد بناه ان يا ابراهيم قوله وهي مختصة بما في معنى القول ان يكون مفسر الكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو كتبت
له ان قم فلو قلت له ان اقم لم يجز لعدم جواز وقوعه تفسير النفس القول فاي اعم استعمال ان يفسر بها في معنى قول وما هو
في معنى القول صريح وغير صريح ولا يفسر بان الا ما هو في معنى القول غير صريح قوله الحروف المصدرية ما وان وان فما وان
الفعلية وان للاسمية انما سميت هذه الحروف المصدرية لانها يجعل ما بعدها في حكم المصدر والاول لان اعني ما وان المخففة
مختصان بالجملة الفعلية فانها تدخل ان الجملة الفعلية وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر انجبني فاضعت اي ضعفك
ولقوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي الا القولهم والثالث وهو ان المتعلة المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية
لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر فانها تدخلها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو المصدر خبرها نحو انجبني
انك قايم اي قيامك او ما في معناه نحو انجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذرت قدرت الكون نحو انجبني
ان هند ازيد اخوك اي كونه زيدا قوله وحروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف يدخل على الاسم على
الترك اذا دخلت على الماضي هلا قرات وعلى الحيث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو قوله تعالى لو ما تاتينا
بالملايكة قوله لزما صدر الكلام كما مر قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل او يلزم
الفعل هذه الحروف لفظا نحو هلا ضربت زيدا نحو هلا زيد ضربته اي هلا زيد الكونها لطلب الفعل قوله حروف التوقع
قد في المضارع للتقليل وانما سميت الحروف التوقع لانها تخبر بها من توقع الاخبار فهي اذا جعلت للماضي قربته الى الحال
نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار يسمى حرف التقريب واذا دخلت على المضارع كانت للتقليل كقولهم ان
الكذوب قد يصدق ويجوز الفعل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله قمت وقد يرا وبها التحقيق في المضارع
كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين وقد يحذف الفعل بعده كقوله اقد الله الترحل غير ان ركابنا لما تزل برجالنا
وكان قد نزلت قوله حروف الاستفهام للمزة وهل الاستفهام طلب الفهم قوله لهما صدر الكلام تقول ازيد قايم
وافايم زيد وكذلك هل اي الهمزة وهل صدر الكلام لكونهما من انواع الكلام فوجب تقديمها كما مر وهما
يدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قايم والفعلية اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية
فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل زيد قايم لان اصل هل بمعنى قد كقوله هل اتى على الانسان اي قد فكما
لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل مقتضى ما ذكر تم ان لا يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال قد
زيد خارج قلنا انما جاز حملها عليها وهو ازيد خارج وانما لا يحمل على اختها في مثل هل زيد خرج لانها هذه الجملة
اقرب من باب هل فاعتبارها في نفسها اولى من حملها على اختها قوله فالهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت التصريح
زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو اولا ثم اذا ما وقع وامت كما او مركان متياوون هل اي الهمزة اكثر اي الهمزة اكثر
تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل وتقول ضربت زيدا وهو اخوك منك للضرب وهو على

صفة الاخوة دون هل لان هل لا يستعمل في ما فيه معنى الانكار وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل او يختص ام
المتصلة الهمزة دون هل وتدخل الهمزة على حروف العطف وتقول ايضا اثم اذا ما وقع اقمت كان ميت اثم دخل الهمزة
على حروف العطف ولم تدخل هل عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها احصر من هل
فقولهم دون هل ظرف لقوله تقول ازيد عندك وهو قيد في الكل قوله وحروف الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه الثلثة
حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها نوع من انواع الكلام فان للاستقبال فان دخل الماضي ولو عكس اعلم ان هذه
الثلثة حروف الشرط فلها صدر الكلام لانها نوع من انواع الكلام للاستقبال وان دخل على الماضي اي فان لم تجعل الفعل
الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب
ولو عكس اي لو الماضي وان دخل على المضارع اي تجعل الفعل بمعنى الماضي سواء كان دخل الماضي نحو لو ضرب ضربت
المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد يجيء بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون
بمعنى ان الناصبة كقولهم ودوا لو تكفرون كقوله ودوا لو تدهنون وكقوله يود المجرون لو يفتدي ولا يجوز
ان يكون ههنا للامتناع لانه للجواب لهذا قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اي وان ولو يلزم دخولهما الفعل
نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان
استجارك احد ولو تملكون فاحد مرفوع فانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وليسا بنفس
الافعال بعدهما ويؤيد ذلك لانك لا تقول ان قومك يضرب زيد بل يقول ان قومك يضربوا وينبغي ان تعلم
ان مفسر المحذوف وجوبا ان كان مضارعا ان زيد تم ليطابق المحذوف وان الاسماء للتضمن معنى ان لا تحتاج افعالها
في الحال الاخبار لكونها فرعا ان فلا يضر فيها مثل ثم فم نعم يجوز حذفها عند الضمير كقوله فمن يحن نؤمه
بيت وهو امن ومن لم يجزه ما منوعا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل
موضع منطلق ليكون لا لعوض فان كان جامدا جاز تقديرا اي ومن اجل انهما يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل
لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسره بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ههنا
ان يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض من الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا
امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر ذلك بان يكون الخبر جامدا جاز تقدير الفعل نحو لو اقرب لكان جامدا
لتعذر الاشتقاق بالفعل قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم المضي لفظا او معنى وكان الجواب القسم
لفظا مثل والله ان تأتني اولم تأتني لاتبتك اي تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حروف الشرط
الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله ان تبتني اولم تأتني الا لزمتك لان لها بطل عمل حروف الشرط في الجواب لكونه
جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط فوجب ان يكون ماضيا ليلا يتخالفا وكان الجواب للقسم لفظا او معنى لكونه
احق لتقدم على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض المصنف للمعنى لكونه معلوما والله
والتاء في اللفظ قوله وان توسط بتقدم الشرط او فيه جاز ان يعبر وان يلغى كقولك ان والله ان لا تأتني
وان اتيتني والله لا تبتك اي وان يلغى توسط القسم بتقدم الشرط عليه وبتقدم خبر الشرط عليه جاز ان يتعبر القسم
وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب القسم لفظا ولزم حروف الشرط المضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم
يلزم حروف الشرط الماضي وجاز ان يجعل الجواب بالشرط ولم يلزم حروف الشرط الماضي ويصير القسم ملغى واما اعتبار
القسم مع تقدم الشرط عليه نحو اذا اتيتني او ان لم تأتني قوله لا لكرمك قليلوه فقتضى كل واحد من
الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جوابا للشرط وح يلزم دخول الفاء على القسم واما

اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه انا وان اتيتني اولم تاتني لاكرمنك فيجعل القسم وجوابه وهو الاكرمنك ساق مسد جواب الشرط ويجعل المجموع خبر المبتداء فيرجع الى ما وقع القسم اول الكلام متقدما على الشرط واما الفاء مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا وان اتيتني والله فلكثرة العناية بالشرط المتقدم فالشرط مع الجزاء سادا مسد جواب القسم واما الفاء مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تاتني انك فيجعل الشرط والجزاء خبر المبتداء ويجعل مجموع المبتدا والخبر سادا مسد جواب القسم قوله وتقديم القسم باللفظ مثل لئن اخرجوا ان اطعتموهم لي وتقديم القسم قيل الشرط في اول الكلام كلفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي كقوله تعالى لان خرجوا لا يخرجون معهم وقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما الوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون قوله المتفضل اي ما وضعت لتفضيل الشبه نحو ما زيد فلاما وما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا انكرارا اما قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده اما اخرى لكونه معلوما من الاول ويدل على كون ذكر الشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثاني قوله والتزموا حذف فعلها وفوضى بينهما وبين قائلها جزء مما في خبرها مطلقا وقيل هو معمول الحذف وفي مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق قيل لو كان معمولا لتقديم تقدم الاول والا فمن الثاني اي التزموا حذف الفعل الدال المحذوف عليه اما الان المقصود هو الاسم الواقع بعدهما دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزاء الذي في خبر جوابها بينا اما وبين قائلها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعد كراهة ان يلي الفاء اما كراهتهم ان يلي الة الجزاء الة الشرط الامري ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جزء مما في جوابها والمراد من قوله منطلق ان الاسم الواقع بعدها جزء مما في خبر جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمتنع التقديم اولم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعد اما ليس جزء مما في خبر الفاء لامتناع عمل ما في خبر فاء الجزاء فيما قبله بل معمول فعل محذوف وفي مطلقا اي سواء كان بعد الفاء ما يمتنع التقديم اولم يكن سواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا اما يوم الجمعة فزيدا منطلق اي مهما ذكر زيد في يوم انطلاقه فهو منطلق في الاول ومهما ذكر يوم الجمعة فزيدا منطلق في الثاني وهو ضعيف والاجاز النصب في الاول بتقدير ذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان اسم الواقع بعد اما جائز التقديم على جوابها اي لم يكن بعد الفاء ما يمتنع التقديم لمن الاول لمعنى ان جزء مما في خبر فهو اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما في جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيدا منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا لمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جاز التقديم على جوابها اي كان ما بعد الفاء ما يمتنع التقديم من الثاني يعني ان ليس جزء مما في خبر جوابها بل معمول لفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فزيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبله لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الباب كله واحد فانه كما يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر ما هو المقصود مقدما على فاء الجزاء العرض فليجب ايضا في ان كذلك العرض وفيم نظر لوجوب المانعين في احد الصورتين ووجوب مانع في الصورة الخرى وجوابه انهما لا يمتنعان وان يعمل بعدها فيما قبلها العرض والاجاز اما زيد فانه منطلق بتقدير مهما يكن من شيء فزيد منطلق وجاز اما يوم الجمعة فزيدا منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير حصل او بذكر لا يجوز بالاتفاق قوله حروف الردع كلا وقد جاء عمرو حقا اي حروف الردع كلا لا نم وضع للردع والشبه على الحق وانما استعمل اذا سمع محال او تقول على الانسان مثلا اذا قيل فلان سمك فقلت كلا اي ارتدع عن قصد هذا او تنبيه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة

لكونها للتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا في قوله كلا ان الانسان لم ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه بين المواد
الموافقة لفظا الكلا الملاق الردع قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الجميعهم لتانيث المسند اليه فان تحان ظاهرا غير حقيقي
نحو براي انثا تلحق تاء لتانيث الساكنة الفعل الماضي ليدخل على تانيث الفاعل اي ليعلم انه مسند الى فاعل مؤنث نحو قامت
هند وانما قيد التاء الساكنة احترازا عن المحركة نحو قايمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة بالذات ليلا يشكل بمثل قامنا
فانها ساكنة بالذات ومحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين وانما قال الماضي لان هذه التاء لا تلحق غيره من الافعال
قوله فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي نحو بي انث في الحاق التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان
ظاهرا غير حقيقي نحو بي مكرر لانه ذكر من قبل قوله واما الحواق علامة التثنية والجمعين فضميري اي واما الحاق علامة التثنية
وعلامة الجمعين اي المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر فضميري لعدم احتياجها الى هذه العلامات بحلاف الحاق
علامة التانيث الفعل عند اسناده الى المؤنث غير حقيقي فلانها قام الذيدان ولا قاموا الزيدون ولا قامت النساء وعلى
تقدير تقدير الحاقها نحو اكلوني البراغيث ليست بضمايرلئلا يلزم احتماع قبل الذكر من غير فايدة بل علامة الحقت
بالفعل ليدل على الاحوال كتاء التانيث والفرق بين علامة التانيث وعلامتي التثنية والجمعين ان يعلم التثنية والجمع من
لفظ المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لتاكيد
الفعل وهو التمكن والعوض والمقابلة والتي تم فتقول نون ساكنة احترازعن المحركة والمراد من الساكنة هو الساكنة بحسب
الذات ليلا يشكل بالتنوين المتحركة لالتقاء الساكنين فانها ساكنة بحسب الذات فان ساكن وقوله تتبع حركة الاخر احترازا
عن نون ساكن في غير الاخر فانها لا يسم تنوينا وقوله لتاكيد الفعل احترازعن نون التاكيد نحو ضربن وهو خمسة
انواع تنوين التمكن وهو تنوين تلحق الاسم ليدل على انه لم يكن في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين يدل على كون الاسم
الداخلة عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه ما والثالث العوض وهو الذي تلحق الاسم عوضا اما عن الياء
واعلالم نحو جوار واما عوضا اما الياء عن المضاف اليه نحو يومئذ اي يوم اذ اكان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو اذ اكان
كلا العوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون الجمع للمذكر السالم ولا نحو يوجد الاتي
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين واني قلنا ذلك لانه يمكن ان يكون
احدهما وهذه التنوين ان اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيما علا غير منصرف واما بيان انه ليس
بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير مواقوله واما بيان ان ليس تنوين الترنم فلوجود في غيره اواخر الابيات
والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات والاتصاق المقرعة لتحسين الانشاد كقوله ويحنق
من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم ابو ويحن في التنوين من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد ابن
عمرو وشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد صرح البحث عن يعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم لو كان مضافا الى
غير العلم نحو جاءني رجل ابن عالم وجاءني زيد ابن اخر لم يحن في التنوين في اللفظ ويعلم من قوله موصوفا انه
لا يحن في اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو ولعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن
في اللفظ والهمزة ابن في الخط مثلازمان فاذا اسقط التنوين لفظ سقط الهمزة خط واذا اثبت التنوين لفظا
ثبت الهمزة خطا فانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا والهمزة في اللغة في المعنى وانث
وقع صفة لعلم مضافا الى علم اخر لانه لم تكثر كثرة المفرد واعلى ان حكم الابنية كحكم الابن في جمع ما ذكرناه قوله نون
التاكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة مع غير الالف اي نون التاكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني
ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية وبحي

المشدد ح محركة لالتقاء الساكنين وجيء امفتوحة خفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو
كانت مع الالف لكانت مكسورة وهي في المثنى والجموع للمؤنث نحو اضربان واضربنان لكونها التشبهة بنون المثنى فهما تقول
اضربن اضربان اضربن اضربنان قول ويختص بالفعل المستقبل اي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم اي
ويختص نون التاكيد خفيفة كانت او بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام
والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربن والله لاتضربن ولاتضربن وليتك تضربن وانما اختص هذه النون
بما فيه معنى الطلب لانه لايؤكد ما لايكون مطلوبا ويعلم من قولنا بالفعل المستقبل انه لايدخل الماضي ولا الحال لانه لا
يؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لايكون الا في المستقبل قوله وقلت في التي اي وقلت زيادة نون التاكيد في التي فلا يقال زيدا
ما يقوم من الاقليل المحلوم من معنى الطلب وانما اجاز قليلا تشبيها له بالنهي قوله ولزمت في حيث القسم اي ولزمت نون
التاكيد في جواب القسم لان القسم موضوع التاكيد ليقرر انه جواب القسم ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها لايلزم
غيره قوله وكثرت في مثل اما تفعلن اي وكثرت زيادة النون في مثل اما تفعلن اي كثرت نحو زيادة نون التاكيد على الفعل اذا
زيدت ما على حرف الشرط لان الكد واحرف الشرط بما اكل والفعل ايضا بالنون ليلاحظ للمقصود بالذات وهو الفعل
من غير المقصود بالذات وهو ان قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اي وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير
المذكرين اي وهو الواو في جمع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربن قوله ومع المخاطبة مكسور
اي وما قبل هذه النون مكسورة في المخاطبة لتدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربن واضربي وهل
تضربن قوله وفيما عداه مفتوح اي وما قبل نون التاكيد فيما عدا الضمير المذكرين والمخاطبة مفتوحة طلب اخف وهو
في الواحد المذكر غايبا كان ومخاطبا وفي المؤنث الغايبة نحو اضربن وهل تضربن يا زيد وزيد هل تضربن ولا تزيد
بقوله فيما عداه التثنية والجمع وان تناوله ظاهر لفظ الاثنين كما مر بعده احكامهما قوله وتقول في المثنى وجمع المؤنث
تقول اضربن في الواحد المذكر فلانة كلمة ان ضمت الى الكلمة اخرى وهي النون ومتى وليت الكلمة اخرى في اخر
الاولى طلب الحذف نحو خمسة عشر وبعلبك واما الفتح في المثنى وجمع المؤنث فلوجود الالف فيهما قوله وتقول في التثنية وجمع
المؤنث اضربان واضربنان اي وتقول في المثنى اضربان باثبات الالف ليشابه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث
بزيادة النون بعد نون الجمع وقيل يؤتى التاكيد لئلا يجمع ثلث نونات متواليه قوله ولا تدخل الخفيفة حلافا لليونس
اي ولا تدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربان واضربنان لانه يتلزم اما تحريك النون
واما حذفها لالتقاء الساكنين على حده وهما متعذران خلافا ليونس فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين على غير حده
وهو التقاء الساكنين الذي كان ذلك سببا لالتقاء الساكنين على حده نحو قوله تعالى ولا الضالين نحو اضربان
واضربنان والتقاء الساكنين التقاء الساكنين على غير حده ولم يجز واعلى غير حده لانه لما كان الاول مدغما في الثاني
في الصورة الثانية فكان محركة بخلاف الصورة الاولى مدغما في الثاني في الصورة الثانية فكان متحركة بخلاف الصورة
الاولى لان الساكن الثاني لما كان مدغما في مثله فكان متحركة وان وجوده حرف المذكر كعدمه قوله وهما في غيرهما مع الضمير
البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل اي نون التاكيد المخففة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث لايخلو من
ان يكون مع الضمير بارزا ولا يكون فان كان مع الضمير بارزا كانت الكلمة المتصلة تقول في اضربوا اضربن بخلاف الوان
وكما تقول مع الكلمة بالمنفصلة اضربوا القوم وتقول في اضربن اضربن بحذف الياء كما تقول في اضربن القوم بحذف
الياء وان لم يكن مع ضمير بارز كانت كالمتصل تقول في اضرب اضربن وانما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد
بالمثنى والجمع للمؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونها ظاهرا بل المراد اتصال النون بافعال

المتعلقة قوله ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واخرن واخرن اي ومن اجل ان النون مع الضمير البارز كالمتصلة
تقول في ايترين بكسر الياء لانها حذفت النون التي للسكنان الياء والنون التاكيد فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت
بالكلمة المتصلة لم ترين الناس وتقول في ترون بضم الواو كما تقول في الكلمة المتصلة نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل
بينكم وتقول في ترين واخرن هل ترين واخرن بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد المحذوف
لعدم علة حذفه ووجب فتح الياء والواو كما يجب فتح اخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى كقولك لم ترياها هندان
واغزو بازيدان وتقول في اغزوا امر الجمع المذكرين المخاطبين اغزون بحذف الواو وضم الزاء وفي اغزي امر المخاطبة
اغزن بحذف الياء وكسر الزاء فالمثال الاول لان يكون النون مع الضمير البارز غير الياء للمخاطبة والواو للجمع المذكرين
المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون النون مع غير الضمير البارزين والمثالان الاخيران يكون النون مع الضمير البارز وهما
الواو والياء المرجع المذكرين المخاطبين والياء الامر المخاطبة قوله والمخففة وتحذف في الساكنين وفي الوقف فتحذف وما
حذف اي نون التاكيد المخففة تحذف في احد الامرين وهو التقاء الساكنين كقوله لا تهين الفقير عليكم
ان تركبه يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين الفقير والذي يسهل علي ان تقدير هكذا انه لو لا القبيل لا تهني
لانه يكون مجزوما بلو واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على التنوين وجب رد ما حذف في النون التاكيد
لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد فتقول في اخرن واخرن واخرين بردا لواو والياء وتقول
في هل ترين يا مرأة وهل تحسنون يا قوم هل ترين وهل تحسنون باعادة نون الاعراب كما ذكرناه وهو التقاء
موجب البناء بخلاف التنوين فان حذف في الوقف لا يجب رد المحذوف عند الفصحاء تقول في جاءني غلاما
جاءني قاض ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم المتمكن المجرد عن اللام والاضافة ونون التاكيد
ليس بلازم للفعل فجاز ان يقدر النون المحذوفة في الوقف كالمعدوم من الاصل فيرد ما
حذف الى وجوده ولم يجز ان يقدر التنوين المحذوف في الوقف كذلك فلم يرد ما حذف
لمكانه في حكم الملفوظ قوله والمفتوح وما قبلها تقلب الالف ياء ليدل على التاكيد الذي
يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الالف عند الوقف تقول في اخرن يا رجل اخريا
قياسا على الوقف في الاسم ويكون علامة التاكيد باقية بوجه ما
كون الفتح مناسبة الالف واتمالم تقلب ياء اذا كان مكسورا
او اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم والفعل
لم يعلم بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت
يا زيدون اخرين اخريدا في الوقف في
يا امرأة اخرين اخرين في الوقف
لم يعلم ان زيدا حذف النون
او الحذف في الوقف
وليس كذلك
الكلام

Cod. X.

Grammatica K. Wâfiya.

Commentarius ad Kâfiyam.

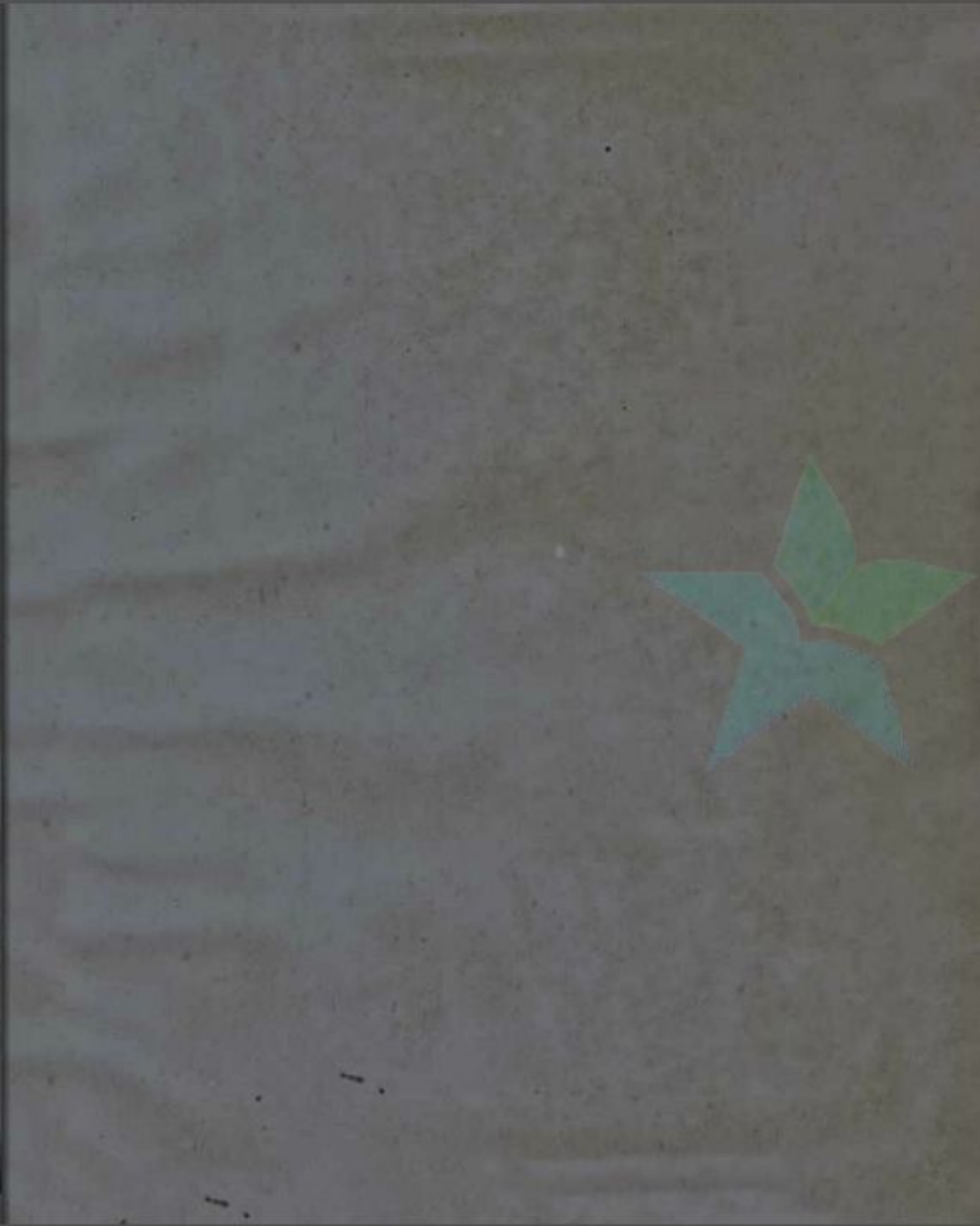

A
10